إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 512 - تموز/ يوليو 2023
www.uabonline.org/Magazine

قراءة تحليلية
لمتغيّرات النمو والأرباح
لإثني عشر مصرفاً عربياً

«ملتقى الحوكمة والمخاطر والإمتثال» في عمّان
تعزيز إختبارات الضغط وتوسيع قاعدة المخاطر

KIB
مصارف الجمهورية JUMHOURIA BANK
البنك العربي ARAB BANK
QNB
National Commercial Bank
NCB
البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك مصر BANQUE MISR
بنك القاهرة Banque du Caire

When it is time to go international, we have the expertise to get you there

Take your business to the next level with the best of our banking expertise.

Banking services that support you in every step of the way to achieve your goals at the right time.

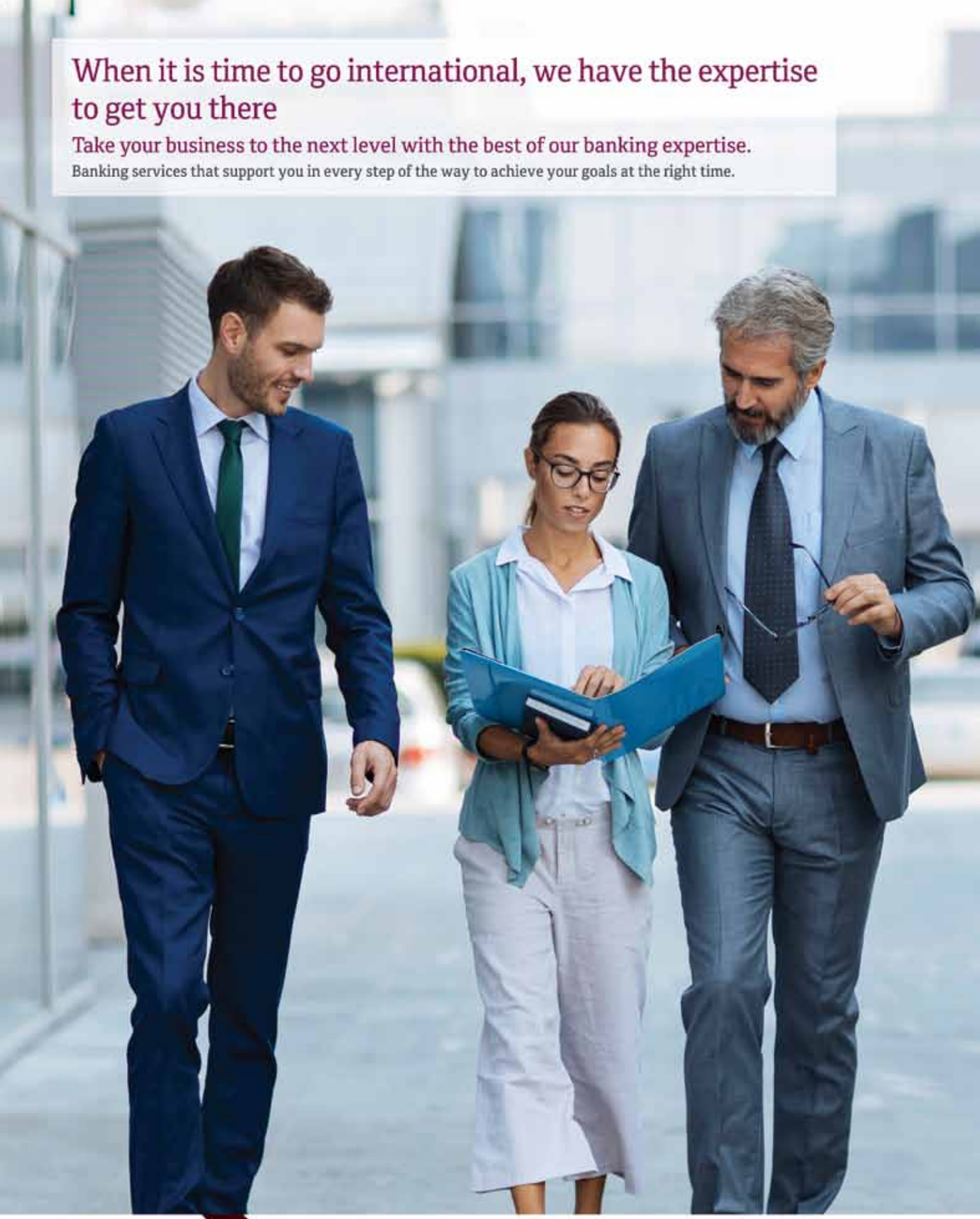

QNB

qnb.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة

إتحاد المصـارف العربيـة

والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس اللجنة التنفيذية
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

عدنان أحمد يوسف
(البحرين)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبدالله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

عبدالرزاق الترهوني
(ليبيا)

زياد خلف عبد
(العراق)

عبدالحكيم العجيلي
(سلطنة عمان)

رغد جرجي معصب
(سوريا)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

أحمد الديب
(جيبوتي)

ناجي غندري
(تونس)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

لزهر لطرش
(الجزائر)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

طارق فايد
المصارف المشتركة

(الامارات العربية المتحدة)

صندوق النقد العربي (بصفة مراقب)

المحتويات

- **كلمة العدد**
  - الإستقرار المالي يحتاج إلى حوكمة رشيدة ومراقبة المخاطر وضبطها 7
- **موضوع الغلاف**
  - قراءة تحليلية لمتغيّرات النمو والأرباح لإثني عشر مصرفاً عربياً 8
  - «ملتقى الحوكمة والمخاطر والإمتثال» في عمّان 14
- **مقابلات**
  - إهتمام عربي بشراء مصارف لبنانية خطوة مهمة لن تتحقق قبل إعادة هيكلة القطاع 76
- **الملتقيات والندوات**
  - قمّة باريس: دعوات إلى قيام نظام مالي جديد «أكثر عدلاً» 32
  - مؤتمر التكنولوجيا المالية «سيملس شمال أفريقيا 2023» 54
  - اللقاء السنوي لخبراء الموارد البشرية التابعة للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب 62
  - «مؤتمر الإقتصاد الإغترابي الثالث» منصة تواصل بين لبنان المقيم والمغترب 86
- **نشاط الإتحاد**
  - «لقاء التحكيم في العقود المصرفية» في الكويت 58
- **الأخبار والمستجدات**
  - «المركزي الأردني»: إستراتيجية شاملة للتمويل الأخضر قريباً 36
  - رغم الصعاب التي ترخي بثقلها على القطاع المصرفي لبنان تجنّب القائمة الرمادية 38
  - «بلومبرغ»: النمو في لبنان 0.6 % في 2023 39

رئيس مجلس الإدارة

محمد الإتربي

الأمين العام

د. وسام حسن فتوح

مديرة إدارة المجلة

رجاء كموني

الاشتراكات:

للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات:

ص.ب: 11-2416 رياض الصلح 11072110
بيروت - لبنان
هاتف: 377800-1-961+
فاكس: 364955-1-961+ / 364952-1-961+
بريد إلكتروني: magazine@uabonline.org

موضوع الغلاف

الملتقيات والندوات

- البنك الدولي في تقرير عن الآفاق الإقتصاديّة العالميّة 40
- وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين: فك الإرتباط الصيني الأميركي مستحيل 41
- قدرات دول الخليج الإقتصادية تتنامى وتؤثر بشكل كبير في المشهد العالمي 42
- «ألفاريز آند مارسال»: إستمرار الأداء القوي للبنوك الإماراتية 44
- الإمارات الثانية عالمياً في ثقة العملاء بالمصارف 45
- محمد أميري مستشاراً لمجلس إدارة «مصرف عجمان» 45
- البنك الدولي يسمي 15 من كبار الرؤساء التنفيذيين ورؤساء مجالس الإدارة للانضمام إلى مختبر استثمار القطاع الخاص 46
- مسائل الطاقة تُهيمن على محادثات قطر - اليابان 47
- أرباح مجموعة QNB إرتفعت 8 % في النصف الأول من العام 2023 عند 7.6 مليارات ريال قطري 47
- 76 مصرفاً أجنبياً في الخليج و26 بنكاً خليجياً تمارس نشاطها في الخارج 48
- محافظ «المركزي المصري» حسن عبد الله: نهدف إلى بثّ رسالة واضحة للعالم بإنفتاح مصر على الإستثمارات 50
- مصر تُصنّف خامسة عالمياً بإستقبال التحويلات من الخارج 50
- إلغاء مواد من قانون إنشاء البنوك في مصر 51
- مصر تطلب رسمياً الإنضمام إلى «بريكس» 52
- «غولدمان ساكس»: 5 مليارات دولار تضمن تحوُّلاً كاملاً لسعر صرف مرن في مصر 52
- بنك مصر و«طلبات مصر» يُوقّعان بروتوكول تعاون لتوفير الحلول والمنتجات المالية وغير المالية لأصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة 53
- إتحاد بنوك مصر يُؤكد صرف الحوالات الخارجية للعملاء بعملة التحويل ذاتها ودون قيود 53
- رئيس بنك مصر محمد الإتربي: مليارا جنيه رأس المال المدفوع لأول بنك رقمي في مصر 56
- «الريان» يفتتح مقره الرئيسي الجديد في لندن 56
- إنطلاقاً من دعمه لرؤية المملكة 2030 «الأهلي السعودي» يُطلق مبادرات عدّة لخدمة ضيوف الرحمن 61
- «الإسلامية لتنمية القطاع الخاص» تعتزم توقيع تمويل مع بنك مصر بـ 50 مليون دولار 66
- «الأهلي المصري» يقتنص 22 جائزة دولية 66
- الرقابة المالية في مصر تصدر 3 قرارات تنفيذية لبدء عملية التحوُّل الرقمي للقطاع المالي غير المصرفي 67
- «المركزي المصري» يُصدر قواعد ترخيص البنوك الرقمية والرقابة عليه 67
- «الكويت الدولي» يحتفي بدفعة من موظفيه الخرّيجين خلال الحفل السنوي لمعهد الدراسات المصرفية 68
- «السودان المركزي» يساهم في الإنفراج الكبير على مستوى الأنظمة المصرفية وعدد من المصارف 70
- رئيس جمعية مصارف البحرين عدنان أحمد يوسف لـ «مجلة 24»: العملة الرقمية ترفع من كفاءة المصارف المركزية 71
- البنك العربي «أفضل مؤسسة تكاملاً مع معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية» في الأردن 74
- لبنان في المركز ما قبل الأخير إقليمياً في مؤشّر الجاهزيّة للتحوُّل في الطاقة للعام 2023 79
- أخبار إقتصادية 80
- أميركا تفرض عقوبات على 14 مصرفاً عراقياً بسبب تعاملات مع إيران بالدولار 84
- إتفاقية بين بنك الإسكان و«بروجرس سوفت» لتوفير خدمات وحلول إدارة النقد والسيولة للأعمال 85
- محافظ سلطة النقد الفلسطينية يزور غرفتي تجارة وصناعة شمال وجنوب الخليل 85
- البنك الدولي: لبنان يتصدَّر أعلى نسبة تضخُّم في أسعار الغذاء عالمياً 88

مقابلات

نشاط الإتحاد

الأخبار والمستجدات

Enjoy Luxurious Benifits
With Mastercard Platinum

NCB
المصرف التجاري الوطني
National Commercial Bank

mastercard

ncb.ly

الإستقرار المالي يحتاج إلى حوكمة رشيدة ومراقبة المخاطر وضبطها

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

لا شك في أن تحقيق الإستقرار المالي على المستوى الكلّي، يتطلّب مراقبة المخاطر التي يتعرّض لها القطاع المالي ككل وضبطها، وتحقيق الحوكمة الرشيدة، وتعزيز الإنتشار والعمق المالي على نحو دقيق ومدروس مع تهيئة البنية التحتية الملائمة لذلك.

في هذا السياق، يسعى إتحاد المصارف العربية إلى توسيع نطاق مؤتمراته ومنتدياته وندواته وورش عمله في كافة دولنا العربية لنشر الثقافة المصرفية الملائمة، للتغلُّب على التحدّيات التي تواجه مصارفنا العربية في وقتنا الحاضر، وتفعيل التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات في ما بين السلطات الرقابية والمصارف في الدول العربية من جهة، وبين هذه السلطات والمصارف والسلطات الرقابية الدولية من جهة أخرى. علماً أننا نعمل في الإتحاد على أن تكون المصارف العربية مشاركة في صوغ القرارات الدولية وليس تلقي هذه القرارات فقط.

وتؤدي المؤتمرات والملتقيات التي ينظمها إتحاد المصارف العربية في البلدان العربية والأوروبية، دوراً كبيراً في جمع الخبراء المتخصّصين في الشؤون المالية والمصرفية الدولية، ولا سيما مسؤولين من البنك وصندوق النقد الدوليين، والتي نفتح معها في الإتحاد قنوات مهمة في سبيل تعزيز المصارف العربية في المحافل والمنصّات الدولية، وكان آخرها «القمة الأورو – متوسطية الإقتصادية والمصرفية»، في باريس، و«ملتقى الحوكمة، المخاطر والإمتثال» في عمّان.

وقد باتت الجرائم المالية في العالم، من أخطر الجرائم التي تترك أسوأ الإنعكاسات على الإقتصاد والمجتمع، كونها القاسم المشترك لمعظم الأعمال غير المشروعة، فكلّما إزداد حجم عمليات غسل الأموال، كلّما تفاقم الخلل الإقتصادي، وإحتدم الصراع الطبقي، وإندثرت معه أخلاقيات العمل المنتج وتضرَّرت القيم الإنسانية. لذا لا نستطيع أن نتكلّم عن إدارة المخاطر في المصارف، من دون أن نُلقي الضوء على المخاطر المتعلّقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. فعدم وجود، أو حتى عدم كفاية إدارة سليمة لمخاطر غسل الأموال والتي تم إدراجها ضمن المخاطر العامة في المصرف حسب متطلّبات لجنة بازل، يُعرّض المصارف لمخاطر جسيمة، كمخاطر السمعة، ومخاطر الإمتثال، ومخاطر تشغيلية عدة. وقد أبرزت الإجراءات التي إتخذتها الهيئات الرقابية في العالم في حق المصارف المخالفة التكاليف المباشرة وغير المباشرة الضخمة التي يُمكن أن تتكبدها المصارف بسبب عدم قيامها في تطبيق سياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعليه، إن أحد العناصر الأساسية لضمان إلتزام المصارف في إدارة المخاطر المالية بطريقة جيدة، هو إعتماد حوكمة رشيدة على نحو جيد، يؤدي من دون شك إلى جعل الجرائم المالية عبر المصارف أكثر صعوبة، فمن الضروري تحقيق مراقبة كافية من مجلس الإدارة، واضطلاع مجالس إدارات المصارف بمسؤولياتها.

في المحصّلة، يؤدي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر إلى مكافحة الفقر والبطالة، وخلق فرص عمل، وحماية الشباب العربي من الغرق في براثن الإرهاب، وتسريع معدّلات التنمية الإقتصادية. كما أن الشمول المالي، وخصوصاً في ما يتعلق على سبيل المثال، بإمكانية حصول المواطنين على القروض التعليمية والثقافة المالية، يُمكّنهم من التحوُّل من عاطلين عن العمل إلى مبادرين ورواد أعمال. وكلّما زادت الرقابة المصرفية وتحقّقت الحوكمة الرشيدة، في ظل الإستقرار المالي المنشود، كلما ضُبطت المخاطر وتجنّبنا سوء السمعة، وسلكنا طريق الإستثمارات والثقة بالمستقبل.

قراءة تحليلية لمتغيّرات النمو والأرباح لإثني عشر مصرفاً عربياً

«قطر الوطني» QNB و«أبو ظبي الأول» في طليعة البنوك الستة الأوائل من حيث نمو الأرباح

«التجاري وفا بنك» و«قطر الإسلامي» في طليعة البنوك الستة الأواخر حسب الأصول

تُقدّم مجلة «إتحاد المصارف العربية» قراءة تحليلية لمتغيّرات النمو والأرباح لإثني عشر مصرفاً عربياً، وتضمّنت القراءة، تحليل نمو الأرباح للبنوك الستة الأوائل، وحجم الأصول للبنوك الستة الأواخر. وقد جاء بنك قطر الوطني QNB في الطليعة، حيث إرتفع صافي أرباح المجموعة نصف السنوية 8 % إلى 7.6 مليارات ريال (2.08 مليار دولار) مقارنة بالعام السابق، تلاه بنك أبو ظبي الأول الذي يُعتبر، أكبر بنك في الإمارات من حيث الأصول، وحقّق صافي أرباحه قفزة بنسبة 70 % للربع الأول من العام 2023.

من جهة أخرى، ومن المصارف الستة الأواخر، إحتل التجاري وفا بنك، المرتبة السادسة عشرة، ضمن أكبر 50 مصرفاً عربياً حسب الأصول، والمرتبة الأولى محلياً نهاية الربع الأول من العام 2023، تلاه مصرف قطر الإسلامي الذي إحتل المرتبة عشرين ضمن أكبر 50 مصرفاً عربياً بحسب الأصول، والمرتبة الثانية محلياً في نهاية الربع الأول من العام 2023.

في ما يلي البنوك الستة الأوائل من حيث نمو الأرباح:

1- بنك قطر الوطني

إرتفع صافي أرباح مجموعة بنك قطر الوطني QNB نصف السنوية 8 % إلى 7.6 مليارات ريال (2.08 مليار دولار) مقارنة بالعام السابق. كما إرتفع الدخل التشغيلي للمجموعة بنسبة 14 % إلى 18.5 مليار ريال، وبلغ إجمالي الموجودات 1.202 مليار ريال بزيادة 7 % عن الفترة المنتهية في 30 يونيو/ حزيران 2022. وأن المصدر الرئيسي لنمو إجمالي الموجودات هو القروض والسلف التي نمت 7 % لتصل الى 819 مليار ريال، كما ساعد تدفق الودائع القوي إلى ارتفاع ودائع العملاء 5 % سنوياً، لتبلغ 836 مليار ريال، فيما إستقرّت نسبة القروض إلى الودائع عند 97.9 %، وهي نسبة ضمن الحدود التنظيمية.

وإرتفع إجمالي حقوق المساهمين إلى 104 مليارات ريال، بزيادة سنوية 1 %، كما بلغ العائد على السهم 0.76 ريال. وبلغ صافي أرباح بنك قطر الوطني، خلال العام الماضي، 14.3 مليار ريال، بزيادة نسبتها 9 % مقارنة بعام 2021. علماً أن بنك قطر الوطني، الذي يمتلك فيه جهاز قطر للإستثمار 50 %، يتواجد في 28 دولة عبر ثلاث قارات، ويعمل به أكثر من 29 ألف موظف عبر 900 موقع، وحافظ البنك على لقب العلامة التجارية المصرفية الأعلى قيمة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وذلك وفقاً لتصنيف «براند فاينانس»، إذ بلغت قيمة العلامة التجارية المصرفية للمجموعة نحو 7.7 مليارات دولار.

2- بنك أبو ظبي الأول

يُعتبر بنك أبوظبي الأول، أكبر بنك في الإمارات من حيث الأصول، وحقّق صافي أرباحه قفزة بنسبة 70 % للربع الأول من العام 2023، بدعم من الإرتفاع القوي في صافي إيرادات الفوائد، بالإضافة للزخم المستمر في جميع القطاعات. وسجّل بنك أبوظبي الأول قفزة في الإيرادات التشغيلية بنسبة 52 % في الربع الأول من العام 2023 الى 6.7 مليارات درهم (حوالي 1.82 مليار دولار) مقابل 4.4 مليارات درهم في الربع الأول من العام 2022، نتيجة الزخم المستمر لكافة فئات الأعمال، وتعزيز تنمية إيرادات المنتجات في مختلف المناطق.

وإرتفع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 47 % على أساس سنوي في الربع الأول إلى 4.26 مليار درهم، وزاد إجمالي الأصول بنسبة 21 % إلى ما يقرب من 1.2 مليار درهم، وإجتذب البنك 80 مليار درهم من ودائع العملاء. وإستهل البنك العام 2023 بتحقيق إيرادات تشغيلية بلغت 6.7 مليارات درهم، وصافي أرباح بلغ 3.9 مليارات درهم بارتفاع نسبته 60 % مقارنة بنهاية العام 2022، ونسبة العائد على حقوق الملكية الملموسة 18.5 %.

وشهدت هذه المؤشرات تحسناً ملحوظاً نتيجة الزخم المستمر لكافة مجالات الأعمال وضمن مختلف فئات الإنتاج، ضبط التكاليف والمخاطر وقدرة البنك على متابعة ومواكبة ظروف السوق المتغيرة. وتُظهر المساهمة الملحوظة للعمليات التشغيلية الدولية مدى تأثير تنوع الأعمال والخدمات ضمن استراتيجية المجموعة للنمو.

ورغم التحدّيات التي يشهدها القطاع المصرفي في الأسواق العالمية، تواصل مجموعة بنك أبوظبي الأول أداءها المتميز إنطلاقاً من الأسس المتينة لقوة الميزانية العمومية ومعدّلات السيولة ورأس المال. ونجح البنك خلال الربع الأول من العام 2023 في إستقطاب نسبة عالية من ودائع العملاء بلغت 80 مليار درهم، مما يؤكد متانة العلاقات مع العملاء، وتصنيفه الإئتماني المتميز AA- أو ما يعادله، بإعتباره أحد أكثر البنوك أماناً في العالم.

3- بنك الإمارات دبي الوطني

إرتفعت أرباح بنك الإمارات دبي الوطني في الربع الأول من العام 2023 بنسبة 119 % لتصل إلى 6 مليارات درهم، وذلك بدعم من تجاوز الإيرادات 10 مليارات درهم للمرة الأولى في تاريخ

البنك، وعلى خلفية تحسُّن الهوامش وتحسن مزيج الودائع والقروض وعمليات التحصيل الكبيرة. كما إرتفع إجمالي أصول البنك بـ 5 % ليصل إلى 782 مليار درهم، ونمت الودائع بنسبة 7 % إلى 35 مليار درهم في الربع الأول من العام 2023، بما في ذلك إرتفاع قيمة 19 مليار درهم في الحسابات الجارية وحسابات التوفير.

4- مصرف الراجحي

إرتفع صافي أرباح مصرف الراجحي، في الربع الأول من العام 2023 بنسبة 0.3 % على أساس سنوي، حيث بلغ صافي الربح بعد الزكاة والضريبة نحو 4.145 مليار ريال (ما يعادل 1.1 مليار دولار)، مقابل 4.134 مليار ريال في الربع المماثل من العام الماضي. ويعود سبب الإرتفاع في صافي الربح إلى إنخفاض في بعض أنواع المصاريف منها بعض المصاريف الإدارية، إلى أن ذلك قابله إرتفاع في مصاريف رواتب ومزايا الموظفين ومصروف الإستهلاك، بالإضافة إلى إنخفاض مخصص خسائر الإئتمان من 578 مليون ريال إلى 359 مليون ريال بنسبة 37.89 %.

5- البنك الأهلي السعودي

حقق البنك الأهلي السعودي إرتفاعاً في إجمالي الأصول بنسبة 3 % مقارنة بنهاية العام 2022 وذلك بناء على إرتفاع محافظ التمويل بنسبة 4 % نتيجة إرتفاع محفظة تمويل الأفراد بنسبة 3 % معتمدة بشكل أساسي على إرتفاع القروض العقارية بنسبة 4 %، بالإضافة إلى إرتفاع محفظة تمويل الشركات بنسبة 4 %.

كما إرتفعت ودائع العملاء بنسبة 8 % خلال الربع الأول. وحافظ البنك على مستوى صحي في كفاية رأس المال، إضافة إلى المحافظة على مستوى سيولة عالٍ. كما حقق «الأهلي السعودي» إرتفاعاً في الأرباح بنحو 11.55 % إلى 5.02 مليار ريال، مقارنة بأرباح قدرها 4.5 مليارات ريال سجلها البنك في الفترة نفسها من العام 2022.

ويعود سبب إرتفاع الأرباح في الربع الأول على أساس سنوي، إلى إرتفاع صافي الدخل العائد لحقوق المساهمين بنسبة 12 % ليصل إلى 5 مليارات ريال بسبب إرتفاع في إجمالي دخل العمليات. وإرتفع إجمالي دخل العمليات في الربع الأول من 2023 بنسبة 8 % ليصل إلى 8.7 مليارات ريال نتيجة إرتفاع في صافي الدخل من العمولات الخاصة من التمويل والإستثمارات بسبب زيادة هامش الربح إضافة إلى التوسع في المحافظ التمويلية والإستثمارات.

6- بنك الرياض

إرتفعت أرباح بنك الرياض في الربع الأول من العام 2023 بنسبة 27 % مقارنة بأرباح تم تحقيقها في العام 2022، ويُعد ثالث أكبر البنوك في السعودية من حيث الموجودات. ويعود سبب إرتفاع الأرباح خلال الفترة الحالية مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق إلى إرتفاع إجمالي دخل العمليات نتيجة إرتفاع صافي دخل العمولات الخاصة، وصافي دخل المتاجرة وصافي دخل تحويل العملات الأجنبية ودخل العمليات الأخرى، قابله جزئياً إنخفاض في صافي مكاسب بيع إستثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، وصافي دخل الأتعاب والعمولات و توزيعات الأرباح.

في ما يلي البنوك الستة الأواخر بحسب الأصول:

1- التجاري وفا بنك

إحتل التجاري وفا بنك، المرتبة السادسة عشرة ضمن أكبر 50 مصرفاً عربياً بحسب الأصول، والمرتبة الأولى محلياً نهاية الربع الأول من العام 2023، حيث حقق صافي أرباح قرابة 1.8 مليار درهم

في نهاية الربع الأول من العام 2023 بإرتفاع بنسبة 14.8 % مقارنة بالفترة عينها من العام 2022. ويُعزى هذا التطور، إلى الأداء الجيد لتحصيل المدّخرات والإرتفاع الذي شهدته تمويلات الإقتصاد.

2- مصرف قطر الإسلامي

إحتل مصرف قطر الإسلامي المرتبة عشرين ضمن أكبر 50 مصرفاً عربياً بحسب الأصول، والمرتبة الثانية محلياً في نهاية الربع الأول من العام 2023، حيث إرتفعت الأرباح الصافية لمصرف قطر الإسلامي في الربع الثاني من العام 2023 بنسبة 9.4 % على أساس سنوي إلى 1.05 مليار ريال، وبأفضل من متوسط التوقعات. كما نمت أرباح أكبر البنوك الإسلامية في قطر في نهاية الفصل الأول من العام 2023 بنسبة 7.7 % قياساً بالفترة المقابلة من العام الماضي، وصولاً إلى نحو 1.96 مليار ريال. ودعم نمو الأرباح النصفية للمصرف زيادة إيرادات الدخل بنسبة 22 % إلى 5.22 مليار ريال، مدفوعاً بنمو أنشطة التمويل والإستثمار بنسبة 26.3 % وصولاً إلى 4.75 مليار ريال. وبلغت نسبة التمويل المتعثر 1.6 % من إجمالي محفظة التمويل، فيما تم تكوين مخصّص إحترازي لمواجهة إنخفاض القيمة على موجودات التمويل بنحو 599 مليون ريال.

3- البنك التجاري القطري

إحتل البنك التجاري القطري، المرتبة الثالثة والعشرين ضمن أكبر 50 مصرفاً عربياً بحسب الأصول، والمرتبة الثالثة محلياً في نهاية الربع الأول من العام 2023، حيث إرتفعت أرباح البنك التجاري القطري، ثالث أكبر البنوك القطرية حجماً، إلى 1554.3 مليون ريال في نهاية النصف الأول من العام 2023، بنسبة إرتفاع قدرها 9 % قياساً بأرباح بالفترة من العام 2022.

ويعود سبب إرتفاع الأرباح خلال الفترة الحالية إلى إرتفاع الإيرادات التشغيلية بنسبة 10 % لتصل إلى 2897.1 مليون ريال، مقابل 2637.3 مليون ريال خلال النصف الأول من العام 2022، بالإضافة إلى إرتفاع أرباح حصّة في نتائج الشركات الزميلة والترتيب المشترك بنسبة 37 % لتصل إلى 145.3 مليون ريال مقابل 106.4 مليون ريال خلال الفترة عينها من العام 2022. كما يعود إلى إرتفاع صافي إسترداد إنخفاض في قيمة الموجودات المالية الأخرى خلال النصف الأول من العام 2023 بنسبة 115 % لتصل إلى 72.8 مليون ريال مقابل 33.8 مليون ريال مقارنة بالفترة عينها من العام 2022.

4- مصرف الريان

إحتل مصرف الريان، المرتبة الرابعة والعشرين ضمن أكبر 50 مصرفاً عربياً بحسب الأصول، والمرتبة الرابعة محلياً في نهاية الربع الأول من العام 2023. كما تراجعت أرباح مصرف الريان إلى 764.6 مليون ريال (0.08 ريال/ للسهم)، في نهاية النصف الأول من العام 2023، مقارنة بأرباح قدرها 999.9 مليون ريال تم تحقيقها خلال الفترة عينها من العام 2022.

ويعود سبب تراجع الأرباح خلال الفترة الحالية إلى إرتفاع إجمالي المصروفات بنسبة 64 % لتصل إلى 1,519.6 مليون ريال مقابل 925.0 مليون ريال خلال النصف الأول من العام 2022، بالإضافة إلى إرتفاع صافي خسائر الإنخفاض في قيمة الإستثمارات بنسبة 9 % لتصل إلى 40.3 مليون ريال مقابل 37.1 مليون ريال خلال الفترة عينها من العام 2022.

5- بنك الخليج الدولي

إحتل بنك الخليج الدولي المرتبة السادسة والعشرين ضمن أكبر 50 مصرفاً عربياً بحسب الأصول، والمرتبة الثانية محلياً في نهاية الربع الأول من العام 2023، حيث بلغ إجمالي الأصول في نهاية الربع الأول قرابة 37 مليار دولار، بزيادة 13 % عن نهاية العام 2022 البالغة 32.6 مليار دولار.

كما بلغ إجمالي النقد والأصول السائلة الأخرى والإيداعات قصيرة الأجل قرابة 16.4 مليار دولار (44 % من إجمالي الأصول)، وهو ما يمثل مستوى مرتفعاً متواصلاً من السيولة. كما حقق بنك الخليج الدولي أرباحاً صافية بلغت قرابة 47.8 مليون دولار أمريكي للربع الأول من عام 2023 ، مقارنة بصافي ربح بلغ قرابة 12.8 مليون دولار للفترة عينها من العام السابق، أي بزيادة قياسية قدرها 273 %، مدفوعة بزيادة الإيرادات في جميع قطاعات الأعمال.

وبلغ صافي الربح الموحد لمجموعة بنك الخليج الدولي 56.6 مليون دولار خلال الربع الأول من العام 2023 مقارنة بـ 21.0 مليون دولار للفترة عينها من العام 2022، أي بزيادة قدرها 170 %.

6- بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية)

إحتلت المؤسسة العربية المصرفية المرتبة الثامنة والعشرين، ضمن أكبر 50 مصرفاً عربياً بحسب الأصول، والمرتبة الثالثة محلياً في نهاية الربع الأول من العام 2023، حيث بلغ مجموع الموجودات 34.6 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2023 مقارنة بـ 36.6 مليار دولار في نهاية العام 2022.

كما بلغت الأرباح الصافية الموحدة قرابة 60 مليون دولار في نهاية الربع الأول من العام 2023 بزيادة قدرها 94 % مقارنة بـ 31 مليون دولار للفترة عينها من العام 2022.

رئيس جمعية مصارف البحرين عدنان أحمد يوسف: أهمية النجاح العمل بروح الفريق الواحد وفق رؤية وإستراتيجية

عدنان أحمد يوسف
رئيس جمعية مصارف البحرين

عقّب رئيس جمعية مصارف البحرين عدنان أحمد يوسف على قائمة أكبر 50 مصرفاً عربياً التي أعدّتها أخيراً، مجلة «إتحاد المصارف العربية»، وقال: «إطلعتُ على القائمة، وأُبارك للإتحاد وللمجلة جهودهما البحثية الغنيّة والتي تُبرز إنجازات المصارف العربية».

وأضاف يوسف: «لقد تكوّنت لدي علاقة وثيقة بالكثير من البنوك الموجودة على القائمة، من خلال مسيرتي المهنية الطويلة، وعشتُ قصص نجاحاتها منذ البداية، ويُمكنني القول: إن قصص النجاح التي سجّلتها كانت ولا تزال حصيلة جهود تعاون وثيقة ومشتركة بين مجالس إدارات هذه المصارف وإداراتها التنفيذية، حيث تم بموجبها وضع الترتيبات اللازمة لتعزيز رؤوس الأموال وتدريب الكوادر البشرية وتطوير المنتجات والخدمات وتطبيق التقنيات والسياسات والإجراءات والأنظمة اللازمة».

وخلص عدنان أحمد يوسف إلى القول: «إن حجر الزاوية في قصص النجاح هذه، هو التناغم بين مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية في المصارف، والعمل بروح الفريق الواحد، وفق رؤية وإستراتيجية أعمال واضحة ومتفق عليها، حيث يُساهم الجميع، كل حسب موقعه، في تنفيذها».

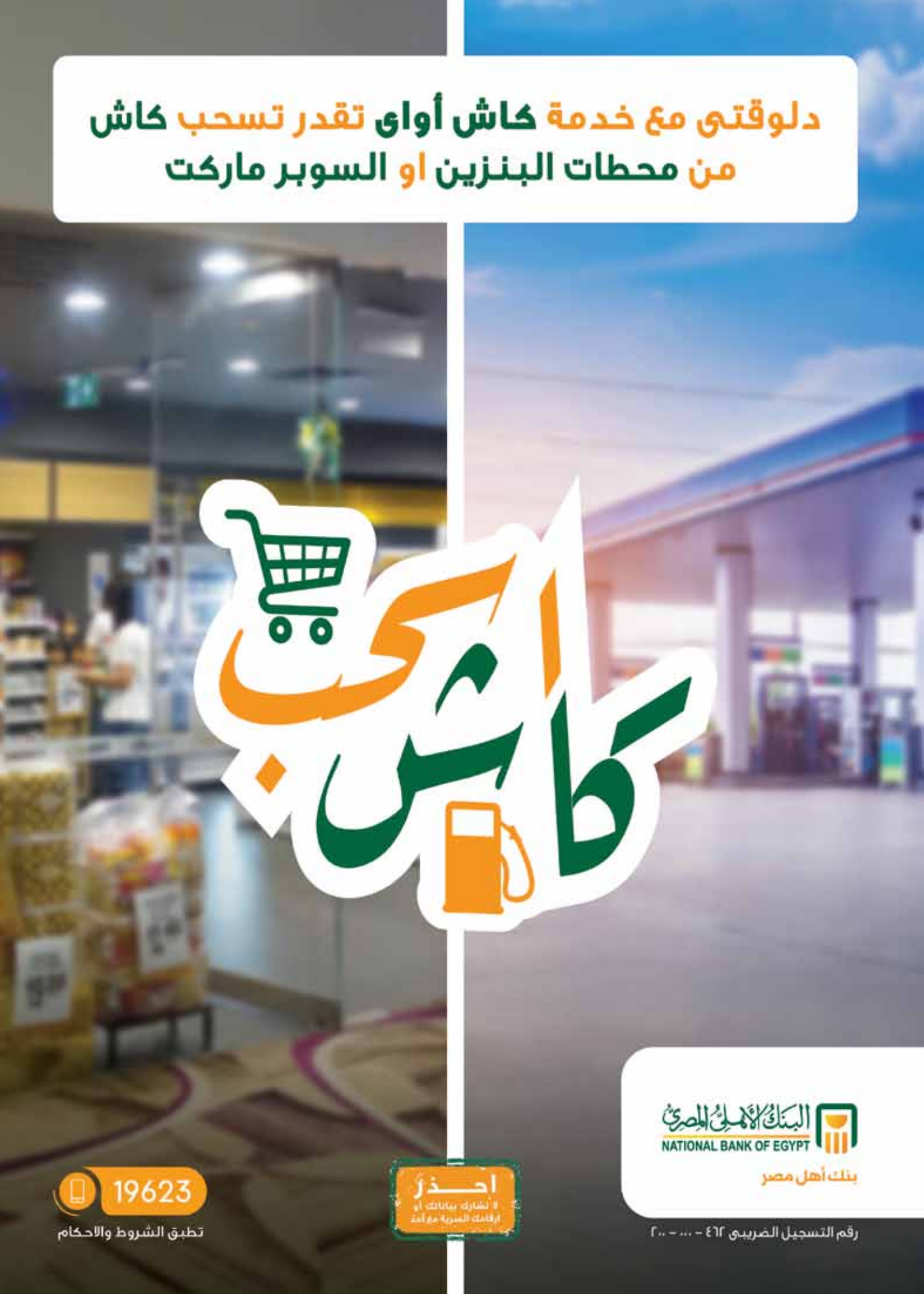
دلوقتى مع خدمة كاش أوى تقدر تسحب كاش
من محطات البنزين او السوبر ماركت
كاش أوى
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر
رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢ - ٠٠٠ - ٢٠٠
احذر
لا تشارك بياناتك أو
ارقامك السرية مع أحد
19623
تطبق الشروط والاحكام

نظمه إتحاد المصارف العربية
«ملتقى الحوكمة والمخاطر والإمتثال» في عمّان

د. عادل شركس متوسطاً كلاً من باسم السالم ود. وسام فتوح

فرضت التعقيدات والتشـعُبات والتطوّرات المتسـارعة في نماذج العمل التي داهمت عالم الأعمال وتغلغلت في مختلف أوجُه نشاطاته وعلـى الأخص في الصناعـة المصرفية وجوب إلتزام مجموعة من الضوابط والمعايير والممارسـات الفضلـى التي تهدف إلى الحفاظ على سـلامة ومتانـة المركز المالي للمؤسسـة، والتي يؤدي، عـدم التقيُّد بها والعمل بموجبهـا، إلى الإنحراف والتفلُّت من المحاسـبة والمسـاءلة، مما يُعرّض المؤسسـات المصرفية والمالية لمخاطر يُمكن أن تُكبّدها خسـائر جمّة، وتالياً تفقدها رؤوس أموالها، وتودي بها إلى الإفلاس.

وقد أُدرجت هذه الضوابط والمعايير تحت مسـمّى: «الإدارة الرشيدة أو الحوكمة Governance**»، ثم توسّعت لتشمل معايير المخاطر** Risk**، ومعايير الإمتثال** Compliance**. ومن ناحيتها، أدركت السلطات الرقابية والإشرافية في العالم، وفي مقدّمها لجنة بازل للرقابة المصرفية أن إلتزام معايير الحوكمة، المخاطر والإمتثال** GRC **هما السبيل الأمثل لإنتظام العمل المصرفي، وتأمين سلامة الإقتصاد الوطنـي من خلال الحفاظ على سـلامة المؤسسـات المصرفية، فأصدرت العديد من التشـريعات والتوصيات التـي تُحدّد دقائق هذه المعايير والسياسات، والإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق تلك الأهداف.**

وقد جاء إنعقاد «ملتقى الحوكمة والمخاطر والإمتثال»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية، برعاية وحضور محافظ البنك المركزي الأردني د. عادل شـركس، بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن، والشريك الإسـتراتيجي البنك العربي، وبمشاركة البنوك الأردنية،

قيادات مصرفية ومالية وإقتصادية ورسمية في إفتتاح ملتقى الحوكمة في عمّان وقوفاً للسلام الملكي الأردني

وفي حضور ما يزيد على 250 شخصية قيادية مصرفية ومالية وإقتصادية عربية ودولية على مدار يومين، في العاصمة الأردنية عمّان، تجسيداً لدور «المركزي الأردني» بقيادة المحافظ الدكتور عادل شركس، المتمثل بالسهر على سلامة القطاع المصرفي الأردني، من خلال إلتزامه بتلك التشريعات، كذلك نظراً إلى أهمية رسالته المتمثّلة بنشر وتعزيز الثقافة المصرفية المتطوّرة في أوساط المصرفيين الأردنيين خصوصاً، والعرب عموماً.

وقد شارك في الإفتتاح، كل من محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، ورئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم السالم، إضافة إلى عدد كبير من المتخصّصين في الشؤون المصرفية والمالية من المملكة الأردنية الهاشمية كما من البلدان العربية والأجنبية.

محافظ البنك المركزي الأردني د. عادل شركس متوسطاً الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح
ورئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم السالم في إفتتاح أعمال الملتقى ويبدو د. زكريا حمود عريف الإحتفال

محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس

المحافظ د. شركس

فـي كلمات الإفتتاح، أكد محافـظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شـركس، «أن البنك يعمل على التحقُّق وبشكل مستمر من فعّالية تطبيـق إجراءات الحوكمة بشـكل عملي وفعلي، وليسـت مجرّد إجراء شكلي، لوجود قناعة راسخة لدينا بأن المؤسسات الجيدة والإقتصادات الجيّدة هي نتاج الإدارة الجيدة».

وأضاف المحافظ د. شركس «أن «المركزي الأردني» عمل على تعديل قانون البنوك وقانون البنك المركزي لخلق الاطار القانوني المناسب الـذي يضمـن تطبيق إجراءات حوكمة سـليمة فـي المؤسسـات الماليـة»، مشـيراً إلـى «أن إنعقـاد هـذا المنتـدى يأتي فـي توقيت ملائم جـداً، حيث يتناول موضوعـاً على درجة عالية مـن الأهميـة وهو موضوع الحوكمـة، في وقت تعيش فيـه معظم الإقتصادات العالمية سـواء المتقدمة منها أو الناشـئة، ظروفاً غير مسـبوقة من حيث الإرتفاع في معدّلات التضخّم والذي رافقه تشديد السياسة النقدية من قبل البنوك المركزيـة، كما رافق كلّ ذلك تراجع معـدّلات النمو العالمي، وهذا كله يُشكل ضغطاً على أداء الشركات والبنوك».

وأضاف د. شركس: «أن الملتقى يأتي في أعقاب خروج العالم من جائحة «كورونا» والتي لا تزال آثارها تُلقي بظلالها على الأداء الاقتصادي لدول العالم، وإسـتمرار النزاع الروسـي – الأوكراني وإنعكاسـات ذلك على سلاسل التزويد وتراجع معدّلات النمو الاقتصادي».

محافظ البنك المركزي الأردني
د. عادل شركس:

نعمل على التحقُّق من فعّالية تطبيق إجراءات الحوكمة لقناعتنا بأن المؤسسات والإقتصادات الجيّدة هي نتاجُ الإدارة الجيدة

وقال د. شـركس «يُحتّم علينا جميعاً كسلطات رقابية أو مؤسسات مالية أن نعمل وفق أفضل الممارسات العالمية في مجال الحوكمة، مع إعطاء الأهمية القصوى لموضوع إدارة المخاطر، حيث لاحظنا جميعاً مـا حدث في الأزمـة المالية الأخيرة في الولايـات المتحدة والمتمثلة بإنهيار عدد من المؤسسـات المالية، والتي كان السـبب الرئيسـي في إنهيارهـا هو غيـاب الحوكمة الرشـيدة، وعـدم أخـذ إدارة المخاطر لدورها المناسـب في تلك المؤسسات (لاحظنا مثلاً أن SVB كان من دون مدير مخاطر خلال السنة الأخيرة قبل إنهياره)».

وأكد د. شـركس «أن «المركزي الأردنـي» عمل على مدار أكثر من عقدين من الزمن على تجذير مفهوم الحوكمة في المؤسسات المالية، وذلك من خلال إصدارات عدة من تعليمات الحوكمة التي تم إصدارها للمؤسسـات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي، حيث يتم وبشكل مسـتمر تحديـث تلـك التعليمات وفـق أفضـل الممارسـات العالمية المتعارف عليها عالمياً»، مشدّداً على «أن هذه الإجراءات التي إتخذها «المركـزي الأردنـي» في إطار الحوكمـة، تنبع من إيمانـه المطلق بأن الإدارة السـليمة هي من أهم الوسـائل لتحقيق المؤسسـات لأهدافها، كون المؤسسـات أُنشـئت أساسـاً لصالح المجتمع، ومـن أجل تحقيق هـذا الهدف لا بد أن تتحلّى قياداتها بالمسـؤولية المهنية والأخلاقية، وأن تعمـل تلـك المؤسسـات في إطار أسـواق تنافسـية طبقـاً لرقابة عامة سـليمة وبما يضمن إرسـاء قيـم العدالة والمسـؤولية والشـفافية ونزاهـة المعامـلات وسيادة القانون ضد الفساد».

وأضاف د. شـركس «لقـد وُضعت الحدود بيـن الحقوق الخاصة والمصالـح العامة، وبما يـؤدي إلـى إسـتقرار الأسـواق ودعـم الريادة والإبتـكار فـي مجـال الأعمال؛ كون مسـتقبل الأسواق الناشـئة يعتمد على تحسين الحوكمة والإدارة الرشـيدة، سـواء داخـل المؤسسـات الكبرى أو فـي البيئة المحيطة بها»، مشـيراً إلى «أن أهم أولويات البنك المركزي في مجال الحوكمة هو دعم الإستثمار فـي رأس المال البشـري، من خـلال تحفيز المؤسسـات المالية على تطويـر القـدرات البشـرية لكوادرهـا. وفـي هـذا الاطار فـإن البنك المركـزي يُولي أهمية خاصة لدعم وتمكين المرأة والعمل على تقليص الفجوة الجندرية في سـوق العمل»، موضحاً «أن النسـخة الأخيرة من تعليمـات الحوكمـة إشـترطت وجود عدد من السـيدات فـي مجالس إدارات البنـوك وفي إداراتها التنفيذية، كذلك تم التركيز على موضوع الشـفافية وإيصال المعلومات لجميع الأطراف ذات العلاقة من خلال

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح

إفصاحات كمية ونوعية دورية للبنود المالية وغير المالية».

وأكد المحافظ د. شركس «أهمية التركيز على دور مجالس الإدارات واللجان المنبثقة عنها، وخصوصاً لجان المخاطر ولجان الإمتثال، وذلك بهدف تحقيق التجانس في الأعمال وضمان عدم تكرار المهام، وصولاً الى وجود هيكل متوازن بين قطاعات الاعمال وقطاعات الرقابة وضمان عدم وجود ثغرات في هيكل الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية»، لافتاً إلى «أن التعليمات الأخيرة للبنك المركزي أكدت ضرورة تدعيم إدارات المخاطر ورفدها بالموارد البشرية والمادية اللازمة لتمكينها من القيام بمهامها، وذلك في ضوء تعقد بيئة الأعمال وتنامي المخاطر وتعدُّد مصادرها وتأثيرها على بعضها البعض، كما أن توظيف التكنولوجيا لخدمة المؤسسات المالية والمتعاملين معها قد خلق مخاطر لم تكن معهودة مسبقاً، مما يتطلّب بناء منظومات متكاملة وشاملة لإدارة المخاطر تعمل على حماية بيئة العمل وبذات الوقت لا تعيق مسيرة التقدم والتطور».

وأضاف د. شركس «في سياق التحديث أيضاً، تم التركيز على موضوع التنمية المستدامة وحماية البيئة وحماية الحقوق الإجتماعية للعاملين والمتعاملين مع المؤسسات المالية (ESG)، كما تم التركيز أيضاً على وجود معاملة منصفة لحملة الأسهم خاصة لصغار المساهمين».

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:

سلامة القطاع المصرفي الأردني تنبع من حرص «المركزي الأردني» على إلتزام معايير المخاطر والإمتثال وتطبيق الحوكمة الرشيدة

د. فتوح

من جهته، قال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح: «إن سلامة القطاع المصرفي الأردني تنبع من حرص «المركزي الأردني» على إلتزام معايير المخاطر والإمتثال، وتطبيق الحوكمة الرشيدة في المهنة المصرفية العربية بشكل عام والأردنية بشكل خاص»، مشيراً إلى «أن «المركزي الأردني»، خلال مسيرة المحافظ د. شركس، ولا سيما في مجال الحوكمة والمخاطر والإمتثال، قد شارك بشكل فاعل في رسم وتنفيذ سياسات البنك المركزي النقدية والاشرافية، كما ساهم في رسم السياسات الإقتصادية والمالية العامة للحكومة، والإشراف على إدارة إحتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية وإستثمارها في الطرق الأمثل».

وأضاف د. فتوح «لقد إستمرّ البنك المركزي الأردني منذ تولي الدكتور شركس، مهامه كمحافظ في كانون الثاني (يناير) 2022، في نَسَق السياسة النقدية الرشيدة، وخصوصاً تمسكه بربط الدينار الأردني بالدولار، كذلك الإجراءات والتعليمات والضوابط التي تحكم عمل الجهاز المصرفي، إضافة إلى تعزيز العلاقة مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية، وحَرِصَ على تعزيز التعاون مع البنوك المركزية الأخرى».

وتابع د. فتوح: «منذ تولّيه منصب المحافظ، حرص الدكتور عادل شركس على تعزيز الإستقرار المالي في الأردن من خلال تطوير سياسات وإجراءات فعّالة لمراقبة أداء القطاع المصرفي والمالي، وتحصينه من العوامل التي تشكل خطراً محتملاً، وعلى رأسها التضخّم، حيث ساهم بشكل فعّال في إعتماد سياسة نقدية للبنك المركزي فعّالة للتحكم في التضخّم وتعزيز النموّ الاقتصادي»، مشدّداً على «أهمية إختبارات الضغط للبنوك العاملة في الأردن وللشركات المقترضة من البنوك، كسياسة إستباقية لتفادي الصدمات».

وقال د. فتوح: «لقد أولى الدكتور شركس إهتماماً كبيراً لتعزيز التكنولوجيا المالية في البنوك العاملة في الاردن بهدف تحسين الخدمات المصرفية، وتسهيل العمليات المالية عبر الانترنت والهواتف المحمولة. ولم تغب عن إستراتيجيته تقديم الدعم للقطاعات الاقتصادية من خلال البرامج الموجهة لتمويل القطاعات الإقتصادية، وعلى رأسها إهتمامه المباشر بدعم المشروعات

جانب من الحضور الرسمي خلال إفتتاح ملتقى الحوكمة في عمّان

الصغيرة والمتوسطة، والشركات الناشئة، ورواد الأعمال، وذلك في إطار الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2023 – 2025 ضمن رؤيته لتعزيز الإستخدام المسؤول والمستدام للخدمات المالية».

وفي مجال المساواة، قال د. فتوح: «لقد سعى الدكتور شركس إلى رفع نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارات البنوك، لتكريس جهود تمكين المرأة وتعزيز دورها المحوري وإطلاق طاقاتها. وفي موازاة ذلك عمل على محاربة البطالة وتوفير فرص عمل للشباب»، مشدّداً على أنه من «أولى إهتمامات البنك المركزي الأردني، قضية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المصارف الأردنية من أي عمليات مشبوهة، فأصدر التعليمات والتعاميم لضمان عمليات آمنة وسليمة للمؤسسات المالية التي تخضع لمراقبته. وفي مجال الأمن السيبراني عمل على تطوير التشريعات الداخلية التي تُعنى بتعزيز الحوكمة والتخطيط الإستراتيجي لإدارة أمن المعلومات والأمن السيبراني»، مشيراً إلى «تفعيل خطة الإستجابة للحوادث الأمنية السيبرانية».

وأمام هذه السياسات التي حققها «المركزي الأردني» تحت قيادة الدكتور عادل شركس، أكد د. فتوح «أننا أمام قامة مصرفية تختزن الكثير من المعرفة والكفاءة والطموح، وإستشراف المستقبل وتهيئة الخطط والإستراتيجيات لدور فاعل ومميّز للبنك المركزي الأردني ولقطاعه المصرفي»، وقال: «إنّ العناوين الرئيسية لهذا الملتقى تهدف إلى الإضاءة على أسباب المراجعة الشاملة للموجودات المتعلقة بالمخاطر، وعلى الإصلاحات الجديدة للجنة بازل الهادفة إلى تعديل المقاربة المعيارية لمخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، إضافة إلى شرح الإصلاحات المعتمدة في الطريق إلى بازل 4، فالتحديات التي تواجه إدارة المخاطر في ظل التحوّل الرقمي للمصارف، وإدارة المخاطر في مواجهة الديون السيادية، وإدارة مخاطر الأمن السيبراني، ومخاطر السمعة»، مشيراً إلى «أن عدم إلتزام المصارف المعايير والمبادئ والقواعد التي تقوم عليها الحوكمة الرشيدة، أدّى إلى إنهيارها وفقدان الثقة بها. ولولا سرعة تدخل السلطات الرقابية في الولايات المتحدة وفي سويسرا، سواء من حيث القيام بإجراءات دمج (المصارف المفلسة) مع مصارف أخرى، أو من حيث تعهُّدها بضمان سلامة أموال المودعين، لأدّى توقفها عن الدفع إلى تداعيات كان يُمكن أن تطال العشرات لا بل ربما المئات من المصارف عبر العالم، نظراً إلى ترابط توظيفاتها وملكيتها، بسبب ما يعرف بـ Domino's Effect . من هنا تبرز أهمية الركائز الثلاث لسلامة العمل المصرفي وضرورة الإلتزام بها، والعمل بموجب أحكامها، وأخذ الدروس والعبر منها حماية لمصارفنا العربية، وذلك بإشراف حثيث من السلطات الرقابية العربية».

وختم د. فتوح كلمته مستذكراً ما قالته رئيسة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورييفا، «إنّ هناك حاجة لليقظة، نظراً إلى الإضطرابات في القطاعات المصرفية»، محذّرة من «أنّ المخاطر على الإستقرار المالي قد زادت بوضوح».

رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم السالم

السالم

بدوره، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك باسم السالم «أن قضايا الحوكمة والمخاطر والإمتثال محط إهتمامٍ بالغ للمؤسسات المالية التي تعمل في بيئة تنظيمية ورقابية عالية التطور والتعقيد، وتتميّز بتعدّد التشريعات والتعليمات التي تحكمها»، مشيراً إلى أن «نموذج الحوكمة والمخاطر والإمتثال (GRC) يُشكل نهجاً متكاملاً وشاملاً يضمن للمنظمة إتخاذ القرار الصحيح بما ينسجم مع مستويات المخاطر التي ترغب بتحملها، وفي سياق إلتزامها سياساتها الداخلية والتشريعات الخارجية. وهذا يتم من خلال المواءمة بين الاستراتيجية والعمليات والتكنولوجيا والأفراد، وبالتالي تحسين الكفاءة والفعالية».

وأضاف السالم: «يُساعد إطار الحوكمة والمخاطر والإمتثال في القضاء على ما يُسمّى بـ «عقلية الصومعة» في المؤسسات المالية، والتي تتصرّف بموجبها الإدارات أو الأفراد بطريقة معزولة ومستقلة ولا تتواصل فيها الوظائف داخل المنظمة عينها بحرية، مما يؤثر على فعالية المنظمة، حيث تنطوي هذه على العديد من المخاطر والتي ربما تتعمّق مع التسارع في إستخدام التكنولوجيا المعقدة والرقمنة والتقنية العالية وهو ما يجعل غير المختصين في هذا المجال غير قادرين على فهم طبيعة المخاطر التي قد تنجم عن إستخدام تلك التكنولوجيا».

وأكد السالم «أن إعتماد المؤسسات المالية إزداد على ممارسات الحوكمة والمخاطر والإمتثال، إنطلاقاً من أهميتها ودورها الكبير في ترشيد القرارات وتحسين سمعة المؤسسة أمام جميع أصحاب المصلحة، فمع تنامي التوجه نحو حماية المستهلك المالي وتعزيز الممارسات المصرفية الشفافة والمفتوحة، أخذت المؤسسات المالية تعمل على تبني منظومة GRC من أجل بناء هياكل داخلية مرنة تسمح بالحصول على خدمات مفتوحة وشفافة، وذلك لتعزيز مصداقيتها وسمعتها بين عملائها».

وعلى الصعيد التنظيمي، قال السالم «لاحظنا في السنوات الأخيرة تزايداً في مستوى تعقيد الإطار التنظيمي للقطاع المالي في العالم، حيث يُحاول المنظمون بإستمرار تطوير التشريعات المالية لتجنُّب الأخطاء الماضية، ومواكبة المستجدات في الصناعة المصرفية والمالية وخصوصاً المنتجات الجديدة والتغيُّر في سلوك العملاء»، مؤكداً «أن تطبيق نموذج الحوكمة والمخاطر والإمتثال يمنح الإدارة نظرة شاملة وموسعة عن مخاطرها وإلتزاماتها وتكلفة كل منها، بما يمكنها من إختيار الحلول المثلى والقرارات الرشيدة. كما أن هذا النموذج يهدف إلى توحيد وتسهيل إجراءات العمل، وخصوصاً مع كثرة وتعدد الإدارات ومسؤولياتها والأنظمة والإجراءات الرقابية»، مشيراً إلى أن هذا النموذج «يُسهم في تسهيل تنفيذ الأعمال، وعدم تعارض المصالح بين هذه الوظائف، ويعمل على تكاملها وتخفيض التكاليف والأعباء على البنك والإدارات التنفيذية من خلال تقليل الإجراءات الرقابية وتوحيدها، وتوحيد مصادر إصدار القرارات وتنفيذها».

رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم السالم:

ستزداد الحاجة إلى الحوكمة والمخاطر والإمتثال على مستوى المؤسسات المالية والسلطات التنظيمية

وقال السالم: «ستزداد الحاجة إلى الحوكمة والمخاطر والإمتثال على مستوى المؤسسات المالية والسلطات التنظيمية، حيث سيشهد قطاع الخدمات المالية المزيد من الإبتكار وتطوير المنتجات والخدمات القائمة على التكنولوجيا، وهذا سيُعرّض المؤسسات المالية للمزيد من المخاطر، مما يستدعي اتخاذ تدابير لتخفيف المخاطر ومعالجتها»، مشيراً إلى « قوة دور بناء آليات الحوكمة والمخاطر والإمتثال داخل المؤسسات المالية على كل مستوى وظيفي. ويجب أن يبدأ التنفيذ الناجح لإطار GRC على مستوى مجلس الإدارة والمستوى التنفيذي من خلال تبني هذه الممارسة ضمن إستراتيجية المؤسسة، وتوفير إطار للمساءلة على المستوى الإستراتيجي والتكتيكي».

تكريم الشخصيات خلال «ملتقى الحوكمة والمخاطر والإمتثال» في عمّان

Association of Banks in Jordan
Central Bank of Jo

Union of Arab Banks

المعرض المصاحب لـ «ملتقى الحوكمة والمخاطر والإمتثال» في عمّان

CairoAmmanBank
معاً ننمو
Together
we
grow

JOIN
FINCUBATOR

بنك الإسكان يرعى ملتقى «الحوكمة، المخاطر، والإمتثال» في عمّان

رعى بنك الإسكان، ملتقى «الحوكمة، المخاطر، والإمتثال»، الذي نظمه إتحاد المصارف العربية برعاية محافظ البنك المركزي الأردني د. عادل شركس، وبالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن، على مدار يومين.

وجاءت رعاية البنك ومشاركته في الملتقى إنطلاقاً من حرصه على دعم إقامة الفعاليات التي تُعنى بالحفاظ على إستقرار النظام المالي وضمان إستدامته، وتعزيز قدرته على العمل بفعالية وسلاسة ومواجهة الإضطرابات الناجمة عن عوامل عدّة، كالمتغيّرات الإقتصادية والإجتماعية التي يشهدها العالم ككل، والمخاطر المتنوّعة بما فيها الإحتيال والجرائم المالية الملازمة لتطور التكنولوجيا. كذلك، فقد جاءت هذه الرعاية لأهمية الملتقى كمنصة فاعلة تجمع الخبراء والمعنيين للتباحث ونشر المعرفة حول أفضل أُطر ومنهجيات وممارسات وتطبيقات إدارة الحوكمة والمخاطر والإمتثال.

يشار إلى أن بنك الإسكان يُواصل جهوده لتوفير والحفاظ على بيئة مصرفية فاعلة وآمنة من خلال تطبيق استراتيجية شاملة تتضمن أسس الحاكمية الرشيدة في الإدارة، وتقوم على التوافق مع معايير البنك المركزي الأردني والمعايير الدولية في إدارة المخاطر، وتالياً ضمان متانته والإرتقاء بمكانته وتصنيفه على المستوى العربي والإقليمي والدولي، والتي يستمر معها بتعزيز ثقة قاعدة عملائه المتنامية ومنحهم تجربة مصرفية لا تُضاهى.

اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

BIG DATA: DATA ANALYTICS AND AI IN BANKING

TWO WORKSHOPS:
ENTRY LEVEL: 19-21 SEPT 2023
ADVANCED LEVEL: 25-27 SEPT 2023

MILLENNIUM PLAZA DOWNTOWN HOTEL

DUBAI-UAE

بنك القاهرة عمّان يرعى ملتقى «الحوكمة، المخاطر والإمتثال»

المحافظ شركس يقدِّم درعاً تقديرية إلى بنك القاهرة عمان
بحضور الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح ورئيس جمعية البنوك في الأردن باسم السالم

رعى بنك القاهرة عمّان ملتقى «الحوكمة، المخاطر والإمتثال» الذي نظمه إتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن والبنك المركزي الأردني، وبمشاركة البنوك الأردنية.

وتاتي رعاية بنك القاهرة عمان للملتقى إنطلاقاً من إستراتيجية البنك بالوقوف على آخر المستجدّات في مجال النظام المالي ومتانة المصارف وضمان إستقرارها وإستدامة عملها وعدم التعثُّر أو الإفلاس، والممارسات الفضلى في إطار «الحوكمة، المخاطر والإمتثال»، ومن خلال قواعد ومبادئ ومتطلبات الحوكمة، والإفصاح والشفافية، والمسؤولية وهيكلية الإدارة الرشيدة، والمسؤولية الإجتماعية والبيئية وتقاريرها، والمرونة الإدارية المصرفية وتحسين قدرتها على العمل بفعالية وسلاسة ومواجهة المتغيّرات الطارئة، سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية التي يشهدها العالم ككل، كذلك والمخاطر المتنوعة بما فيها الإحتيال والجرائم المالية الملازمة لتطور التكنولوجيا.

وحرص البنك على رعاية الملتقى لما يطرحه من مواضيع متجددة في مجال العمل المصرفي من المشاركين من خبراء وعاملين في مجال المصارف، كونه منصّة لتبادل الخبرات وعرض التجارب ومناقشة آخر مستجدات إدارة المخاطر والإمتثال والحوكمة، والعمل على أداء وكفاءة المصرفيين العرب، وتحصين المصارف في مواجهة المخاطر، وتعزيز إلتزامها بالمعايير الدولية، لجهة المراجعة الشاملة للموجودات المتعلقة بالمخاطر والإصلاحات الجديدة للجنة بازل الهادفة إلى تعديل المقاربة المعيارية لمخاطر الإئتمان ومخاطر التشغيل، والتحدّيات التي تواجه إدارة المخاطر في ظل التحوُّل الرقمي للمصارف وإدارة المخاطر في مواجهة الديون السيادية وإدارة مخاطر الأمن السيبراني ومخاطر السمعة.

يُشار إلى أن بنك القاهرة عمّان يحرص على تطوير أدواته المصرفية عبر أعلى المعايير والتصنيفات الدولية في المجال المصرفي ومن خلال «الحوكمة، المخاطر والإمتثال» وعبر تطوير الأدوات والإستثمار في الطاقات البشرية للوصول إلى أفضل الممارسات في مجال الحوكمة ولتقديم خدمة مصرفية متطورة وسلسة لعملائه.

16990

www.bdc.com.eg

بنك القاهرة
Banque du Caire

جلسات ملتقى الحوكمة والمخاطر والإمتثال» في عمّان

الإتجاهات الجديدة في إدارة المخاطر المالية

والإبحار في نظام العقوبات الجديد

ناقشت جلسات ملتقى الحوكمة والمخاطر والإمتثال»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع البنك المركزي الأردني، بمشاركة البنوك الأردنية على مدار يومين في العاصمة الأردنية عمّان، محاور عدة هي: مبادئ الحوكمة وفقاً لمعايير OECD/G20، وتعزيز الروابط ما بين الحوكمة والمخاطر والإمتثال (GRC)، والإتجاهات الجديدة في إدارة اللمخاطر المالية، والإمتثال التنظيمي والإبلاغ، والإبحار في نظام العقوبات الدولية الجديد، ومستقبل الصناعة في حقبة ما بعد الأزمة المالية الأخيرة.

جلسة مبادئ الحوكمة وفقاً لمعايير G20/ OECD

تناولت جلسة مبادئ الحوكمة وفقاً لمعايير OECD/G20، إعادة النظر في إتفاقات بازل، وتحدّيات الامتثال والإتجاهات الناشئة ما بين الإدارة الفعّالة للمخاطر والإمتثال التنظيمي.

تحدثت فيها د. Caroline Roulet خبيرة الإقتصاد المالي ومستشارة السياسات – منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي OECD، وعقّب عليها عدنان ناجي، مستشار في الإشراف المصرفي، البنك المركزي الأردني.

جلسة مبادئ الحوكمة عدنان ناجي وكارولين روليه

حلقة النقاش الأولى تعزيز الروابط ما بين الحوكمة والمخاطر والإمتثال GRC

جلسة النقاش الأولى د. موفق اليافي ومحمد ناصر بركات وعدنان ناجي ود. علاء أبو مغلي

تناولت جلسة النقاش الأولى محور تعزيز الروابط ما بين الحوكمة والمخاطر والإمتثال GRC، تحدّيات الإمتثال في عالم دائم التطور، وهياكل

الإدارة وأفضل الممارسات، ونظرة عامة على GRC، في الصناعة المالية، والآثار المتتالية للأزمة المصرفية الأخيرة وأزمة المخاطر والحوكمة.

تحدث في الجلسة الدكتور موفق اليافي، الرئيس التنفيذي لمجموعة إليافي في العالم العربي، لبنان، وأدار الحلقة، محمد ناصر بركات، الرئيس التنفيذي لشركة الدار الدولية لإستشارات الحوكمة، الأردن، وتحدث فيها كل من: Gian Piero Cigna المدير المعاون، رئيس وحدة القانون المالي في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، أوروبا EBRD، وعدنان ناجي، مستشار، الإشراف المصرفي، البنك المركزي الأردني، وعلاء أبو مغلي، كبير المستشارين التنفيذيين، Pwc الشرق الأوسط.

حلقة النقاش الثانية «الإتجاهات الجديدة في إدارة المخاطر المالية»

جلسة النقاش الثانية

تناولت حلقة النقاش الثانية «الإتجاهات الجديدة في إدارة المخاطر المالية»، وتضمّنت مشهد المخاطر المتغيّر من تداعيات «كوفيد – 19»، إلى التحوُّل الرقمي السريع، ومخاطر سلاسل التوريد، والتضخّم، وأزمة العملات، وتحدّيات تحديد المخاطر وتقييمها، وثقافة المخاطر وشهيّة المخاطرة والقدرة على التحمُّل، وإستراتيجيات وضوابط تخفيف المخاطر.

تحدث في الحلقة، الخبير أحمد الكسواني، شريك وقائد قطاع الخدمات المالية والإقليمية، شركة Pwc، الكويت. وأدار الحلقة، Gian Piero Cigna، المدير المعاون، رئيس وحدة القانون المالي في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، أوروبا EBRD، وتحدث فيها كل من شاهر سليمان المدير التنفيذي، فورما ريسك، الأردن، ومحمد ناصر بركات الرئيس التنفيذي لشركة الدار الدولية لإستشارات الحوكمة، الأردن.

جلسة مستقلة الأردن: برنامج دعم البنك المركزي الأردني في مجال الحوكمة الرشيدة

تناولت جلسة مستقلة محور الأردن: برنامج دعم البنك المركزي الأردني في مجال الحوكمة الرشيدة، تحدث فيها: Gian Piero Cigna المدير المعاون، رئيس وحدة القانون المالي في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، أوروبا EBRD.

حلقة النقاش الثالثة «الإمتثال التنظيمي والإبلاغ»

تناولت حلقة النقاش الثالثة محور «الإمتثال التنظيمي والإبلاغ»، وتضمّنت متطلبات الإبلاغ التنظيمي، ورصد الإمتثال وإختباره، وكيف يُمكن لفشل البنك أن يفلت من طبقات التحكم المتعددة: إدارة الخطط، والتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، وإشراف مجلس الإدارة، والمدققون الخارجيون، ووكالات التصنيف، والإشراف التنظيمي وأخلاقيات العمل.

تحدّث في الحلقة ساره شلبي، مدير الإمتثال التنظيمي، البنك العربي، الأردن. وأدار الحلقة، علاء أبو مغلي، كبير المستشارين التنفيذيين، Pwc الشرق الأوسط، وتحدث فيها كل من دانا عبد الجليل، شريكة مصرفية وتمويلية (الأردن والعراق)، التميمي وشركاه، الأردن، والدكتور خالد صنابرة، قانوني، هيئة الأسواق المالية، الأردن.

جلسة النقاش الثالثة

جلسة النقاش الرابعة

حلقة النقاش الرابعة الإبحار في نظام العقوبات الدولية الجديد

تناولت حلقة النقاش الرابعة محور الإبحار في نظام العقوبات الدولية الجديد، وتضمّنت المشهد الجديد للتحالف الأميركي العالمي في العقوبات، والعقوبات الثانوية – خرق العقوبات، وShell Companies Ownership, Control & Influenc، وتمويل التجارة – الأعلام الحمراء في الإستيراد والتصدير، وحالات عملية.

تحدث في الحلقة، عرفات الفيومي، مدير تنفيذي، البنك المركزي الأردني. أدار الحلقة فادي فقيه، مستشار رئيس مجلس الإدارة لشؤون المخاطر والحوكمة، بنك بيروت والبلاد العربية، لبنان، وتحدث فيها كل من الدكتور موفق اليافي، الرئيس التنفيذي لمجموعة إليافي في العالم العربي، لبنان، ومحمد داود، مدير GRC، الشرق الأوسط والهند Moody s Analytcs، ومحمد دبور نائب رئيس أول التنفيذي، مدير الإمتثال التنظيمي، البنك العربي، الأردن.

حلقة النقاش الخامسة مستقبل الصناعة المصرفية في حقبة ما بعد الازمة المالية الأخيرة

تناولت الجلسة الخامسة محور مستقبل الصناعة المصرفية في حقبة ما بعد الازمة المالية الأخيرة وتضمّنت الأسباب والآثار، والممارسات التنظيمية: من نهج القائمة المرجعية إلى الإشراف القائم على المخاطر، والآثار المترتبة على المصارف في المنطقة العربية، والدروس المستقاة.

تحدث في الجلسة عدنان ناجي، مستشار في الإشراف المصرفي، البنك المركزي الأردني. وأدار الحلقة فادي فقيه، مستشار رئيس مجلس الإدارة لشؤون المخاطر والحوكمة، بنك بيروت والبلاد العربية، لبنان، وتحدث كل من أحمد الكسواني شريك وقائد قطاع الخدمات المالية والإقليمية، شركة Pwc، الكويت ومحمد داود مدير GRC، الشرق الأوسط والهند.

توصيات «ملتقى الحوكمة والمخاطر والإمتثال» في عمّان:

لإيجاد مرجعية دولية لتحديد العقوبات الواجب توقيعها على المؤسسات التي لا تلتزم المعايير الدولية للحوكمة

المشاركون الرئيسيون في الملتقى

خلصت توصيات ملتقى «الحوكمة والمخاطر والإمتثال» والذي نظمه إتحاد المصارف العربية في العاصمة الأردنية عمّان، برعاية وحضور محافظ البنك المركزي الأردني عادل شركس، بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن، والشريك الإستراتيجي البنك العربي، وبمشاركة البنوك الأردنية، وفي حضور ما يزيد على 250 شخصية قيادية مصرفية ومالية وإقتصادية عربية ودولية على مدار يومين، إلى التالي:

1- ضرورة إستمرار المؤسسات المالية العربية بمتابعة ما يصدر من تحديثات على قوائم العقوبات الدولية تجنُّباً للتعرُّض لأي مخاطر قد يتعرّض لها النظام المصرفي الدولي.

2- إعطاء أهمية إضافية لمهام مدير المخاطر والتأكد من وجود هرمية لتداول السلطة.

3- إيلاء رقابة مستمرة لسيولة المصرف والتحقق من ذلك من خلال إختبارات الضغط.

4- ضمان السلطات النقدية لودائع المصارف في حال تعرُّض أي مصرف لضغط من المودعين لسحب ودائعهم.

5- تعزيز نظم المعلومات في البنوك والمؤسسات المالية لتجميع وتوفير البيانات المطلوبة لمسؤولي المخاطر لتقييم وقياس وإدارة المخاطر بشكل إستباقي وفعّال.

6- إدراج مخاطر وسائل التواصل الإجتماعي وكيفية إدارتها والتعامل معها ضمن سياسات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

7- التركيز على تكاملية نظم إدارة المخاطر ونظم إدارة الإمتثال ضمن منظومة حوكمة متكاملة تضمن وجود مدخل شمولي موحد لإدارة المخاطر والإمتثال.

8- ضرورة تعزيز إختبارات الضغط وتوسيع قاعدة المخاطر التي تخضع لتلك الإختبارات مع إجراء مستويات من الإختبارات تكون أكثر شدّة.

9- وضع نظم متكاملة لتجميع المخاطر المختلفة التي تؤثر على المؤسسات المالية، وكيف تؤثر تلك المخاطر في بعضها البعض والعلاقات بينها وكيفية إدارتها.

10- ضرورة العمل على المستوى الدولي لوضع الإطار العام للحوكمة والضوابط والمعايير التي تحكم الإمتثال السليم لهذه المعايير وكيفية القيام بإجراءات المحاسبة والمساءلة ضمن إطار الشفافية.

11- ضرورة إيجاد مرجعية دولية لتحديد العقوبات الواجب توقيعها على المؤسسات التي لا تلتزم المعايير الدولية للحوكمة (على غرار بازل).

قمّة باريس: دعوات إلى قيام نظام مالي جديد «أكثر عدلاً»

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلتقى الأمير محمد بن سلمان:

لا يتعيّن لأي بلد أن يكون عليه الإختيار ما بين محاربة الفقر وحماية الكوكب بل السير بالمعركتين معاً

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان

على هامش قمة باريس إلتقى ولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي

حضور دولي كثيف لأعمال قمة باريس

نجحت العاصمة الفرنسية باريس في تنظيم أعمال قمة «من أجل ميثاق مالي عالمي جديد»، وإستقطاب حشد عدد كبير من قادة الدول ورؤساء الحكومات ومسؤولي البنوك الدولية والإقليمية والصناديق الإستثمارية، فضلاً عن ممثلي الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في قطاعي المناخ ومحاربة الفقر.

إستقبال استثنائي

ورغم الأمطار الغزيرة التي هطلت على باريس لتزيد من إزدحامات السير وتؤخر الحضور من الوصول، سواء كانت الوفود الدولية أو المجتمع المدني، تقاطرت مواكب وفود رؤساء الدول والحكومات المدعوين، وكانت في استقبالهم وزيرة الخارجية كاترين كولونا. إلاّ أن الرئيس إيمانويل ماكرون قام ببعض الإستثناءات، إذ إستقبل شخصياً الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء، على مدخل «قصر برونيار» مقر الإجتماع.

وعند دخوله قاعة الاجتماعات الكبرى، حظي ولي العهد بحفاوة إستثنائية، حيث صافح العديد من قادة الدول المشاركة الذين تبادل معهم أطراف الحديث، وخصّ منهم أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الذي جلس إلى يساره.

قمة مختلفة

ثمّة خصائص عديدة طبعت قمَّة باريس، فمن جهة، ليست إجتماعاً في إطار قمم المناخ التي تتولاها الأمم المتحدة، وليست إجتماعاً في إطار كمجموعة السبع أو العشرين أو أي منظمة دولية أو إقليمية، ذلك أنها جاءت بمبادرة من الرئيس ماكرون أطلقها العام الماضي، ونجح في إجتذاب ما بين 40 إلى 50 من قادة العالم وكبار المسؤولين الماليين، والغرض التداول بصراحة حول ضرورة تعديل النظام المالي الدولي.

وإذا كانت القمّة، مضموناً، قد تميّزت بشيء، فحول إستشعار الحاجة إلى إعادة تشكيل النظام المالي الدولي، مع التحذير والتركيز على مسألة التعامل مع التغيُّرات المناخية، وما تستجلبه من كوارث، ولكن من غير التخلّي عن محاربة الفقر في البلدان النامية. من هنا، الحاجة إلى مزيد من التمويل للسير بالأولويتين في آن واحد.

يصعب تلخيص مجريات ما حصل في اليوم الأول للقمّة، إذ بعد إفتتاحها بكلمة من الرئيس ماكرون، وبشهادتين لناشطتين من المجتمع المدني، حصلت ثلاث مداخلات لرئيس النيجر ورئيسة وزراء جزيرة بربادوس، ثم كلمة للأمين العام للأمم المتحدة. بعد ذلك، إلتأمت بالتتابع ست طاولات مستديرة شارك فيها العديد من رؤساء الدول، والمسؤولين الإقتصاديين والماليين، وممثلي

المؤسسات المالية الدولية والناشطين من منظمات المجتمع المدني.

وأدار ثلاثاً منها وزراء فرنسيون «الإقتصاد والخارجية والتعاون الدولي»، والرابعة نائبة رئيس وزراء إسبانيا، والطاولتين الأخيرتين إختصاصيان إقتصاديان.

محاور متعدّدة

ودارت مناقشات الطاولة الأولى حول تطوير بنوك التنمية متعدّدة الأطراف لمواجهة تحدّيات العصر، والثانية حول النهج الجديد لتوفير نمو أخضر، والثالثة تركّزت على مديونية الدول الناشئة، والرابعة تناولت كيفية توفير البيئة المناسبة لمزيد من إنخراط القطاع الخاص في الإستثمار بالبنى التحتية وفي الشركات المتوسطة والصغرى. أما الطاولتان الأخيرتان فقد ركّزتا على إيجاد أدوات التمويل المتجددة لمساعدة الإقتصادات الهشّة، وعلى توفير قاعدة بيانات ومعلومات تتمتع بالصدقية.

وبالتوازي، وفي موقعين آخرين، شارك الكثيرون في ثلاثين حدثاً بصيغ مختلفة، توزّعت ما بين مبنى اليونيسكو ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD في باريس.

صورة متشائمة

وفي كلمته، رسم الرئيس الفرنسي ماكرون صورة متشائمة لواقع العالم، واضعاً الإصبع على جرح تعمّق الإنقسامات والهشاشة البيئوية، وتبعات جائحة «كوفيد 19»، وإستعادة النشاط الإقتصادي المبعثرة، والحرب في أوكرانيا وتهلهل النظام المالي العالمي.

من هنا، جاء إقتراحه لـ «ميثاق» جديد، واضعاً له أربعة مبادئ رئيسية:

أوّلها أنه لا يتعيّن لأي بلد في العالم، أن يكون عليه الإختيار ما بين محاربة الفقر وحماية الكوكب، بل يتعيّن عليه السير بالمعركتين معاً.

والمبدأ الثاني ينص على حق كل بلد أن يختار طريقه الخاص من غير إملاء أو ضغوط، بمعنى أن الميثاق الجديد «يجب أن يكون أكثر إحتراماً لسيادة كل طرف وخياراته ونموذجه».

والمبدأ الثالث ينص على أن ضخامة الحاجات التمويلية يجب أن تفضي إلى تعبئة كافة الموارد من بُنى مالية ومنظمات إقليمية ودولية وبنوك إنمائية متعددة الأطراف.

وأخيراً، أشار ماكرون إلى «ضرورة تعبئة القطاع الخاص، وتوفير الأموال الضرورية «لوضعها في خدمة الكوكب» ولمحاربة الفقر والتغيُّرات المناخية، ولكن أيضاً المحافظة على غنى التنوع

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون متحدِّثاً

البيولوجي». بإختصار يريد ماكرون، صاحب الدعوة، إحداث «صدمة تمويل عامة» وإعادة صوغ النظام المالي العالمي ليكون أكثر عدلاً ونجاعة.

ما قاله ماكرون، شكّل جوهر كلمة أنطونيو غوتيريش، أمين عام الأمم المتحدة الذي لم يتردّد بالتنديد بـ «فشل الهيكلية المالية الدولية»، وبالقواعد التي تتحكّم بأداء مؤسسات دولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين، التي وصف ممارساتها بأنها «أصبحت غير أخلاقية تماماً».

ونددّ غوتيريش بوجود 750 مليون شخص يعانون الجوع في العالم وبـ «الهندسات المالية غير العادلة، وبإنعدام المساواة». مشيراً إلى أن دول الإتحاد الأوروبي «لها الحق في 160 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة، فيما حصّة أفريقيا لا تزيد على 34 مليار دولار».

ولم يعبّر غوتيريش عن الكثير من التفاؤل لجهة تغيير القواعد المالية الدولية، إذ إن ذلك يحتاج إلى «إرادة سياسية»، خاتماً كلمته بالتذكير بأنه إقترح توفير 500 مليار دولار سنوياً للتنمية المستدامة ومحاربة التحوُّلات المناخية، إضافة إلى الحاجة لتخفيف الديون عن البلدان ذات الإقتصاد الهش. ولم يغفل غوتيريش التنديد بوكالات التصنيف الدولية التي إعتبرها «غير نزيهة في رؤيتها للأمور».

مطالبة بعدالة أكثر

دعوة غوتيريش وجدت صدى قوياً وخصوصاً لدى قادة الجنوب الذين تحدثوا أيضاً. فرئيس النيجر محمد بازوم باشر كلمته بالدعوة إلى «رؤية إستراتيجية» تشمل إيجاد ميثاق مالي جديداً أكثر عدلاً وشمولية ولتعاون أكبر بين القطاعين العام والخاص، متحدثاً بأسى عن معاناة النيجر البائسة بسبب الجفاف والتصحُّر والهجرات والعنف والأزمات الإقتصادية والإجتماعية. وكان طريفاً إيحاؤه بتجربة شخصية، إذ قال إن البقرة سابقاً، في بلدان الساحل، كانت تلد مرة كل عام وتعطي الحليب طوال تسعة أشهر... والآن، لا تلد إلا مرة كل عامين وتعطي حليباً أقل.

وشدّد بازوم على تضرُّر هذه المنطقة أكثر من غيرها من التغيُّرات المناخية، مؤكداً بقوة حاجات أفريقيا لمزيد من حقوق السحب الخاصة، وخفض مديونيتها وتحسين الأدوات المالية الجديدة، وتوفير موارد إضافية. بيد أن أقوى ما قاله، إعرابه عن «الخوف من أن نبقى في حيّز الكلام ولا ننتقل إلى الأفعال».

من جانبها، كانت رئيسة باربادوس، ميا موتلي عنيفة في خطابها، إذ إنها بعد التأكيد على ضرورة «الإنتقال من الكلام إلى الأفعال»، شدّدت على أن المطلوب من القمّة «ليس إصلاح المؤسسات المالية بل تغييرها جذرياً، لأنه عندما أُنشئت كان 70 % من دول أفريقية غير موجودة».

ودعت ميا موتلي، التي حضّت على إعادة توجيه التمويل الدولي نحو قضايا المناخ، إلى «تحول مطلق» في النظام المالي وليس فقط «إصلاح مؤسساتنا». وأضافت: «نأتي إلى باريس بقلب حزين لكن بأمل» وتوجهت لغوتيريش قائلة: صوتك صارخ في الصحراء «أي لا أحد يسمعه». وخلصت إلى القول: «علينا المبادرة اليوم وليس الغد، والقيام بالعمل المناسب وفي الوقت المناسب، وتسريع الوتيرة وإلاّ سنفشل في إنقاذ الناس والكوكب».

التطوير والإصلاح

ثمّة إقتناع، بأن قمة باريس ستبقى في حدود العموميات، ولن تخرج بقرارات أو توصيات ملموسة، رغم المقترحات التي قدّمت في الطاولات المستديرة. فوزيرة المالية الأميركية إعترفت بحاجة المؤسسات الدولية متعدّدة الأطراف «لأن تتطور من أجل مواجهة التحدّيات الجديدة» وإجراء «الإصلاحات المؤاتية»، مشيرة إلى أن بلادها «ستضغط» من أجل أن يشارك دائنو الدول الفقيرة والنامية في مفاوضات لإعادة هيكلة ديونها.

ورأت جانيت يلين أنه «يتعين على الصناديق السيادية أن تساهم

ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان
والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش

من أجل مواجهة التغيُّرات المناخية من غير التوقف عن جهود مكافحة الفقر، وخلاصتها أنه يتعيّن حصولها على إمكانات إضافية».

مزيد من التفهُّم

أما الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي شارك في الطاولة المستديرة الثانية، فقد دعا مؤسسات التمويل الدولية إلى تفهُّم ظروف بلاده ومراعاة تأثير السنوات الثلاث الماضية على الإقتصاد. وقال: «نتيجة الظروف التي شهدتها مصر خلال السنوات الثلاث الماضية، إننا نحتاج إلى تفهُّم شركائنا في التنمية ومؤسسات التمويل الدولية ومراعاتهم لهذا الأمر، ليس لمصر فقط، ولكن لكل الدول التي تشهد ظروفاً مماثلة»، مضيفاً أن بلاده كان لديها خطة لإدارة الديون، لكن هذه الخطة «واجهت صعوبات كبيرة جداً نتيجة الظروف التي مررنا بها».

وفي السياق العام، حث الرئيس المصري على «إصلاح الهيكل المالي العالمي لتعزيز تمويل التنمية المستدامة، بما يتضمن إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي وتعليق أو إلغاء الرسوم الإضافية للصندوق وقت الأزمات»، مشدّداً على أهمية «إتخاذ قرارات دولية سريعة تحول دون إندلاع أزمة ديون كبرى مع إستحداث آليات شاملة ومستدامة لمعالجة ديون الدول المنخفضة ومتوسطة الدخل».

ودعا السيسي إلى «تطوير سياسات وممارسات بنوك التنمية متعدّدة الأطراف لتعظيم قدرتها على الإقراض، وتيسير نفاذ الدول النامية لها، كذلك تعزيز الحوار بينها وبين وكالات التصنيف الإئتماني لزيادة قدرتها على الإقراض دون المساس بتصنيفها».

«المركزي الأردني»: إستراتيجية شاملة للتمويل الأخضر قريباً

أكد محافظ البنك المركزي، الدكتور عادل شركس خلال إفتتاح النسخة الأولى من منتدى التمويل الأخضر في القطاع المصرفي، بعنوان «التمويل الأخضر: تهيئة المشهد»، في حضور وزير البيئة معاوية الردايدة، ورئيس جمعية البنوك في الأردن، باسم السالم، وبمشاركة مدراء مجالس إدارات البنوك، والمدراء العامين في الدوائر المصرفية، في العاصمة الأردنية عمّان، «الدور الكبير الذي يُمكن أن يلعبه القطاع المالي في التكيُّف مع تأثيرات تغيُّر المناخ ومواجهة التحدّيات البيئية والإقتصادية المرتبطة به».

وقال د. شركس: «إن إدارة المخاطر المرتبطة بتغيُّر المناخ، تتطلب من السلطات الرقابية إتخاذ إجراءات إستثنائية تتضمّن إدماج هذه المخاطر في سياساتها الرقابية والاحترازية»، مشيراً إلى «أن هذا سيُسهم في توجيه البنوك والمؤسسات المالية نحو تضمين تلك المخاطر في سياساتها الإئتمانية والإستثمارية، ما يُعزّز من دور التمويل الأخضر»، معلناً عن أن البنك المركزي الأردني بدأ في العام 2022 بالتعاون مع البنك الدولي، العمل على إعداد إستراتيجية شاملة للتمويل الأخضر لزيادة مخاطر تغيُّر المناخ بالتنسيق والشراكة مع القطاع المصرفي والمالي والأطراف ذات العلاقة».

من جهته، قال رئيس جمعية البنوك، باسم خليل السالم «إن الرؤية الإقتصادية التي نتبعها، تتكل على الإستدامة كجزء أساسي من تحقيق أهدافها»، مشيراً إلى «أن التمويل الأخضر والقطاعات الخضراء لها دور حاسم في الإقتصاد الأردني، وفي تعزيز مستويات النمو الإقتصادي، والتعامل مع التحدّيات الكبرى».

وعلى هامش المنتدى، إنعقدت الجلسة الأولى التي تحدث فيها المدير التنفيذي لدائرة الإستقرار المالي في البنك المركزي، محمد عمايرة، عن الخطوات التي إتخذها البنك في مجال التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ.

وقدّم المدير العام لجمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق، البيان الختامي للمنتدى، الذي تناول فيه إستمرار أعمال الشراكة مع مشروع تعزيز الأنشطة الخضراء في المنشآت الصناعية في الأردن ، والإعلان عن إطلاق المنتدى سنوياً، بحيث يتناول في كل سنة أحد المواضيع المتعلقة بالتمويل الأخضر.

يُشار إلى أن المنتدى، نظّمته جمعية البنوك في الأردن، بالتعاون مع مشروع تعزيز الأنشطة الخضراء في المنشآت الصناعية في الأردن (GAIN) المنفّذ من الجمعية الألمانية للتعاون الدولي، بتمويل من الوزارة الفيدرالية للتعاون الإقتصادي الألمانية، وكلية فرانكفورت للتمويل والإدارة.

مـــصـــرف الـتـنـمـيـة الـــدولـــي
International Development Bank

حصول مصرف التنمية الدولي
على الموافقة النهائية لمزاولة أعماله في إمارة دبي

حصلت الموافقة النهائية من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على مباشرة مصرف التنمية الدولي لمزاولة نشاطه كبنك أعمال في فرعه الجديد في إمارة دبي الكائن في شارع الشيخ زايد بعد أن استكمل كل المتطلبات الأساسية للترخيص والقيام بممارسة نشاطاته المالية في خدمة قطاع الشركات وكافة المنشآت التجارية والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، منها أخذ الودائع الاستثمارية وتقديم القروض ومنح التسهيلات الائتمانية والانضمام إلى نظام المدفوعات الإلكترونية بين البنوك في دولة الإمارات، وهو ماسيشكل نقلة نوعية مهمة على صعيد عمل المصرف خارج العراق وطموحنا مستمر للأفضل.

كل اللي تحتاجه وبكل مكان ستجده مع مصرف التنمية الدولي.

#مصرف_التنمية_الدولي
#IDB
#عنوان_للتميز

رغم الصعاب التي ترخي بثقلها على القطاع المصرفي لبنان تجنّب القائمة الرمادية

إختتمت الجلسة العامة الثالثة لمجموعة العمل المالي (FATF) برئاسة ت. راجا كومار من سنغافورة (في 23 يونيو/حزيران 2023)، وقد شارك في هذه المناقشات في مقر مجموعة العمل المالي في العاصمة الفرنسية باريس، مندوبون من أكثر من 200 دولة، إضافة إلى مراقبين من منظمات دولية عدة.

وقد أعاد المشاركون التشديد على أن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإنتشار الأسلحة النووية، تتطلّب إستجابة عالمية وتضافر الجهود من أجل درء المخاطر الناجمة عن الجرائم المالية المتعددة من جهة، وحماية نزاهة وسلامة القطاع المالي من جهة أخرى. لهذا السبب، من الأهمية بمكان أن تتخذ جميع البلدان المنضوية تحت مجموعة العمل المالي إجراءات جماعية متشدّدة لمواجهة هذه المخاطر. وقد إكتسبت نتائج هذه الجلسة أهمية خاصة، كونها تطرّقت إلى أمور متعدّدة تتعلق بإجراءات الإمتثال ومكافحة تبييض الأموال في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أوروبا، وأفريقيا الوسطى.

تمت إضافة كل من كرواتيا، كاميرون، وفيتنام الى اللائحة الرمادية نتيجة القصور الإستراتيجي في بعض المعايير.

يُوضح تقرير المتابعة الصادر عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا MENAFATF (مينافاتف) التقدُّم الذي أحرزته دولة الإمارات العربية المتحدة، في تحسين مستوى إمتثالها لمعايير مجموعة العمل المالي منذ التقييم المتبادل لعام 2020 والذي صنفها ضمن اللائحة الرمادية.

كما وافق أعضاء المنظمة على نشر التحديث الرابع المستهدف في شأن تنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي حيال الأصول الإفتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية (VASP-Virtual Asset Service Providers). كما قام أعضاء مجموعة العمل المالي (FATF) بتطوير العمل على منع إساءة إستخدام المنظمات غير الربحية (NPOs) ووافقوا على إصدار المراجعات المحتملة للتوصية رقم 8 ذات الصلة.

تم إطلاع أعضاء مجموعة العمل المالي على التقدّم المحرز في العمل الجاري، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بإساءة إستخدام الجنسية والإقامة (Golden Passports/Residency) من

خلال خطط الإستثمار، وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلق بالإحتيال الإلكتروني، وإستخدام التمويل الجماعي (Crowd funding) لتمويل الإرهاب. كما ناقشت الجلسة العامة التعزيزات المحتملة للتوصيتين 4 و 38، لجهة تزويد البلدان بتدابير قانونية أقوى لتجميد وضبط ومصادرة الممتلكات والأصول الناتجة عن أموال إجرامية غير شرعية.

وبالعودة الى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فلا بد من التنويه بالخطوات الجبّارة التي قامت بها كل من المملكة المغربية، المملكة الأردنية، الجمهورية اللبنانية، ودولة قطر على صعيد إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتي ساهمت في تعزيز الشفافية والنزاهة ضمن القطاع المالي والمصرفي. ففي فبراير/شباط 2023 خرج المغرب من القائمة الرمادية، وخلال مايو/أيار 2023 نوهت منظمة FATF بالتحسينات الجوهرية التي أدخلتها قطر على نظامها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن إمتثالها الفني لمتطلبات مجموعة العمل المالي قوي للغاية. كما إستطاع لبنان تجنّب القائمة الرمادية رغم الصعاب والتحديات العديدة التي ترخي بثقلها على القطاع المصرفي. وأخيراً، نشير إلى التقدم الملحوظ من قبل الأردن على صعيد الإمتثال لتوصيات مجموعة العمل المالي مع الإبقاء على التصنيف الرمادي.

شوقي أحوش - CAMS, CGSS
خبير مجاز في مكافحة تبييض الأموال والعقوبات الدولية

«بلومبرغ»: النمو في لبنان 0.6 % في 2023

كشف تقرير صدر أخيراً لمجموعة بنك بيبلوس Lebanon This Week، **عن أن المسح الذي أجرته وكالة بلومبرغ** Bloomberg **والذي تطرّق إلى توقعات خبراء ومحلّلين إقتصاديين عن آفاق الإقتصاد اللبناني، قدّر أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان سينمو بنسبة 0.6 % في العام** 2023، **دون تغيير من توقّع سابق بنمو بنسبة 0.6 % في مسح آذار/مارس** 2023.

وقد تراوحت توقّعات المحلّلين الفردية لنسبة النمو في العام 2023 بين -2 % و+5 %، وأشارت نتيجة المسح إلى توقع بلوغ متوسط (median) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان نسبة 0.5 % في العام 2023، في حين تمّ التوافق بالإجماع بين 60 % من المشاركين في المسح على أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان سيتحسّن أكثر من 0.5 % في هذا العام. وتستند نتائج المسح على آراء 10 خبراء إقتصاديين ومحليين مستقرّين في لبنان وخارجه.

ووفقاً للتقرير، قدّر المشاركون في المسح أن معدّل التضخم بلغ 157.8 % في العام 2023، مقارنة بتوقع سابق بنسبة 122.3 % في مسح آذار/مارس 2023. وقد إختلفت آراء الخبراء الإقتصاديين المشمولين في المسح في ما يخصّ إتجاه مؤشر أسعار المستهلك في العام 2023، إذ تراوحت توقعاتهم بين 50 % و250 %، ويُتوقّع أن يبلغ متوسط نسبة التضخم 165 % في العام 2023. كما توافق 70 % من المشاركين في المسح على أن معدّل التضخُّم سيُراوح بين 100 % و250 % في هذا العام.

وأفاد تقرير مجموعة بنك بيبلوس: «لقد قدّر الخبراء الإقتصاديون معدّل العجز في المالية العامة في لبنان بنسبة 1.2 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023، مقارنة بتوقع سابق بأن يبلغ معدّل العجز نسبة 3.2 % من الناتج المحلي الإجمالي في مسح آذار/مارس 2023. كما توقّع كل من المشاركين أن يُراوح العجز في المالية العامة بين 3.5 % من الناتج المحلي الإجمالي وفائض 1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023، وأن يبلغ متوسط العجز في المالية العامة 1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا العام».

وأضاف التقرير: «لقد قدّر الخبراء الإقتصاديون معدّل العجز في الحساب الجاري بنسبة 22.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023، مقارنة بتوقع سابق بأن يبلغ معدّل العجز نسبة 16 % من الناتج المحلي الإجمالي. وتوقع جميع المشاركين في المسح أن يُراوح العجز بين 42.9 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 11.4 % من الناتج المحلي في العام 2023، حيث سيبلغ متوسط عجز الحساب الجاري 15 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا العام».

توقّع تراجع الناتج المحلّي الإجمالي 0.5 % في 2023

البنك الدولي في تقرير عن الآفاق الإقتصاديّة العالميّة:

لبنان سجّل إنكماشاً إقتصادياً 21.4 % في 2020 و7.0 % في 2021 و2.6 % في 2022

توقع البنك الدولي في تقرير بعنوان «الآفاق الإقتصاديّة العالميّة – حزيران/ يونيو 2023»، «أن يتراجع نموّ الإقتصاد العالمي من نسبة 6.0 % خلال العام 2021 إلى 3.1 % في 2022»، مقدّراً «نسبة النموّ أن تصل إلى 2.1 % في العام 2023 (0.4 نقطة مئويّة أعلى من توقّعات تقرير كانون الثاني (يناير) 2023) و2.4 % في العام 2024 و3.0 % في العام 2025».

ويعزو الأداء الأفضل المتوقّع في العام 2023 إلى «نسب الإستهلاك القويّة في الولايات المتّحدة، والأداء القوي للإقتصاد الصيني، إلّا أنّ الأداء العام في العام 2023 يبقى باهتاً نتيجة سياسات نقديّة عالميّة تقشفيّة بهدف مكافحة نسب التضخّم المرتفعة والإختلالات التي نجمت عن الغزو الروسيّ لأوكرانيا، إضافة إلى الأزمة التي ألّمت مؤخراً بالقطاع المصرفي العالمي، بحيث تكبّدت المصارف في الدول المتقدّمة خسائر غير محقّقة نتيجة إرتفاع الفوائد وهو ما أدّى إلى تضييق شروط الإئتمان».

وأشار التقرير إلى أنّه «في حين لم تشهد إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية سوى أضرارٍ محدودة جرّاء الضغوط المصرفية الأخيرة التي شهدتها الاقتصادات المتقدمة، إلّا أنّ هذه الدول أظهرت نقاط ضعف بارزة في سياساتها الماكروإقتصاديّة كما هو واضح في تدنّي تصنيفها الإئتماني، وهو ما أدّى إلى تباطؤ النموّ الإقتصادي. وقد تجلّى هذا من خلال تراجع كبير في قيمة عملتها الوطنيّة وإرتفاع الهوامش على مقايضة العجز عن سداد الإئتمان (Credit Default Swap)».

وذكر التقرير أنه «رغم الجهود المبذولة لمكافحة التضخم، إلا أنه لا يزال مرتفعاً، ويُتوقع أن يبقى أعلى من المستويات التي كان عليها قبل جائحة كورونا خلال العام 2024»، مشيراً إلى «أنّ أسعار الطاقة قد تراجعت بشكل كبير منذ ذروتها في العام 2022 نتيجة تباطؤ النموّ في العالم».

من جهة أخرى، توقع البنك الدولي «أن يتراجع النموّ الإقتصادي في الدول المتطوِّرة من نسبة 5.4 % في العام 2021 إلى 2.6 % في 2022 و0.7 % في 2023 قبل أن يعود ويرتفع بنسبة 1.2 % في 2024»، كاشفاً «أنّ الدول المتطوّرة تعاني أوضاعاً إقتصاديّة صعبة، ومن مستويات تضخّم عالية»، مشيراً إلى «أنّ نموّ الرواتب قد منع الإنفاق من التدهور بشكل إضافي وهو ما خفّف من وطأة تدهور النموّ الإقتصادي»، متوقعاً «أن ينخفض النموّ الإقتصادي في البلدان الناشئة والدول قيد التطوّر من 6.9 % في العام 2021 إلى 3.7 % في 2022 قبل أن يعود ويرتفع إلى 4.0 % في 2023 و3.9 % في 2024 نتيجة الإنتعاش في الإقتصاد الصيني».

على الصعيد الإقليمي، قدّر البنك الدولي النموّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عند 3.8 % في العام 2021، «مع توقّعات نموّ بنسبة 5.9 % في 2022 و2.2 % في 2023 و3.3 % في 2024 و3.0 % في 2025»، لافتاً إلى «أنّ النموّ الإقتصادي في المنطقة خلال العام 2022 هو الأعلى في العقد الأخير»، معلّلاً النمط في النموّ بالأرباح التي حقّقتها الدول المصدّرة للنفط بسبب الإرتفاع الكبير في أسعار المحروقات والغاز.

وتوقّع البنك الدولي «أن تشهد الدول المصدّرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إرتفاعاً في نموّ الناتج المحلّي الإجمالي من 3.5 % في العام 2021 إلى 6.4 % في 2022، مع توقّعات بأن يتراجع النموّ إلى 2.0 % في 2023 و3.2 % في 2024 و2.7 % في 2025».

من جهة أخرى، كشف البنك الدولي «أنّ دول المنطقة المستوردة للنفط قد شهدت إنخفاضاً في النموّ الإقتصادي من نسبة 5.4 % في العام 2021 إلى 3.9 % في 2022 مع توقّعات نموّ بنسبة 3.4 % في 2023 و3.9 % في 2024 و4.1 % في 2025».

ووفقًا للبنك الدولي، شهدت الإقتصادات المستوردة للنفط إنخفاضاً في النمو بسبب زيادة ضغوط التضخم التي أدّت إلى تآكل القدرة الشرائية للمستهلكين وإرتفاع أسعار السلع المستوردة لقطاعات الإنتاج. من جهة أخرى، ساهم إنخفاض أسعار النفط مؤخّراً في تضييق العجز في الميزان التجاري لهذه البلدان.

محلياً، توقّع البنك الدولي «أن يكون لبنان قد سجّل إنكماشاً إقتصادياً بنسبة 21.4 % في العام 2020، و7.0 % في 2021 و2.6 % في 2022 مع توقّعات بأن يتراجع الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة 0.5 % في 2023»، مشيراً إلى أنّه «قد تمّت إزالة التوقّعات لما بعد العام 2023 نتيجة درجة عدم اليقين الكبيرة».

في تصريحات أمام ممثلي شركات أميركية في الصين

وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين: فك الإرتباط الصيني الأميركي مستحيل

وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين

قالت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين في تصريحات أمام ممثلي شركات أميركية في الصين: «إن فك الإرتباط بين أكبر إقتصادين في العالم عملياً مستحيل».

وفي حين تُسلّط قيود بيجينغ على الصادرات الضوء على الحاجة إلى سلاسل إمداد متنوعة، قالت يلين «نسعى للتنوُّع وليس للفصل، إذ إن فكّ الإرتباط بين أكبر إقتصادين في العالم، سيُؤدي إلى زعزعة الإقتصاد العالمي».

ودعت يلين إلى «إجراء إصلاحات للسوق في ثاني أكبر إقتصاد في العالم»، منوهة بأن «الولايات المتحدة وحلفاءها سيُقاومون ممارسات إقتصادية غير عادلة للصين». وقالت لرجال الأعمال الأميركيين: «إن التحوُّل نحو إصلاحات السوق سيكون في مصلحة الصين».

وأضافت: «إن النهج القائم على السوق، ساعد في تحفيز النمو السريع في الصين، وعلى إنتشال مئات الملايين من الناس من براثن الفقر. إنها قصة نجاح إقتصادي رائعة».

وإجتمعت يلين مع محافظ البنك المركزي الصيني يي غانغ، وكبير مسؤولي الإقتصاد في البلاد سابقاً ليو خه، لإجراء محادثات غير رسمية في شأن الإقتصادين الأميركي والصيني، والوضع الإقتصادي العالمي.

وكتبت يلين على تويتر: «نتطلّع إلى منافسة إقتصادية سليمة تُفيد العمالة الأميركية والشركات الأميركية، وإلى التعاون في مواجهة التحدّيات العالمية».

وأضافت يلين: «سنتخذ إجراءات لحماية أمننا القومي عندما تقتضي الحاجة، وتتيح هذه الزيارة فرصة للتواصل وتجنب سوء التواصل أو سوء الفهم».

من جهتها، قالت وزارة المالية الصينية في بيان «إن بيجينغ تأمل في أن تتخذ الولايات المتحدة إجراءات ملموسة لخلق بيئة مواتية لتطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدين على النحو السليم».

علاقات تجارية قوية

ورغم حديث عن إنفصال اقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، تُظهر أحدث البيانات، علاقة تجارية قوية بالأساس إنتعشت في العام 2022، بعد 5 سنوات شهدت إضطرابات ناجمة عن حرب تجارية وجائحة فيروس كورونا.

وسجلت قيمة التبادل التجاري بين البلدين رقماً قياسياً في العام الماضي بلغ690 مليار دولار، مع إرتفاع الطلب الأميركي على السلع الإستهلاكية الصينية، ونمو طلب بيجينغ على المنتجات الزراعية والطاقة الأميركية.

وكان حجم التجارة بين البلدين قد تراجع بعد العام 2018، عندما فرض الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، رسوماً جمركية تصل إلى 25 % على واردات صينية، قيمتها نحو 370 مليار دولار، ولكن التجارة بدأت في الإنتعاش خلال التعافي من جائحة «كوفيد-19»، في العام 2021.

وقال مايكل هارت رئيس غرفة التجارة الأميركية في الصين «أعتقد أنه من المهم أن يدرك الناس أن الأعمال والسياسة أمران منفصلان».

ومع ذلك، فإن وتيرة هذا العام، أبطأ بشكل ملحوظ، إذ تشير بيانات مكتب الإحصاء الأميركي إلى إنخفاض التدفقات التجارية في الإتجاهين حتى نهاية مايو/أيار 2022 بمقدار 52 مليار دولار، أو 18 % مقارنة بالأشهر الخمسة الأولى من العام 2022.

وشهدت التجارة بين البلدين بعض التحوُّلات الكبيرة في السنوات الماضية، إذ نأت الصين عن شراء الطائرات والآلات مع زيادة واردات السلع الزراعية والطاقة، وأشباه الموصلات ومعدّات تصنيع الرقائق.

ومن المسائل الشائكة التي جاءت قبيل الزيارة أيضاً، تحرُّك الصين للرد بفرض قيود على تصدير الجاليوم والجرمانيوم، وهما معدنان يُستخدمان على نطاق واسع في صناعة أشباه الموصلات والسيارات الكهربائية، مما يُهدّد بحدوث إضطرابات جديدة في سلاسل التوريد.

قدرات دول الخليج الإقتصادية تتنامى وتؤثر بشكل كبير في المشهد العالمي

عكست زيارات ثلاثة من زعماء العالم، الهند واليابان وتركيا، في أسبوع لمنطقة الخليج، الدور الكبير الذي تلعبه المنطقة في المشهد الإقتصادي العالمي، حيث شكّلت الزيارات أهمية العلاقات الإقتصادية بين دول الخليج والدول الثلاث، التي وقّعت إتفاقيات ومذكرات تفاهم إقتصادية في قطاعات ومجالات متنوعة.

أكبر عشرة إقتصادات عالمية

وتأتي هذه الأهمية من خلال تنامي إقتصادات دول الخليج، التي يُنتظر أن يبلغ إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي تريليوني دولار في العام 2022، على أن يصل إلى 6 تريليونات دولار في حلول العام 2050 بحسب تقديرات البنك الدولي، وهو ما يضعها ضمن الإقتصادات العشرة الأولى في العالم، التي تتصدّرها الولايات المتحدة بناتج محلي يقدر بـ25 تريليون دولار، فالصين واليابان وألمانيا، ثم الهند والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا وروسيا وصولاً إلى إيطاليا في المركز العاشر بناتج محلي يصل إلى 1.9 تريليون دولار.

وبحسب البنك الدولي، فإن دول المجلس إذا عمدت إلى تنفيذ إستراتيجية النمو الأخضر، التي تساعد على التنويع الإقتصادي وأن تسرّع من وتيرته، يُمكن عندها أن يتجاوز الناتج المحلي 13 تريليون دولار في حلول العام 2050.

الإستدامة

وقال رئيس إتحاد الغرف الخليجية حسن الحويزي: «إن دول الخليج إستفادت من عوامل عدة أسهمت في خلق إستدامة للإقتصاد الخليجي، وذلك بعد أن عملت على إتباع أحدث التقنيات الحديثة في صناعة النفط والغاز وتسخير إيرادات المالية للقطاع لدعم قطاعات إقتصادية وصناعية أخرى بهدف تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الخليجي، مما خلق إستدامة للإقتصاد الخليجي».

وأضاف الحويزي: «لقد عملت دول المجلس على تأهيل القوى البشرية فيها خاصة كوادرها الوطنية للمساهمة في مسيرة التنمية الإقتصادية، مما أسهم في خلق إقتصاد مستدام»، مشيراً إلى «أن دول الخليج أجرت في السنوات الماضية إصلاحات هيكلية على إقتصاداتها من خلال تحديث وتطوير التشريعات والأنظمة لتقديم مزيد من التسهيلات والحوافز التي تدعم الإقتصاد الخليجي، وتُسهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للقطاعات غير النفطية

بهدف التقليل من الاعتماد على النفط».

وأكـد الحويـزي «أن دول المجلس إتجهت لتنويـع مصادر الناتج المحلـي بإعتمادهـا علـى قطاعـات أخـرى مثـل البتروكيماويات، والصناعة، وقطاع السفر والسـياحة والترفيه، والذكاء الإصطناعي والثـورة الرقمية»، لافتـاً إلى «أن تلك العوامـل والمتمثلة في تطوير وإسـتدامة الصناعـة النفطيـة وتأهيـل الكـوادر الوطنيـة، وجذب الإستثمارات الأجنبية، وتنويع مصادر الناتج المحلي كان لها دور في خلق إستدامة للإقتصاد الخليجي».

التأثير في المشهد العالمي

وتطرّق رئيس إتحاد مجلس الغرف الخليجية إلى تأثير الإقتصاد الخليجي فـي الإقتصاد العالمي من خـلال إحتلاله مراتب متقدمة عالمياً بفضل ما يتمتع به من ناتج محلي قوي يشكل نسبة مقدرة من الإقتصاد العالمي، وهو ما يؤكد أن دول الخليج تُسـهم بشكل مباشر في دعم وإستقرار الإقتصاد العالمي، الذي يتّضح من خلال حرصها على إستقرار إمدادات وأسعار الطاقة للأسواق العالمية.

ولفـت الحويزي إلى وجود قطاعـات مثل البتروكيماويات، قطاع الطيـران والموانـئ، الصناعـة، القطـاع المالي، أسـهمت في دعم الإقتصاد العالمي وإسـتقراره أيضاً، بالإضافة إلى حرص قادة دول الخليج على تحقيق استقرار سياسي وأمني في المنطقة، مما يُسهم في تحقيق إستقرار للإقتصاد العالمي.

وأشـار الحويـزي إلـى مسـاعي دول المجلـس لبناء شـراكات إسـتراتيجية مع كتل إقتصادية عالمية منهـا إنعقاد القمة الخليجية الأميركيـة فـي جدة فـي يوليـو (حزيـران) 2022، وقمـة الرياض الخليجية – الصينية للتعاون والتنمية ديسمبر (كانون الأول) 2022، ممـا يمثـل برهاناً علـى تأكيد سـعي دول الخليج لتعزيز شـراكاتها الإستراتيجية مع الدول ذات الثقل الإقتصادي العالمي.

مكامن القوى

وحـدّد الحويزي مكامن القوى للإقتصاد الخليجي من خلال إسـتفادته من الثورة التقنية والمعلوماتية، التي تدعم نمو وتطور القطاعـات كافة، وخصوصـاً الصناعية منها، وقال: «لقد دعمت دول المجلـس قطـاع صناعة النفـط والغاز وسـخرت التقنيات الحديثة المتطورة بدءاً من عمليات الإستكشاف والإنتاج التكرير والتوزيـع، مما رفد موازنـات دول الخليج بإيرادات مالية ضخمة تدعـم نمو إقتصادها، بالإضافة إلى إمتـلاك دول الخليج قطاع مالي ومصرفي متطوّر يتمتع بأصول ورؤوس أموال وإسـتثمارات مالية ضخمة».

حسن الحويزي
رئيس اتحاد الغرف الخليجية

وتطـرق الحويـزي أيضاً إلى وجود قطاعات النقل العام سواء الطيران والموانـئ، والإتصـالات والسـياحة والسـفر، قطاع الإنشـاءات والبنية التحتية وغيرها.

وأضـاف الحويـزي: «لقـد قطعـت دول المجلـس شـوطاً كبيـراً نحـو تحقيـق الوحـدة الإقتصادية الموحـدة بإعتمادها نظام الإتحاد الجمركي، الربط السـككي الخليجـي، الربط الكهربائي، تنفيذ مسـارات السـوق الخليجيـة المشـتركة. هذه الخطوات سـاهمت فـي زيادة حجم التجـارة البينية بيـن دول الخليج إلى قرابـة 102.8 مليار دولار في العام 2021. كما إرتفع العدد التراكمي للتراخيص الممنوحة لمواطنـي المجلـس الذين يمارسـون الأنشـطة الإقتصادية في الـدول الأعضـاء الأخـرى، ليبلغ أكثر من 60 ألـف رخصة حتى نهاية العام 2021».

القطاعات غير النفطية

وحول القطاعات التي تشتهر بها دول المجلس بخلاف قطاع الطاقـة، قال الحويـزي: «لقد حرصـت دول المجلس على تنويع إقتصادهـا من خـلال دعم وتطوير قطاعـات إقتصادية بخلاف قطـاع النفـط والغاز، لعلَّ مـن أبرز القطاعات التـي توليها دول الخليـج اهتمامـاً وتعوُّل عليها كثيراً في مسـيرة البنـاء والتنمية تتمثل فـي قطـاع البتروكيماويـات، وقطاع الصناعـة الخليجية الـذي تجاوزت مسـاهمته في الناتج المحلـي أكثر من 11.5 %، وقطـاع النقـل العام خاصـة قطاع الطيـران والموانـئ، وقطاع السفر والسـياحة والترفيه، والقطاع المالي والمصرفي، وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات».

وشدّد الحويزي على «أن القطاع الخاص الخليجي، ممثلاً في إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، سيلعب دوراً مهماً في التعريف بالفرص الإستثمارية المتاحة في تلك القطاعات وتقديم توصياته للجهات الخليجية ذات العلاقة لمواجهة التحدّيات التي تواجه الإستثمار في هذه القطاعات».

«ألفاريز آند مارسال»: إستمرار الأداء القوي للبنوك الإماراتية

أسد أحمد
المدير العام ورئيس قسم الخدمات المالية في الشرق الأوسط لدى «ألفاريز آند مارسال»

توقعت شركة «ألفاريز آند مارسال» العالمية للخدمات الإستشارية، أن تُظهر البنوك الإماراتية أداءً قوياً ومستمراً خلال الربع الثاني من العام الجاري 2023، لافتة إلى وجود إهتمام متزايد من قبل البنوك الخليجية الكبرى للقيام بعمليات إستحواذ عابرة للحدود إقليمياً ودولياً.

وقال أسد أحمد، المدير العام ورئيس قسم الخدمات المالية في الشرق الأوسط لدى «ألفاريز آند مارسال»، «من المقرر الإعلان عن نتائج الربع الثاني للعام 2023 للقطاع المصرفي الإماراتي في وقت لاحق، ونتوقع أن تظهر البنوك المحلية أداء مستقراً ومستمراً. وقد شهد القطاع المصرفي في دولة الإمارات إنتعاشاً في الربحية بنسبة 35 % خلال الربع الأول من العام الجاري، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مدفوعاً بزيادة كفاءة التكلفة، كما تم دعم هذه الزيادة في الربحية من خلال إرتفاع الدخل غير الأساسي».

وبحسب تقرير «ألفاريز آند مارسال» عن أداء القطاع المصرفي في دولة الإمارات للربع الأول من العام 2023 والذي يقوم بتحليل بيانات أكبر 10 بنوك مدرجة في الإمارات، فإن نمو الودائع المتزايد فاق نمو الائتمان للمرة الأولى منذ الربع الأول من العام 2022 وسط تشديد السياسة النقدية، كما إرتفع نمو القروض والسلف بنسبة 2 % على أساس فصلي، في حين زادت الودائع بنسبة 6.2 % على أساس فصلي.

إندماجات وإستحواذات

وفي ما يتعلق بالتوقعات المرتبطة بعمليات الإندماج والإستحواذ في القطاع المصرفي الإماراتي، أكد أحمد «أن القطاع لم يشهد أي تطورات حديثة في ما يتعلق بهذا النوع من الخطوات، ولكن نعتقد أن عمليات الإستحواذ عبر الحدود هي اليوم محل إهتمام بعض البنوك الخليجية الكبرى».

ووفق وكالة «موديز» للتصنيف الإئتماني، فإن البنوك الخليجية الكبرى تسعى إلى إبرام مزيد من صفقات الإندماج والإستحواذ، بهدف توسيع حضورها في الخارج، والبدء في المنافسة دولياً، حيث إشترى «بنك الإمارات دبي الوطني» في العام 2019 «دنيز بنك» التركي، لتنويع قاعدة أرباحه وزيادة فرص نموه، وفي يونيو/حزيران 2022، إشترى «بنك أبوظبي الأول»، ذراع «بنك عودة» اللبناني في مصر، لتوسيع تواجده في الدولة الأفريقية.

وشهد القطاع المصرفي الإماراتي خلال السنوات الماضية، العديد من صفقات الإندماج والإستحواذ، وفي مقدمها صفقة إندماج بنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول لتكوين بنك أبوظبي الأول بقيمة 183 مليار دولار، والتي إكتملت في أبريل/نيسان 2017، وصفقة الإندماج الثلاثي بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الإتحاد الوطني وبنك الهلال بقيمة 114 مليار دولار، والتي إكتملت في مايو/أيار 2019، وأيضاً صفقة إستحواذ بنك دبي الإسلامي على بنك نور بقيمة 75 مليار دولار، وإكتملت الصفقة في يناير/كانون الثاني 2020.

الإمارات الثانية عالمياً في ثقة العملاء بالمصارف

أعلن إتّحاد مصارف الإمارات عن إرتفاع ثقة العملاء في القطاع المصرفي، حيث سجّلت المصارف الإماراتية معدل 84 % لثقة العملاء في العام 2022 وفق إستبيان مؤشر الثقة السنوي الذي يُجريه الإتحاد بالتعاون مع مؤسسة عالمية متخصصة في الدراسات والبيانات وأبحاث السوق في مجال الخدمات المالية، والتي تقوم بالإستبيان عينه في عددٍ كبير من الدول في مختلف أرجاء العالم.

وتفوّق أداء القطاع المصرفي في دولة الإمارات على المتوسط العالمي لمؤشر الثقة في القطاعات المصرفية عالمياً، والذي بلغ 67 % (مقابل 84 % لدولة الإمارات) لتحلّ دولة الإمارات في المركز الثاني عالمياً، والأول في آسيا وأفريقيا وأوروبا، متفوقةً بذلك على عدد من المراكز المالية العالمية المتطوّرة في مجال الخدمات المالية والمصرفية كسنغافورة، وهونغ كونغ، وتايوان، وماليزيا، وكندا، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والصين، واليابان، وفرنسا وألمانيا.

كما حافظ القطاع المصرفي على المركز الأول كأكثر القطاعات التي تحظى بثقة العملاء في دولة الإمارات وذلك للسنة الثانية على التوالي، حيث إرتفع مؤشر القطاع في السنوات الأربع الأخيرة من المركز الثامن في العام 2019 إلى المركز السادس في العام 2020 ثم إلى المركز الأول في عامي 2021 و2022.

وأبدى 85 % من المشاركين في الإستبيان ثقتهم بأن البنوك العاملة في دولة الإمارات تضع العملاء في صدارة إهتماماتها، فيما أكد 100 % منهم، تحسُّن الخدمات المصرفية مقارنةً بـ 98 % في العام 2021 (92 % و87 % في عامي 2020 و2019). وأجمع المشاركون (بنسبة 100 % في 2022) على عدم تراجع الخدمات المصرفية خلال العام 2022.

وقال جمال صالح، المدير العام لاتّحاد مصارف الإمارات: «إن نتائج هذا الإستبيان السنوي لمؤشر ثقة المستهلك في مصارفنا، تؤكد التطوُّر المستمر للقطاع المصرفي والمالي في دولة الإمارات، وقدرته على تلبية المتطلبات المتنامية لكافة العملاء من الأفراد والمؤسسات في ظل الإشراف المباشر من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وتوجيهه الدؤوب للإتحاد وأعضائه، ويحرِص المصرف المركزي على توفير أفضل الظروف الملائمة لتقديم الخدمات المصرفية الميسّرة للعملاء وفقاً لأعلى المعايير العالمية للإمتثال للنظم والسياسات، وخصوصاً تلك المتعلقة بالحوكمة والشفافية والمساءلة وإدارة المخاطر».

محمد أميري مستشاراً لمجلس إدارة «مصرف عجمان»

محمد أميري

أعلن مصرف عجمان عن تعيين محمد أميري مستشاراً لمجلس إدارة المصرف، والذي كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي للمصرف، منذ 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

وأعرب الشيخ عمار بن حميد النعيمي ولي عهد عجمان، رئيس مجلس إدارة مصرف عجمان عن تقديره وإمتنانه لمحمد أميري، وثمّن أداءه المتميّز وقيادته، وإسهاماته القيّمة على مر السنوات، التي تولّى فيها منصب الرئيس التنفيذي لمصرف عجمان، مشيراً إلى أنه «كان أحد عوامل نجاح وتميُّز البنك وتحقيق النمو المنشود».

وأضاف النعيمي: «إننا واثقون بأن مساهمات أميري المثمرة ستستمر قدماً، ونتطلّع إلى نيل المزيد منها مع إنتقاله إلى منصبه الجديد، حرصاً منّا على تعيين أفضل الموظفين، وتطبيق أحدث التقنيات، التي تضمن للعملاء تجربة مصرفية مميّزة».

البنك الدولي يسمي 15 من كبار الرؤساء التنفيذيين ورؤساء مجالس الإدارة للانضمام إلى مختبر استثمار القطاع الخاص

أعلن البنك الدولي عن تسمية 15 من الرؤساء التنفيذيين ورؤساء مجالس الإدارة الذين سيشكلون أعضاء مختبر استثمار القطاع الخاص. ويتألف الأعضاء المؤسسون من مجموعة أساسية مكلفة بوضع حلول للتصدّي للمعوّقات أمام إستثمار القطاع الخاص في الأسواق الصاعدة. وتؤكد جودة خبراتهم الفردية والمشتركة وقيادتهم ونجاحهم في مجالي الأعمال والتمويل على الزخم المتزايد، ومستوى الإلتزام، للتعاون بين القطاعين العام والخاص للتصدّي للتحدّيات العالمية وتوسيع نطاق الحلول الإنمائية بشكل عاجل.

وإستناداً إلى الخبرات التي يتمتع بها هؤلاء الأعضاء الـ 15 الذين يُشكلون العضوية الأساسية للمختبر، منهم قيادات من «أكسا»، و«بلاك روك»، و«بنك إتش إس بي سي»، و«ماكواري»، و«مجموعة ميتسوبيشي يو إف جي المالية»، و«ناينتي وان»، و«بيمكو»، و«مجموعة بينغ آن»، و«رويال فيليبس»، و«بنك ستاندرد»، و«ستاندرد تشارترد»، و«مبادرة الطاقة المستدامة للجميع»، و«تاتا صنز»، و«تيماسيك»، و«مجموعة ثري كيرنز»، سيبني المختبر على العمل الحالي للبنك الدولي للتغلُّب على العقبات القائمة ووضع حلول تدعم استثمارات القطاع الخاص في الأسواق الصاعدة.

وسيُحدد المختبر، الذي أُعْلِنَ عنه أخيراً، نُهُجاً محدداً يُمكن للبنك الدولي تنفيذه وتوسيع نطاقه لتعبئة رأس المال بمزيد من الفاعلية، لتحقيق الهدف الأسمى بإجتذاب مستوياتٍ أكبر من التمويل الخاص. ويشمل ذلك أفكاراً لتحسين هياكل التمويل، وسبل تحسين مواءمة طريقة عمل البنك الدولي مع إحتياجات التمويل الخاص وسرعته، وأساليب موازنة المخاطر وتوزيعها على المستثمرين، وإعادة تصور شراكات جديدة.

وسيبدأ المختبر عمله قريباً، وسيركز في البداية على توسيع نطاق تمويل التحول في مجال الطاقة المتجددة والبنية التحتية للطاقة.

والمختبر، الذي يشارك في رئاسته مارك كارني المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بالعمل والتمويل المناخي، والرئيس المشارك لتحالف غلاسكو المالي من أجل صافي انبعاثات صفري، وشريتي فاديرا رئيس شركة برودنشيال بي إل سي، سيجتمع بإنتظام ويرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس مجموعة البنك الدولي أجاي بانغا والقيادات العليا لمجموعة البنك الدولي.

مسائل الطاقة تُهيمن على محادثات قطر – اليابان

محادثات أمير قطر ورئيس الوزراء الياباني في الدوحة تناولت إمدادات الطاقة

هيمنت قضايا الطاقة على محادثات أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ورئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، في الدوحة، التي وصلها في ختام جولة خليجية ركزت على تأمين إمدادات الطاقة والترويج للتكنولوجيا الفائقة اليابانية.

وأكد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ورئيس الوزراء الياباني أن العلاقات بين البلدين تعززت إلى المستوى الإستراتيجي.

وبعد جلسة مباحثات رسمية عقدها أمير قطر ورئيس وزراء اليابان بالديوان الأميري بالدوحة، قال الشيخ تميم بن حمد: «بحثت مع رئيس وزراء اليابان فوميو كيشيدا، فرص الإرتقاء بتعاوننا الثنائي في إطار الشراكة الإستراتيجية بين بلدينا الصديقين، كما تبادلنا الآراء في شأن التطورات الإقليمية والدولية ذات الإهتمام المشترك، لا سيما المستجدات المتعلقة بأمن الطاقة وإمداداتها». وجرى خلال الجلسة بحث علاقات التعاون القائمة بين البلدين، لا سيما في مجالي الإقتصاد والطاقة، إضافة إلى عرض آفاق التعاون في القطاعات المختلفة، في حضور سعد الكعبي وزير الدولة لشؤون الطاقة والرئيس التنفيذي لشركة «قطر للطاقة»، بالإضافة إلى مسؤولين آخرين.

أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
ورئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا

ولم تجدد اليابان، التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على واردات النفط والغاز، كثيراً من عقود الغاز الطبيعي المسال طويلة الأمد مع قطر بعد إنتهائها في عامي 2021 و2022، مما قلّل بشكل كبير من واردات الغاز من أحد أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم.

وفي الوقت نفسه، وقّع كثير من المشترين الآسيويين الآخرين، عقوداً طويلة الأمد لإستيراد الغاز الطبيعي المسال من قطر، بما في ذلك الإتفاق بمدّة قياسية تبلغ 27 عاماً مع مستوردين صينيين للغاز من مشروع توسعة حقل الشمال الضخم في الدوحة، مما يزيد إنتاج الغاز في الدولة الخليجية بأكثر من 60 %.

وأفادت وزارة الخارجية اليابانية في وثيقة تحدد أهداف المحادثات في قطر: «التنسيق مع قطر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في أسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية»، فيما أفادت شركة «قطر للطاقة» أنها تتوقع في العام 2023 توقيع عقود توريد لكل الكميات الجديدة تقريباً من حقل الشمال.

أرباح مجموعة QNB إرتفعت 8 % في النصف الأول من العام 2023 عند 7.6 مليارات ريال قطري

تراجعت الأرباح الصافية لمجموعة بنك قطر الوطني QNB في الربع الثاني من العام 2023 بنسبة 4.4 % على أساس سنوي بنسبة وصولا الى 3.72 مليار ريال بتأثير من زيادة المخصصات.

كما إرتفعت أرباح المجموعة في نهاية النصف الأول من العام الجاري 2023 بنسبة 7 %، لتصل الى 7.6 مليارات ريال بدعم من زيادة الدخل التشغيلي بنسبة 14 % إلى 18.5 مليار ريال، مدفوعاً بنمو إيرادات الفوائد وزيادة القروض بنسبة 7 % إلى819 مليار ريال.

وقامت المجموعة بتكوين مخصّصات لمواجهة القروض المتعثرة في نهاية يونيو/ حزيران 2023 بنحو 4.7 مليارات ريال، في حين إرتفع معدّل القروض غير العاملة كنسبة من إجمالي محفظة القروض الى مستوى 2.9 %.

76 مصرفاً أجنبياً في الخليج و26 بنكاً خليجياً تمارس نشاطها في الخارج

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:

القطاع المصرفي الخليجي شهد خلال الأعوام الثلاثة الماضية زيادة في عمليات الإندماج والإستحواذ

بلغ عدد المصارف الأجنبية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي 76 مصرفاً، إلى جانب ستة أخرى لم تباشر عملها.

وبحسب الأمانة المساعدة للشؤون الإقتصادية والتنموية في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن عدد المصارف الأجنبية العاملة في الإمارات بلغ 31 مصرفاً، و16 مصرفاً أجنبياً في السعودية، إضافة إلى ستة مصارف أجنبية أخرى مرخّص لها لكن لم تُباشر نشاطها بعد، فيما يوجد في البحرين 11 مصرفاً أجنبياً، وسبعة في قطر، ومثلها في عمان، وأربعة في الكويت.

وتنوّعت جنسيات المصارف الأجنبية في دول مجلس التعاون، بين عدة دول منها بريطانيا، أميركا، فرنسا، الهند، الصين، هونغ كونغ، الأردن، لبنان، ألمانيا، إيران، وغيرها.

وأوضحت بيانات الأمانة المساعدة للشؤون الإقتصادية والتنموية، أن المصارف الخليجية التجارية والإسلامية العاملة والموزعة بين دول المجلس بلغ عددها 26 مصرفاً خليجياً، حيث توجد سبعة مصارف في الإمارات، ومثلها في الكويت، وستة في السعودية، وثلاثة في البحرين، وإثنان في عمان، ومصرف واحد في قطر.

وعزّزت المصارف الخليجية وجودها خارج منظومة دول مجلس التعاون، إذ بلغ عدد المصارف الخليجية التي تمارس نشاطها خارج المجلس، 26 مصرفاً خليجياً، منها تسعة مصارف للإمارات، وخمسة للبحرين، وأربعة من السعودية، وثلاثة من قطر، ومثلها من الكويت، بينما يوجد مصرفان إثنان من عمان.

وبحسب البيانات الرسمية فإن عمليات الاندماج التي حدثت بين البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي أسهمت في تحسين الوضع التنافسي للمصارف المندمجة، ما وفّر فرصاً إستثمارية أكثر بعوائد أكبر ومخاطر أقل، إلى جانب دمج الكفاءات الموجودة بين المصارف المندمجة وتبادل الخبرات بين العاملين في المصرف، كما أسهم ذلك في تعزيز التنافس للمصرف الجديد وتطوير مراكز الخدمات وتقديم أحدث المنتجات والتقنيات للعملاء ودعم التجارة في دول المجلس، والقدرة على تمويل المشاريع الكبيرة، وتعزيز مراكز السيولة ورأس المال بما يُمكّن المصرف من مواصلة خطط النمو وتحسين وتطوير الخدمات، وتحقيق منافع وقيمة أعلى للمساهمين وتعزيز الحضور الدولي وتطوير الكفاءات.

وأوضحت البيانات الرسمية أنه منذ العام الماضي حتى تاريخه، شهدت السعودية عملية إندماج بين أربعة مصارف نتجت عنها ولادة مصرفين إثنين، كذلك الوضع في قطر، حيث حدثت عملية إندماج أربعة مصارف ليصبح عددها مصرفين إثنين، بينما شهدت كل من البحرين والكويت عملية إندماج واحدة، في حين لم تشهد الإمارات وعُمان أي عملية إندماج منذ بداية العام 2022 حتى تاريخه.

وقال د. وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، «إن القطاع المصرفي الخليجي شهد خلال الأعوام الثلاثة الماضية زيادة في عمليات الإندماج والإستحواذ، بعد أن سرّعت التحدّيات الإقتصادية المزدوجة الناتجة عن إنتشار جائحة «كوفيد - 19»، وإنخفاض أسعار النفط خلال العام 2020 التوجُّه نحو عمليات الإندماج والإستحواذ بين المصارف الخليجية»، موضحاً «أن العام 2019 شهد إندماجاً بين بنك أبو ظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال، وأصبح الكيان المندمج ثالث أكبر بنك في الإمارات بأصول تقدر بنحو 114 مليار دولار».

وأشار د. فتوح إلى «أن السعودية شهدت أول عملية إندماج مصرفي لها منذ عقدين، بين بنك ساب والبنك الأول، لإنشاء ثالث أكبر مؤسسة مالية في البلاد بأصول بلغت 71 مليار دولار».

وأضاف د. فتوح «في أبريل (نيسان) 2021، إندمج البنك الأهلي التجاري مع مجموعة سامبا المالية، وأطلق عليه اسم البنك الأهلي السعودي، وأدى هذا الإندماج إلى إنشاء أكبر بنك في المملكة وثالث أكبر كيان مصرفي في المنطقة العربية بأصول بلغت نحو 240 مليار دولار».

وذكر الدكتور فتوح «أن كلاً من بنك عُمان العربي وبنك العزّ الإسلامي وقّعا إتفاقية إندماج بعد عامين من التفاوض بين الطرفين في أبريل (نيسان) 2020، لتأسيس كيان مصرفي بذراعين مستقلتين، أحدهما يعمل في مجال الصيرفة التجارية التقليدية، والآخر يعمل في مجال الصيرفة الإسلامية، ويُعد هذا الإندماج هو الأول من نوعه في القطاع المصرفي العماني»، مؤكداً «أن في العام 2021 شهدت قطر أكبر عملية إندماج مصرفي في تاريخها بين كل من مصرف الريان وبنك الخليج التجاري «الخليجي»، لينشأ عنها أكبر كيان مصرفي إسلامي في قطر بأصول تزيد على 47 مليار دولار، كما يُشكل الإندماج بين الخليجي والريان ثاني عملية إندماج في قطر بين مؤسستين مصرفيتين بعد الإندماج بين بنك بروة وبنك قطر الدولي في العام 2019».

وقال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. فتوح: إن عمليات الإندماج المصرفي الجارية في دول الخليج تهدف إلى تأسيس كيانات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً، ومواجهة التحدّيات الإقتصادية، والإمتثال للمعايير الدولية، كما تُسهم عمليات الدمج في ترشيد الإنفاق من خلال خفض التكاليف والمصروفات، ما يُحسن زيادة هوامش

د. وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

الربح وتعزيز كفاءة ومتانة القطاع المصرفي، ويؤدي الإندماج إلى تبادل الخبرات المصرفية، والتوسع في الفرص التمويلية والإستثمارية والتخارج من الإستثمارات المتعثّرة، كما تُعزّز عمليات الإندماج القوة التسعيرية للمصارف، وتُخفّف الضغط على تكاليفها التمويلية، إلى جانب كسب ثقة المستثمرين، ما يزيد من تنوع السيولة المالية التي تسهم بدورها في تمويل المشاريع التنموية».

وذكر د. فتوح «أن إرتفاع تكاليف الإمتثال مع تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة، إضافة إلى تسارع وتيرة الإبتكارات التكنولوجيةالجديددة، والحاجة إلى أطر أقوى لحوكمة الشركات، تمثل عوامل مهمة تزيد من تكاليف المصارف، ويُلاحظ تأثير ذلك بشكل أكبر في مستوى المصارف الصغيرة والمتوسطة التي تتجه نحو خيار الإندماج أكثر من غيرها».

وبحسب تقرير للبنك الدولي، أظهر القطاع المصرفي الخليجي أداءً قوياً في العام 2022 وبدايات العام 2023 في دول مجلس التعاون الخليجي كافة، حيث شهد القطاع مساراً إيجابياً في مؤشرات الأداء الرئيسة، مثل إجمالي الأصول وودائع العملاء، وصافي القروض وصافي دخل الفوائد، ويُتوقع أن يستمر هذا الأداء في ظل أسعار الصرف المستقرة، والتضخُّم المنخفض بشكل نسبي. وتوقع تقرير البنك الدولي أن تنمو إقتصادات دول مجلس التعاون بـ 2.5 % في العام 2023، ونحو 3.2 % في العام المقبل، وأن هذا النمو سيُعزّز من أداء المصارف الخليجية.

محافظ «المركزي المصري» حسن عبد الله:

نهدف إلى بثّ رسالة واضحة للعالم بإنفتاح مصر على الإستثمارات

قال حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، «إن برنامج الطروحات للشركات المملوكة للدولة يُعدُّ أحد أهم متطلبات التنمية الإقتصادية في مصر»، موضحاً خلال الإعلان عن إختيار الحكومة مؤسسة التمويل الدولية مستشاراً إستراتيجياً لتنفيذ برنامج الطروحات المصري، «أن البنك المركزي يُساهم بصورة فعّالة في الجهود المشتركة التي تبذلها مختلف الجهات المعنية، بهدف بث رسالة واضحة للعالم بأن مصر منفتحة على الإستثمارات».

جانب من اللقاء

كما أعلنت مؤسسة التمويل الدولية عن إختيارها من الحكومة المصرية للقيام بدور مستشار إستراتيجي لتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية (بيع جزء من حصص الدولة في 32 شركة لصالح القطاع الخاص) لدعم القطاع الخاص في الإقتصاد، بما يُعزّز القدرة التنافسية وخلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة للمصريين.

وتم توقيع إتفاقية الدعم والمشورة الفنية لبرنامج الطروحات الحكومية (TASA) في مقر مجلس الوزراء، في حضور الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، ومحافظ البنك المركزي حسن عبدالله، ووزيرة التعاون الدولي رانيا المشاط، ومختار ديوب، المدير العام لمؤسسة التمويل الدولية.

وستعمل الإتفاقية على تحفيز جهود جذب الإستثمارات وتعزيز التعاون الفني والمعرفة لإدارة الأصول المملوكة للدولة.

ويُعدُّ برنامج الطروحات الحكومية جزءاً من وثيقة سياسة ملكية الدولة (SOP)، في إطار عمل جديد تم الموافقة عليها في ديسمبر (كانون الأول) 2022 لتوسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص في التنمية ورفع معدلات النمو الإقتصادي، وتوفير فرص متنوعة لتواجد القطاع الخاص في الأنشطة الإقتصادية.

مصر تُصنّف خامسة عالمياً بإستقبال التحويلات من الخارج

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تطوُّر تحويلات العاملين المصريين في الخارج خلال أعوام (2016/ 2017) - (2021 / 2022) وفق بيانات البنك المركزي المصري.

وشهدت حجم تحويلات المصريين في الخارج تطوُّراً ملحوظاً خلال آخر ست سنوات، حيث بلغت 21.8 مليار دولار في العام المالي (2016 / 2017)، ثم واصلت الإرتفاع حتى وصلت الى 31.9 ملياراً في العام المالي 2021 / 2022 بمقدار زيادة 10.1 مليارات دولار (خلال آخر 6 سنوات) .

وتشير بيانات الجهاز إلى ترتيب مصر بين الدول الأكثر إستقبالاً للتحويلات المالية، بحسب بيانات البنك الدولي لعام 2021، حيث إحتلّت مصر المركز الخامس (32 مليار دولار) عالمياً من حيث حجم التحويلات المالية المرسلة لها من الخارج بعد كل من الهند (89 مليار دولار)، والمكسيك (54 ملياراً)، والصين (53 ملياراً)، والفلبين (37 ملياراً)، وجاءت باكستان في المركز السادس بـ (31 ملياراً).

اما بالنسبة إلى التحويلات المالية في سياق أهداف التنمية المستدامة 2030، فإن أهداف التنمية المستدامة، تستهدف خفض تكلفة تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 % لكل معاملة وإلغاء تكلفة

قنوات التحويلات المالية التي تزيد عن 5 % في حلول العام 2030.

وبحسب بيانات البنك الدولي لعامي 2020 و2021، لا تزال تكلفة إرسال 200 دولار تزيد عن المستهدف في أهداف التنمية المستدامة 2030 (3 %)؛ حيث بلغ المتوسط العام في الربع الرابع 2021 (6 %) مقارنة بـ (6,5 %) للربع نفسه من العام السابق 2020.

وتشير بيانات البنك الدولي الخاصة بأسعار التحويلات في جميع أنحاء العالم، إلى أن إرسال التحويلات عبر الهاتف المحمول، يُعدُّ وسيلة مهمّة لخفض تكلفة إرسال الأموال، حيث إنها تُقلّل، بل تلغي الرسوم التي يفرضها الوسطاء مثل المؤسسات المالية، ويُعدُّ ذلك من بين العوامل الرئيسية لنمو التحويلات في العام 2021 في ظل إنتشار جائحة «كوفيد 19» لرغبة المهاجرين في مساعدة أُسرهم، وخصوصاً في ظل إغلاق المؤسسات المالية أثناء الجائحة، فكان اللجوء الى الإرسال عبر الهاتف المحمول أيسر وأسهل، بل

أيضاً أقل تكلفة؛ حيث بلغ متوسط تكلفة الارسال 3,67 % (الربع الثاني 2022) والذي يُعدُّ الأقل مقارنة ببقية قنوات الإرسال.

إلغاء مواد من قانون إنشاء البنوك في مصر

توحيد النظام القانوني الذي تخضع له جميع البنوك العاملة

مجلس النواب برئاسة المستشار الدكتور حنفي جبالي

وافق مجلس النواب المصري وبصفة نهائية، على مشروع قانون مقدّم من الحكومة، حيال إلغاء بعض القوانين الخاصة بإنشاء البنوك في مصر. وكشف التقرير الصادر عن اللجنة الإقتصادية في مجلس النواب «أن مشروع القانون يمثل ضرورة حتمية لمسايرة عمليات التطوير وحوكمة قطاع البنوك، وإعمالاً لمبدأ المساواة القانونية بين البنوك العاملة في مصر، وذلك حتى تخضع لقواعد عامة موحّدة وفق قانون البنك المركزي المصري».

وأشارت اللجنة إلى «أن مشروع القانون يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، ويدعم القطاع المصرفي المصري من خلال توحيد أحكام الإشراف والرقابة على البنوك، بما يدعم مستهدفات الدولة في التنمية الإقتصادية»، لافتة إلى «أن فلسفة مشروع القانون تأتي في إطار سعي الحكومة المصرية لضبط وتنظيم القواعد القانونية التي تحكم العمل المصرفي بصفة عامة وقطاع البنوك بصفة خاصة، كما تحرص على تحديث الأحكام والأطر القانونية لبعض البنوك حتى تتمكن من مواكبة المستجدات الدولية، وتحسين أداء البنوك المملوكة للدولة لخدمة الإقتصاد المصري».

ويستهدف مشروع القانون تحقيق 4 أهداف، وهي توحيد النظام القانوني الذي تخضع له جميع البنوك العاملة في مصر، وتحرير البنوك المذكورة من القيود التشريعية التي تعيق تطويرها، والعمل على تعزيز حوكمتها، وأخيراً تحقيق المساواة بين كافة البنوك حتى تعمل جميعها ودون معاملة تمييزية تحت مظلة القواعد العامة المنظمة للبنوك العاملة في مصر، والمنصوص عليها في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم 194 لسنة 2020.

مصر تطلب رسمياً الإنضمام إلى «بريكس»

إجتماع وزراء خارجية دول «بريكس» في كيب تاون في جنوب أفريقيا

أعلن السفير الروسي في القاهرة غيورغي بوريسينكو «أن مصر قدمت طلباً رسمياً للإنضمام إلى مجموعة «بريكس»، وقال: «لقد تقدمت مصر بطلب للإنضمام إلى مجموعة «بريكس»، لأن إحدى المبادرات التي تشارك فيها «بريكس» حالياً هي تحويل التجارة إلى عملات بديلة قدر الإمكان، سواء كانت وطنية أو إنشاء نوع من العملات المشتركة، ومصر مهتمة جداً في هذا الأمر».

ويُعدُّ تجمّع «بريكس» من أهم التجمُّعات الإقتصادية على مستوى العالم و«بريكس» هي إختصار للحروف الأولى باللغة الإنكليزية للدول المكونة للتجمُّع، وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

ويُمثل تجمع «بريكس» نحو 30% من حجم الاقتصاد العالمي، و26% من مساحة العالم و43% من سكان العالم، وتنتج هذه الدول أكثر من ثلث إنتاج الحبوب في العالم، وأنشأت الدول الأعضاء بنك التنمية الجديد برأسمال 100 مليار دولار لتمويل مشاريع البنية الأساسية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء، فضلاً عن إقتصادات السوق الناشئة والدول النامية الأخرى.

ووافق بنك التنمية الجديد على قبول مصر كعضو جديد، وتم الإعلان عن ذلك أثناء إجتماعات قمة قادة دول «بريكس» في ديسمبر (كانون الأول) 2021، وأقرّت مصر العضو الجديد، حيث تم قبول عضويتها ضمن التوسعة الأولى لنطاق إنتشار البنك عالمياً، وسبقتها، منذ سبتمبر (أيلول) 2021، كل من بنغلاديش، والإمارات العربية المتحدة وأوروغواي.

«غولدمان ساكس»: 5 مليارات دولار تضمن تحوُّلاً كاملاً لسعر صرف مرن في مصر

بعدما أسدل الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، الستار على إتجاه الحكومة المصرية لخفض وشيك للجنيه المصري مقابل الدولار في الوقت الحالي، كشف تقرير حديث، «أن مصر بحاجة إلى نحو 5 مليارات دولار حتى تنتقل بشكل كامل إلى سعر صرف مرن للدولار».

وفي مذكرة بحثية حديثة، كشف بنك «غولدمان ساكس»، أن البنك المركزي المصري بحاجة إلى نحو 5 مليارات دولار قبل أن ينتقل إلى سعر صرف أكثر مرونة. وربط «غولدمان ساكس» بين حدوث مرونة كاملة في سعر الصرف وتوفير سيولة دولارية مناسبة تغطي الإحتياجات المحلية من العملة الصعبة، موضحاً «أن الـ 5 مليارات دولار التي تحدث عنها، تخص متطلّبات النظام المصرفي، وليس كل إحتياجات العملة الصعبة في مصر»، مشيراً إلى «هناك تقديرات بين 15 مليار دولار و18 ملياراً، منها المتأخّرات التي تراكمت على السلطات المصرية لمختلف الموردين».

وتسعى مصر لتعزيز تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة الحالية حيث تُواجه أزمة نقص عملة، كما تسعى إلى العودة لمسار برنامج صندوق النقد الدولي. وتستهدف الحكومة طرح بعض الأصول الحكومية أمام القطاع الخاص للإستحواذ على نسب منها، وتُقدّر الحكومة المصرية قيمة هذه الأصول بنحو 40 مليار دولار، يجري طرحها على مدار 4 سنوات بمتوسط 10 مليارات دولار كل عام.

بنك مصر و«طلبات مصر» يُوقّعان بروتوكول تعاون

لتوفير الحلول والمنتجات المالية وغير المالية لأصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة

وقّع بنك مصر وشـركة «طلبات مصـر»، بروتوكول تعاون بهدف توفير الحلول والمنتجات المالية وغير المالية لأصحاب المشروعات متناهيـة الصغـر والصغيرة. وقد شـهد مراسـم توقيـع البروتوكول عاكف المغربي نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر.

وقد وقّـع البروتوكول عمرو دمرداش رئيس قطاع المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة والتمويل متناهي الصغر فـي بنك مصر، مع هديـر شـلبي المدير التنفيذي لـ «طلبات مصر»، فـي حضور عدد من قيـادات البنك والشـركة. ويأتي توقيع البروتوكـول إنطلاقاً من دور الجانبين في مسـاندة المشـروعات متناهيـة الصغر والصغيرة وإستراتيجية الشمول المالي.

ويهـدف بروتوكـول التعاون إلـى تمكين شـركاء «طلبات مصر» للحصول على تمويل يتناسـب مع مشـروعاتهم الصغيرة والمتناهية الصغر، وتصل إلى 2 مليون جنيه بشروط مرنة تتناسب مع أعمالهم، وذلك خلال 5 أيام عمل، بالإضافة إلى فتح حسـابات لأعمالهم عبر الإنترنت في غضون 24 ساعة فقط، بتقديم 3 مستندات مع تطبيق الشروط والأحكام المنظمة لتلك الخدمات.

كمـا يهدف البروتوكول لتمكين المشـاريع المحلية في مصر من خلال توفيـر حلول تمويلية وحزمة من الخدمات الرقمية، كجزء من إلتـزام البنك في دعـم الرقمنة والمشـاريع الصغيرة والمتوسـطة، حيث تهدف الشراكة إلى دعم نمو المطاعم والعلامات التجارية في مراحل عمل مختلفة.

إتحاد بنوك مصر يُؤكّد صرف الحوالات الخارجية للعملاء بعملة التحويل ذاتها ودون قيود

أكـد إتحاد بنوك مصر، الإلتزام التـام بصرف قيمة التحويـلات الخارجيـة، نافياً شائعات توقُّف صرف حوالات المصريين بالخارج أو إشـتراط الحصـول على ما يقابلها بالعملة المحلية.

وأوضـح الإتحاد في بيان، «أن تلقي الأموال المحولة من خارج مصـر إلـى الداخل عـن طريق البنـوك، لا يخضع لأيـة قيود، وأن صرفهـا يتـم بالعملـة الأساسـية التى تـم التحويل بهـا أو بالعملة المحلية حسب رغبة العميل».

وشـدد إتحاد البنـوك على «أن الودائع الأجنبيـة داخل الجهاز المصرفـي آمنة تماماً، وتشـهد معـدّلات زيادة مسـتمرة لتلامس حاليـا مسـتوى الـ50 مليـار دولار»، موضحـاً «أن إسـتثمارها يتم وفـق أفضـل المعاييـر المصرفيـة، ومـن دون أي مخاطر وذلـك لتمويل عدد من المشروعات التي تحقّق إيرادات بالعملة الأجنبية»، مؤكـداً «عـدم صحّـة مـا يتردّد علـى مواقع التواصل الإجتماعـي في شـأن تبديـد هذه الودائـع أو صرفهـا لأصحابها بالعملة المحلية».

إتحاد بنوك مصر
FEDERATION OF EGYPTIAN BANKS
FEB

ودعـا الإتحـاد إلى «عدم الإنسـياق وراء الشـائعات المتداولة علـى مواقع التواصـل الإجتماعي والتي تسـتهدف ضرب مقوّمات الإقتصـاد المصـري، وإضعـاف الثقـة فـي مؤسسـات القطـاع المصرفي في الوقت الذي تحظى فيه البنوك المصرية، بالإشـادة الدولية نظراً إلى قوّة أدائها ومتانة مؤشراتها وكفاءتها التشغيلية».

مؤتمر التكنولوجيا المالية «سيملس شمال أفريقيا 2023»

«الطريق إلى التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وأفريقيا»

محافظ «المركزي المصري»: مصر سوق واعدة وجاذبة للمستثمرين وخصوصاً في مجال التكنولوجيا المالية

أكد حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري أن «الموضوعات التي ناقشتها جلسات مؤتمر التكنولوجيا المالية «سيملس شمال أفريقيا 2023»، بمشاركة مجموعة متميّزة من الخبراء المحليين والدوليين وشركات التكنولوجيا المالية، تدعم جهود الدولة بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي للتحوُّل للإقتصاد الرقمي، والتوسُّع في إتاحة المزيد من أنشطة وخدمات التكنولوجيا المالية، ومساندة مجتمع ريادة الأعمال والكوادر الشابة، بهدف دفع منظومة التكنولوجيا المالية في السوق المصرية».

تحدث المحافظ عبد الله في ختام فعاليات مؤتمر التكنولوجيا المالية «سيملس شمال أفريقيا 2023»، الذي إستضافه البنك المركزي المصري على مدار يومين، برعاية الدكتور مصطفي مدبولي رئيس مجلس الوزراء، موضحاً أن «مصر سوق واعدة وجاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين، وخصوصاً في مجال التكنولوجيا المالية، حيث تمتلك كافة مقومات النجاح التي تؤهل مصر لإحتلال مركز ريادي في مجال التكنولوجيا المالية على الخريطة الإقليمية والعالمية، ومن أهم تلك المقومات سوق كبير وبنية أساسية مناسبة، ومناخ داعم ومحفز على الإبتكار».

وتضمَّنت فعاليات اليوم الثاني للمؤتمر، إطلاق مسابقة للشركات الناشئة التي تعمل في مجالات التكنولوجيا المالية، بالتعاون مع شركة فيزا العالمية، حيث شهدت المسابقة تنافساً قوياً بين الشركات المشاركة، وقامت كل شركة بعرض نموذج أعمالها أمام لجنة التحكيم المكوّنة من أهم خبراء التكنولوجيا المالية لاختيار أفضل شركة ومنحها جائزة مالية، وتهدف تلك المسابقة إلى دعم وتشجيع شركات التكنولوجيا المالية الناشئة وفتح آفاق جديدة أمام مجتمع ريادة الأعمال في هذا المجال الحيوي.

وفي هذا السياق، أعلنت لجنة التحكيم الخاصة بالمسابقة عن فوز شركة سلاسل الموردين Cayesh بجائزة المسابقة، وقيمتها 50 ألف دولار مقدمة من «فيزا العالمية».

حسن عبد الله
محافظ البنك المركزي المصري

وتقرر دعوة الشركة الفائزة لحضور إجتماع مع قيادات البنك المركزي لبحث سبل تقديم المساعدة والدعم التنظيمي بهدف تسريع إطلاق مشروعها في السوق المصرية، وذلك في إطار حرص البنك المركزي على رعاية المواهب وتشجيعها، بما ينعكس إيجاباً على الخدمات المقدمة للمواطنين، ويُعزّز الشمول المالي.

كما تم إطلاق مسابقة «مواهب التكنولوجيا المالية»FinTech Got Talent ، وذلك بالتعاون بين كل من مبادرة «فينتيك إيجبت» التابعة للبنك المركزي، والمعهد المصرفي المصري، والجامعات والبنوك المشاركة بمبادرة FinYology، حيث تم إختيار أفضل ثلاث أفكار مقدمة من شباب الجامعات المشاركة في المؤتمر ومنحهم الفرصة لعرض أفكارهم أمام البنوك وشركات رؤوس الأموال المغامرة، مما يتيح لهم إمكانية عقد شراكات مستقبلية بينهم.

وشهدت الفعاليات تكريم محافظ البنك المركزي المصري للمشاركين في مبادرة FinYology من البنوك والجامعات، تقديراً لإلتزامهم المستمر ودورهم المهم في إنجاح تلك المبادرة التي قامت بتدريب ما يقرب من 7000 طالب جامعي، بالتعاون مع 25 جامعة حكومية وخاصة، بمشاركة 18 مصرفاً من البنوك العاملة في مصر، وذلك على مدار الأعوام الثلاثة الماضية.

أيمن حسين

وفي كلمته التي ألقاها أيمن حسين، وكيل أول محافظ البنك المركزي المصري في ختام فعاليات تكريم كوادر التكنولوجيا المالية

الشابة، أكد أن «البنك المركزي المصري مستمر في دعم ورعاية كوادر التكنولوجيا المالية من شباب مصر النابغين، بهدف إستثمار طاقاتهم لخلق جيل جديد من خبراء التكنولوجيا المالية قادر على تعزيز صدارة مصر في هذا المجال الحيوي».

أيمن حسين، وكيل أول محافظ البنك المركزي المصري

إيهاب نصر

من جهته، قال م. إيهاب نصر، وكيل محافظ مساعد البنك المركزي المصري لقطاع العمليات المصرفية ونظم الدفع: «إن إجمالي المعاملات المالية التي تمّت بإستخدام القنوات الرقمية إرتفعت بنسبة 46 % خلال العام 2022 مقارنة بالعام السابق له 2021»، موضحاً على هامش المؤتمر «أن قيمة المعاملات المالية التي تمت من خلال القنوات الرقمية إرتفعت إلى نحو 10 تريليونات جنيه خلال العام 2022».

وتضمّنت الفعاليات أيضاً، عدداً من الجلسات الحوارية التي تناولت القضايا ذات الأولوية في مجالات الإقتصاد الرقمي، ومنها الموضوعات المتعلقة بتطوُّرات التكنولوجيا المالية وتأثيراتها، وأنشطة وخدمات المدفوعات الرقمية، والتجارة الإلكترونية، والأمن السيبراني وأنماط العمليات المصرفية المفتوحة، ودور التكنولوجيا المالية في التحول إلى أنماط الاقتصاد الرقمي، والمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة.

يُذكر أنه شارك في المؤتمر هذا العام، أكثر من 6000 مُشارك ما بين المؤسسات المصرفية والمالية المحلية والإقليمية والدولية من 38 دولة، وعدد من المصارف المركزية؛ بالإضافة إلى أكثر من 100 خبير محلي ودولي، واستمر الإقبال الكبير من المشاركين والزوار، لليوم الثاني توالياً، لزيارة المعرض المصاحب للمؤتمر للتعرُّف على أحدث تطبيقات إستخدامات التكنولوجيا المالية، والتي تقدّمها 100 من كبرى الشركات والمؤسسات المتخصصة في مجال الإبتكار والتكنولوجيا المالية، فضلًا عن جناح البنك المركزي في المؤتمر، والذي عرض أبرز مجهودات البنك للإرتقاء بمنظومة التكنولوجيا المالية في السوق المصرية، كأحد أهم ركائز التحوُّل الرقمي وزيادة معدلات الشمول المالي.

م. إيهاب نصر، وكيل محافظ مساعد البنك المركزي المصري

أبو النجا

وقال نائب محافظ البنك المركزي المصري رامي أبو النجا: «إن حجم المعاملات المصرفية عبر الإنترنت، خلال الأشهر الستة الماضية، سجّل 3 تريليونات جنيه (96.9 مليار دولار) في السوق المصرية»، موضحاً خلال كلمته في المؤتمر «أن البنك المركزي يستهدف التحوُّل إلى مجتمع «لا نقدي... مع تقليل الإعتماد على الكاش»، من خلال التحوُّل نحو المعاملات المالية الإلكترونية»، مشيراً إلى «إطلاق المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية، لتشجيع التحوُّل الرقمي والشمول المالي».

وأكد أبو النجا «أن إستراتيجية البنك المركزي تعتمد على تقديم خدمات مالية أكثر سهولة للوصول للمناطق النائية وتحقيق الشمول، وتوفير البيئة الحاضنة والإطار التشريعي الداعم لهذه الخدمات»، مشيراً إلى أنه «تم إصدار نسخة جديدة من منظومة التكنولوجيا المالية مؤخراً، لتسليط الضوء على أهم تطوراتها ومؤشراتها في مصر، «حيث بلغ عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في مصر 177 شركة، بزيادة 3 أضعاف عمّا كانت عليه، ونجحت في جذب إستثمارات بـ 800 مليون دولار في مجال التكنولوجيا المالية رغم الظروف العالمية الصعبة».

وأعلن الرئيس التنفيذي لشركة «فوري» للتكنولوجيا المالية الإلكترونية، أشرف صبري، «أن شركته تدرس التقدم بطلب للحصول على رخصة بنك رقمي في مصر»، مشيراً إلى «أن «فوري» تدرس حالياً القواعد والشروط التي أصدرها البنك المركزي، للوقوف على مدى مناسبتها للشركة، وذلك قبل نهاية العام الحالي 2023».

رئيس بنك مصر محمد الإتربي:

مليارا جنيه رأس المال المدفوع لأول بنك رقمي في مصر

أعلن محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، عن موافقة مجلس الإدارة على إطلاق أول بنك رقمي في مصر تابع للبنك برأس مال مرخص به 2.5 مليار جنيه.

وأوضح الإتربي، على هامش مؤتمر سيملس شمال أفريقيا 2023، أنه «تمت الموافقة على دفع ملياري جنيه في رأس المال المدفوع من إجمالي رأس المال المرخص مع إمكانية رفع زيادة رأس المال خلال الفترة المقبلة».

وحدّد البنك المركزي رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للبنوك الرقمية الذي يتخذ مقدمها شكلاً قانونياً «شركة مساهمة مصرية جميع أسهمها اسمية»، بألاّ يقل عن ملياري جنيه أو ما يعادلها بالعملات الحرة، بإستثناء البنوك الرقمية التي تعمل في مجال تمويل الشركات الكبرى.

أما في حال تمويل البنوك الرقمية، التي تعمل في تمويل الشركات الكبرى، سمح البنك المركزي لها بذلك شريطة زيادة رأس المال إلى 4 مليارات جنيه حداً أدنى.

وقال الإتربي: «جاهزون لتشغيل أول بنك رقمي في مصر، وتقديم خدمات مصرفية إلكترونية وتجربة بنكية غير مسبوقة»، موضحاً «أن قرار «المركزي المصري» بإصدار قواعد ترخيص وتسجيل البنوك الرقمية والرقابة والإشراف عليها، يُعد خطوة ممتازة وتأتي في الطريق الصحيح نحو تعزيز الشمول المالي وبناء اقتصاد رقمي تنافسي».

محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر

«الريان» يفتتح مقره الرئيسي الجديد في لندن

إحتفل بنك الريان، أقدم مصرف إسلامي في المملكة المتحدة وأكثرها نجاحاً، بإفتتاح مقرّه الرئيسي الجديد في لندن، في فعّالية ضمّت حضوراً من كبار الشخصيات من مجموعة مصرف الريان يترأسهم الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني، نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الريان، وفهد بن عبدالله آل خليفة، الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف الريان ومايكل ويليامز، رئيس مجلس إدارة بنك الريان. وقد تحدّثوا عن التأثير التحويلي الذي سيحدثه المكتب الرئيسي الجديد في جمع فريق عمل البنك في لندن معاً للمرة الأولى لتقديم خدمة أفضل للعملاء.

يشار إلى أن المبنى الذي يعود تاريخه إلى القرن 18، تبلغ مساحته نحو 10,000 قدم مربعة ويتألف من خمسة طوابق، وتم شراؤه في العام 2022، ومن ثم خضع إلى تجديدات كبيرة وفق مواصفات عالية ليقدم مساحة مكتبية عصرية المعايير ومرافق من الدرجة الأولى للعملاء مع الحفاظ على طابعه المعماري العريق.

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr was named the 'Best Provider of Money Market Funds in Africa and the Middle East' for the years 2009 and 2010 and the 'Best Provider of Money Market Funds in the Middle East' for the years 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015. The bank was also named the 'Best Provider of Money Market Funds and Short-Term Investments in the Middle East' in 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022 and in Africa and the Middle East in 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 44 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 800 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for the years 2016, 2017, 2018, 2019, 2020 and 2021 and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI) for the seventh year, in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR
WORKING TOGETHER FOR PROSPERITY

BM Phone 19888
بي إم فون

www.banquemisr.com

«لقاء التحكيم في العقود المصرفية» في الكويت

تكريم المحامي ناصر غنيم الزيد لمناسبة تزكيته عضواً في المجلس الأعلى للتحكيم في إتحاد المصارف العربية

د. فتوح: هدفنا إبراز مدى أهمية الوساطة والتحكيم في معالجة القضايا المصرفية وتأكيد ثقافة التحكيم بغية زيادة النمو الإقتصادي وجذب رؤوس الأموال

د. عبد الحميد الأحدب، د. وسام فتوح، د. ناصر الزيد، عدنان أبل ود. أنيس عويدات

نظمّت جمعية المحامين الكويتية، في مقرها، بالتعاون مع جمعية التحكيم الكويتية وبالمشاركة مع مركز تحكيم إتحاد المصارف العربية، «لقاء التحكيم في العقود المصرفية»، شارك فيه كل من الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح، ورئيس الهيئة العربية للتحكيم الدولي د. عبد الحميد الأحدب، ورئيس جمعية التحكيم الكويتية د. ناصر الزيد، ونائب رئيس جمعية المحامين الكويتيين، عدنان أبل، ومدير الشؤون القانونية لإتحاد المصارف العربية د. أنيس عويدات. وأدار الحوار المحامي نافع المطيري.

وتخلل الحفل، تكريم المحامي ناصر غنيم الزيد، لمناسبة تزكيته عضواً في المجلس الأعلى للتحكيم في إتحاد المصارف العربية، تقديراً لخبرته وجهوده في هذا المجال.

الإجتماع مع المستشار هاني الحمدان وكيل محكمة الإستئناف ومدير عام معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

د. فتوح

وألقى الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح، كلمة فقال: «أمام التطور الهائل لعملية نظام التحكيم في القضايا التجارية والمصرفية، في دول العالم أجمع، بإعتباره نظاماً بديلاً عن القضاء لفضّ المنازعات التجارية المصرفية، ونظراً إلى ما تتمتع به أحكام هذا النظام من تميّز، من حيث توافر السريّة والسرعة لمعالجة النزاعات، فقد تزايد اللجوء إلى الوساطة والتحكيم لحل النزاعات، على الصعيدين المحلي والإقليمي. وقد أصبح التحكيم في السنوات الأخيرة، طريقاً متميّزاً لحل المنازعات، وتقبل عليه غالبية المؤسسات المصرفية والتجارية لما له من مزايا إيجابية».

وأضاف د. فتوح: «إننا نهدف من خلال هذا اللقاء، إلى إبراز مدى أهمية الوساطة والتحكيم في معالجة القضايا المصرفية، كما التأكيد على ثقافة التحكيم، التي أصبحت أسلوباً مهماً للبلدان التي تسعى إلى زيادة النمو الإقتصادي، وجذب رؤوس الأموال، وخصوصاً أنها أصبحت الوسيلة الفضلى لفضّ النزاعات، إذا ما توافرت فيها عوامل السرعة والثقة والمعرفة.

وفي هذا السياق، إن مركز الوساطة والتحكيم لدى إتحاد المصارف العربية، فتح أبوابه اليوم ليكون وسيطاً وحكماً بين المصارف والشركات الإستثمارية والتجارية، لتسوية المنازعات المصرفية. ولدينا كل الثقة بالمحكّمين العرب والأجانب لدى مركز الوساطة والتحكيم المعتمدين دولياً، والذين سيؤمّنون العدالة وإحقاق الحق».

د. فتوح في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

في سياق «لقاء التحكيم في العقود المصرفية»، زار الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح، معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، في حضور عدد من المستشارين والمسؤولين، وكان بحث في تعريف عمل إتحاد المصارف العربية ونشاطاته العلمية، كذلك أنشطة المعهد في مجال التدريب التخصصي. وإتفق الجانبان على تعزيز التعاون في مختلف الأنشطة ذات الإهتمام المشترك.

د. فتوح إلتقى عماد بوخمسين

من جهة أخرى، إلتقى د. فتوح، عماد جواد بوخمسين نائب رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب لشؤون العالم العربي، ونائب رئيس مجلس إدارة مجموعة بوخمسين القابضة الرئيس التنفيذي، في حضور د. أنيس عويدات مدير ادارة الشؤون القانونية في الإتحاد، ومستشار مجموعة بوخمسين القابضة أحمد الصدر، وكان بحث في آليات العمل للنهوض بالقطاع المصرفي العربي.

وتم خلال اللقاء التنسيق لعقد مؤتمرات عدة مستقبلاً، لإستقطاب المزيد من الرؤى في التحوُّل الرقمي، والممارسات والتطوُّرات المتعلّقة بالإستدامة ودور القطاع المصرفي العربي في التكنولوجيا المالية، والحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسساتية.

من اليمين د. وسام فتوح، د. عبد الحميد الأحدب
ود. ناصر الزيد

د. وسام فتوح متوسِّطاً د. ناصر الزيد رئيس جمعية التحكيم الدولية
ود. عبد الحميد الأحدب

د. وسام فتوح ود. عماد بو خمسين الرئيس التنفيذي لمجموعة
بوخمسين ونائب رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

د. وسام فتوح والشيخ محمد الجراح الصباح

إنطلاقاً من دعمه لرؤية المملكة 2030

«الأهلي السعودي» يُطلق مبادرات عدّة لخدمة ضيوف الرحمن

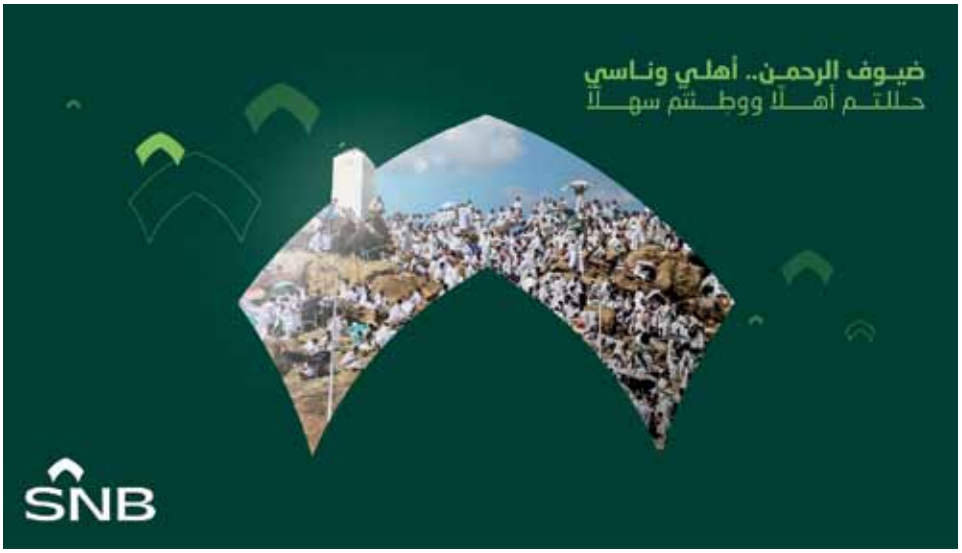

في سياق دعم البنك الأهلي السعودي لرؤية المملكة 2030، واصل البنك دعم البرامج والمبادرات التي تدعمها وزارة الحج والعمرة، حيث أطلق مبادرات عدة ضمن حج العام 1444هـ لخدمة ضيوف الرحمن، بالشراكة مع وزارة الحج والعمرة والتي تُعد واحدة من أهم وأكبر المبادرات، حيث تعاون البنك مع وزارة الحج والعمرة بإطلاق مبادرات تستهدف تقديم الخدمات للحجاج وتوفير المقومات الملائمة لتيسير وإثراء رحلتهم الدينية، سعياً لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وتؤكد شراكة البنك الأهلي السعودي مع وزارة الحج والعمرة إلتزامه المعهود بمسؤوليته المجتمعية والوطنية، وذلك انطلاقاً من إستراتيجيته التي تركز على أن يكون مساهماً فاعلاً في تنمية المجتمع المحلي، كما يعتز البنك الأهلي بما يُقدمه عبر هذه المبادرات التي تتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تقديم خدمات عالية الجودة وإثراء التجربة الدينية للحجاج والمعتمرين.

وشملت مبادرات البنك ضمن حج العام 1444هـ، مبادرة عناية ومبادرة إسألني ومبادرة اللوحات الارشادية، حيث تقدم مبادرة عناية عدداً من الخدمات لضيوف الرحمن، مثل إرشاد وتوجيه التائهين وتصعيد البلاغات والشكاوى لجهات الإختصاص، بالإضافة إلى شاشة إعلان للمفقودين، ومبادرة عناية عبارة عن عربات متنقلة جُهّزت بأحدث التقنيات الحديثة، كما تتضمّن متطوعاً صحياً للحالات الطارئة، وتقديم بروشورات (كتيّبات) توعوية بأكثر من لغة في جيوب خارجية للعربات.

كما تستهدف مبادرة إسألني، تسهيل الحصول على الخدمات والإجابة على إستفسارات الحجاج بلغات عدّة، والحدّ من عدد الحجاج التائهين والمفقودين وتقديم خدمتي الارشاد والتوجيه لهم، وتعريفهم بالخدمات وكيفية حصولهم عليها من مراكز عناية ومواقعها، من خلال التواجد في الأماكن الأكثر تدفقاً وهي مشعرا منى وعرفات وقطار المشاعر إلى جانب أماكن أخرى وخلال 24 ساعة.

وحول مبادرة اللوحات الارشادية فهي عبارة عن عدد من اللوحات بمقاسات ومواقع متعدّدة، وتشمل أشكالاً مختلفة كخريطة ثابتة ومطبوعة وخريطة QR، والتي تُعدُّ وسيلة إرشادات هامة للحجاج، وخصوصاً مع وجود الكثير منهم لا يستخدمون الأنظمة الذكية، وتحدد هذه اللوحات الطرق القريبة والمسافات لسهولة التنقل.

يُشار إلى أن البنك الأهلي السعودي أطلق مسرعات متخصصة في خدمة ضيوف الرحمن بالشراكة مع وزارة الحج والعمرة، والتي شهدت مؤخراً تخرّج 10 شركات ناشئة تُعد أولى دفعات برنامج مسرّعة أعمال الحج والعمرة تساهم في إيجاد بيئة متكاملة لخدمة الحجاج والمعتمرين. كما تعدّت مساهمة البنك الأهلي السعودي إطلاق مبادرات وبرامج لتشمل تمويل المشاريع الداعمة لقطاع الحج والعمرة، وفي مقدمها تمويل مشاريع مختلفة ضمن توسعة الحرم المكي الشريف، إلى جانب تمويل مشاريع عدة في مجال الحج والعمرة وفقاً لرؤية المملكة 2030.

اللقاء السنوي لخبراء الموارد البشرية التابعة للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

«الإستعداد للمستقبل: إستكشاف أحدث إتجاهات إدارة الموارد البشرية والتدريب في القطاع المصرفي»

د. طربيه: خطة شطب الودائع في المصارف غير مقبولة ولبنان لديه إمكانات واسعة

د. فتوح: د. طربيه سخّر ذاته ومناصبه كلّها لخدمة مصلحة بلده لبنان وأحدث نقلة نوعية

صورة تذكارية للمشاركين في إفتتاح اللقاء السنوي لخبراء الموارد البشرية وبدا في مقدّم الحضور د. جوزف طربيه ود. وسام فتوح

إفتتح الدكتور جوزف طربيه، رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، ورئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية، والدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، اللقاء السنوي لخبراء الموارد البشرية التابعة للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، بعنوان: «الإستعداد للمستقبل: إستكشاف أحدث إتجاهات إدارة الموارد البشرية والتدريب في القطاع المصرفي»، في مقره في العاصمة اللبنانية بيروت، بمشاركة كبار المسؤولين والعاملين في إدارات الموارد البشرية في المؤسسات المالية والمصرفية العربية.

د. جوزف طربيه ود. وسام فتوح يتوسّطان المشاركين في اللقاء السنوي

بـدءاً ألقى د. وسـام فتـوح، كلمة ترحيبيـة، تناول فيهـا أهمية الدكتـور جوزف طربيه رئيـس الإتحاد الدولـي للمصرفيين العرب، ورئيـس اللجنة التنفيذيـة لإتحاد المصارف العربية، «والذي سـخّر ذاتـه ومناصبه كلها لخدمة مصلحة بلـده لبنان، وأحدث نقلة نوعية فـي إتحاد المصارف العربيـة كما في الإتحـاد الدولي للمصرفيين العـرب، مشـجّعاً دور إتحاد المصارف العربية، حيـث فتح له أبعاداً كمرجـع للمصرفييـن العرب»، شـاكراً د. طربيه بقولـه «نحن نفخر ونعتزّ بمسيرتكم والتي حفّزتنا على النجاح».

د. طربيه

مـن جهتـه، قـال د. طربيـه: «يُخاطب اللقـاء السـنوي لخبراء الموارد البشـرية التابعة للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب بعنوان: «الإسـتعداد للمسـتقبل: إستكشـاف أحدث إتجاهات إدارة الموارد البشـرية والتدريب فـي القطاع المصرفـي»، الموارد البشـرية في الإتحـاد الدولي، ويُسـلط الضوء علـى أهمّ التطـورات التي واكبت المـوارد البشـرية فـي المصـارف، بغية رفـع كفـاءة العاملين فيها والمحافظة على ديمومتها»، مشـيراً إلى «أن المؤسسات المصرفية والماليـة تبحـث خـلال هذا اللقاء فـي التحوّلات التـي طرأت على العمـل المصرفـي أبرزها العمـل عن بُعد والتعامل فـي ظل التحوّل الرقمي، ولا سيما خلال جائحة «كورونا» وما بعدها».

أضاف د. طربيه: «إن إدارة الموارد البشـرية تخطّت مسؤوليتها حيـال التوظيف، والتحديث، والمزايا، والتعويضات وغيرها، إذ باتت تواكب البيئة البشرية للمؤسسة المصرفية، وهي العمود الفقري غير المرئـي، ومهمّـة لأنها تُحدّد هيكل المؤسسـات والوظائف وإمكانية إسـتمرار العمل»، مشيراً إلى «الدور الإسـتراتيجي للموارد البشرية والـذي ينطوي على التركيز على فهم رأس المال البشـري بالتزامن مـع خطة المؤسسـة»، ذاكـراً أهم العناصـر المسـتجدة المرتبطة بالموارد البشـرية بينها تنمية المؤسسـات، وإسـتدامتها، والتماشي مع الإسـتراتيجيات، وإدارة كفاءات الموظفين، وتحسين سلوكياتهم، والوصـول إلـى جمهور أوسـع لخلق بيئـة أفضل، فضلاً عـن إدارة المخاطـر والـذكاء الإصطناعي»، مشـدداً على «أهميـة التحدّيات التـي أدخلها الذكاء الإصطناعي في العمل المهني، ولا سـيما حيال إسـتقطاب الكفـاءات، وتقييـم الأداء، محققـاً ثورة فـي عالم إدارة الأعمال».

الخبير أنطوان حبيش متحدثاً

الزميل د. علي عوده

فريق عمل اللقاء السنوي لخبراء الموارد البشرية

وعـن لبنان تحـدث د. طربيه عن الأزمـة الإقتصادية والمالية التي طالت هذا البلد منذ نحو ثلاث سـنوات ونصف السنة، «حيث لـم يحقق إنجـازات في هذه الفترة»، مشـيراً إلـى «أن التعاون مع صنـدوق النقد الدولي لم يقترن بالتنفيـذ، ويجب إعادة النظر في شـروطه حيـال لبنان والتي باتـت أصعب ممّا سـبق نتيجة الفراغ الرئاسـي، ودقّـة المواضيـع المطروحة على مجلـس النواب (مثل شطب الودائع، وضع قيود على الرساميل، مراجعة النظام الضريبي وغيـره)، فـي ظل تحوُّل المجلس في هذا الوقـت إلى هيئة ناخبة، في ظل إسـتمرار الفراغ الرئاسي، وعدم إنتخاب رئيس للجمهورية حتى تاريخه».

نايبري مانوكيان مديرة الموارد البشرية في بنك عوده

«عـدم وجود أي دراسـة تُبـرّر ما بعـد مرحلة التمنّع عـن دفع هذه المستحقات، مثل التهديد بالخروج من الأسواق، وهروب الرساميل، وإقفال المصانع وغيرها».

ورأى د. طربيـه «وجـوب أن يكـون لبنـان دولة تحتـرم القانون. علماً أن قانون النقد والتسـليف (المادة 113)، يُفيد بأن الدولة تلتزم الخسائر التي تلحق بمصرف لبنان المركزي، فيما أرباح «المركزي» يتقاسـمها الأخير والدولة»، لافتاً إلـى «أن لبنان لم يتقدم أي خطوة إصلاحيـة، في ظل خطـة التعافي المقترحة من قبـل الدولة والتي لـم تُشـرّع، فيما بات صندوق النقد الدولـي «صانع مآس، نظراً إلى شروطه التعجيزية».

وخلص د. طربيه إلى القول: «تدل مواقف مجلس النواب اللبناني على رفض شـطب الودائع، لمصلحـة الحفاظ على المودعين الكبار والصغـار، فضلاً عن المؤسسـات الإقليميـة والدولية والتي وضعت

جانب من الحضور وبدا متخصّصون في الشؤون المصرفية

وإنتقـد د. طربيه طريقـة عمل صندوق النقد الدولي تجاه لبنان وشـروطه. علمـاً أن خطة الصندوق لتحقيـق الإصلاحات في لبنان مثل مكافحة الفسـاد، وتحرير سـعرف الصـرف وغيرها، كان يجب حصولها ما قبل العام 2020»، مشيراً إلى «أن تمنُّع لبنان عن الإيفاء بمسـتحقاته (ديونـه الخارجية) حجب عنه الثقـة الدولية»، في ظل ثقتها بالمصارف اللبنانية منذ عشـرات السـنين»، مشـيراً إلى «أن لبنان عُرف بأنه سويسـرا الشـرق، بسـبب نظامـه المصرفي الذي يتمتـع به»، وقال: «خطة شـطب الودائـع غير مقبولـة، فلبنان لديه إمكانات واسعة وثمّة أمور تجري فيه لا مبرّر لها، ويجب إعادة النظر بها، لكي نحافظ على سلامة المؤسسات وعملها في لبنان».

«الإسلامية لتنمية القطاع الخاص» تعتزم توقيع تمويل مع بنك مصر بـ 50 مليون دولار

قال المهندس هاني سنبل، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)، والرئيس التنفيذي بالإنابة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) والأمين العام لبرنامج جسور التجارة العربية الأفريقية (AATB) «إن مؤسسة ICD تعتزم توقيع إتفاقية مع بنك مصر بقيمة 50 مليون دولار»، موضحاً «أن الإتفاقية المقرّر توقيعها مع بنك مصر قريباً، تأتي ضمن خطة المؤسسة لتوقيع إتفاقيات مع عدد من البنوك منها البنك الأهلي قريباً».

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي للإعلان عن إطلاق «برنامج الأمن الغذائي» تحت برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية (AATB) بالتعاون مع البنك الأفريقي للتصدير والإستيراد «أفريكسيم بنك» في حضور بنديكت أورما رئيس البنك.

وأضاف هاني سنبل: «أن المؤسسة تستهدف ضخ 1.5 مليار دولار لمصر خلال النصف الثاني من العام الجاري، لتمويل شراء السلع الغذائية والمواد البترولية ليصل إجمالي التمويلات المقدمة لمصر خلال 2023 إلى 2.5 مليار دولار».

وكانت المؤسسة قد وقعت منذ إنشائها في العام 2008 وحتى تاريخه، خمس إتفاقيات إطارية متتابعة لمصلحة مصر، قدّمت بموجبها تمويلات قاربت 15.5 مليار دولار، حيث ساهمت هذه التمويلات في دعم الأمن الغذائي وأمن الطاقة لمصر.

«الأهلي المصري» يقتنص 22 جائزة دولية من EMEA Finance

حصد بنك الأهلي المصري، 22 جائزة دولية، من مؤسسة EMEA Finance وهي مؤسسة ذات ثقل والتي منحت البنك 4 جوائز كأفضل بنك في مجالات «أفضل بنك في مجال تمويل القروض المشتركة»، و«أفضل بنك في مجالي تمويل المشروعات والتمويل الهيكلي»، بالإضافة إلى مجال «إعادة الهيكلة في قارة أفريقيا لعام 2022»، فضلاً عن 18 جائزة أخرى مقدمة للبنك من المؤسسة عينها عن أفضل التمويلات الممنوحة على مستوى قارة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، وذلك على سبيل المثال وليس الحصر، كأفضل تمويل مشترك وتمويل المشروعات وإعادة الهيكلة والتمويل الهيكلي والتوريق، وتمويل البنية التحتية وتمويل المشروعات الصناعية لشركات عدة، بالإضافة إلى الجائزة الممنوحة للبنك في مجال المؤسسات المالية كأفضل تمويل مشترك لمؤسسة مالية في شمال إفريقيا.

الرقابة المالية في مصر تصدر 3 قرارات تنفيذية لبدء عملية التحوُّل الرقمي للقطاع المالي غير المصرفي

الدكتور محمد فريد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية حزمة قرارات تنفيذية لتفعيل القانون رقم 5 لسنة 2022 حيال تنظيم وتنمية إستخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، وهي القرارات 139 و140 و141، والتي تُمهد الطريق أمام بدء عهد جديدة للقطاع المالي غير المصرفي بإستخدام التكنولوجيا المالية، لتحقيق الشمول المالي.

بالنسبة إلى القطاع المالي غير المصرفي، يُتوقع أن تُساهم هذه القرارات مع تفعيلها في تسريع وتيرة عملية التحول الرقمي اللازمة لإتمام المعاملات المالية غير المصرفية بشكل إلكتروني وهو ما يدعم ويتسق مع رؤية الهيئة لتحقيق الشمول التمويلي والاستثماري والتأميني.

وعن الاقتصاد القومي، فمن شأن حزمة القرارات الجديدة أن تدعم رؤية مصر لتحقيق الشمول المالي والتحول نحو الإقتصاد الرقمي بما يُمكّن فئات المجتمع المختلفة بالإستفادة من الخدمات المالية غير المصرفية، بما يرفع من كفاءة الإقتصاد المصري، ويُعزّز من قدرة النظام المالي على تعبئة المدّخرات وإعادة ضخها في شرايين الإقتصاد للكيانات الإقتصادية من خلال حلول تمويلية وإستثمارية وسيطة، لتحقيق نمو إقتصادي غني بالوظائف، وتفصيلاً، فإن تطبيق هذه القرارات وتفعيلها يُمكن من زيادة معدّلات التمويل متناهي الصغر وزيادة أعداد المستثمرين، سواء في أسواق التداول أو في صناديق الإستثمار، وذلك بالإضافة إلى زيادة معدلات الادّخار إثر الزيادة المحتملة في النشاط التأميني والوصول بالخدمات والتغطيات التأمينية لأعداد كبيرة من المجتمع، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي للاقتصاد المصري.

من جانبه، أعرب الدكتور محمد فريد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، عن سعادته بالإعلان عن جاهزية القواعد المنظمة بالقطاع المالي غير المصرفي للإنطلاق نحو المزيد من الرقمنة والشمول المالي والتأميني والإستثماري، وتقديره لكل فرق العمل الفنية داخل الهيئة التي شاركت في إتمام هذه المهمة بكافة متطلباتها على أكمل وجه، لبدء تنفيذ عملية التحول الرقمي داخل النظام المالي غير المصرفي، مما يعزّز من تنافسية وكفاءة أداء المهام والمعاملات المالية غير المصرفية، مؤكداً «أن تجهيز البيئة التنظيمية والتشريعية يتطلب جهداً وعملاً كبيراً، إذ نتطلع إلى دعم رؤية الهيئة وتعزيز دور النظام المالي غير المصرفي في خدمة ودعم الإقتصاد القومي».

«المركزي المصري» يُصدر قواعد ترخيص البنوك الرقمية والرقابة عليه

أصدر البنك المركزي المصري، قواعد ترخيص وتسجيل البنوك الرقمية والرقابة والإشراف عليها، بما يُمثل خطوة هامة تُواكب التطوُّرات العالمية في صناعة التكنولوجيا المالية، وتُلبّي إحتياجات العملاء في السوق المصرية.

وأفاد البنك المركزي «أن القواعد الجديدة تأتي في ضوء أحكام قانون البنك المركزي، والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم 194 لسنة 2020 والتي تطرقت إلى مفهوم البنوك الرقمية، وما تقدمه من خدمات مصرفية عبر القنوات أو المنصات الرقمية، بإستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة».

وتتضمّن إشتراطات الترخيص للبنوك الرقمية، ألاَّ يقل رأس المال المصدر والمدفوع عن ملياري جنيه، في حالة ممارسة كافة أعمال البنوك، بإستثناء تمويل الشركات الكبرى، مع إمكانية تمويل تلك الشركات شريطة زيادة رأس المال إلى 4 مليارات جنيه. كذلك أن يكون المساهم الأكبر مؤسسة مالية ذات سابقة أعمال في أنشطة مماثلة بنسبة لا تقل عن 30 % من إجمالي قيمة رأس المال.

وأوضح البنك المركزي أنه يشترط الحصول على الترخيص، تقديم دارسة جدوى مفصلة تتضمّن تحديد الشرائح المستهدفة والمنتجات المخطط إتاحتها، كذلك خطط تكنولوجيا المعلومات، وخطط وإستراتيجيات الأمن السيبراني. علماً بأن البنوك الرقمية تخضع للقواعد والضوابط الخاصة بالرقابة والإشراف المطبّقة على البنوك العاملة في مصر، والقوانين والضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى بعض المتطلبات الأخرى بما يتسق مع طبيعة عملها.

«الكويت الدولي» KIB يحتفي بدفعة من موظفيه الخرّيجين خلال الحفل السنوي لمعهد الدراسات المصرفية

صورة جماعية لموظفي البنك خلال حفل التخرج

إحتفى بنك الكويت الدولي (KIB) بتخرُّج دفعة جديدة من موظفيه الذين نجحوا بإجتياز مجموعة البرامج التدريبية الإحترافية المعتمدة من معهد لندن للخدمات المصرفية والتمويل London Institute of Banking & Finance، بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية الكويتي، والتي تغطّي مجالات عديدة تشمل إدارة الإئتمان، وإدارة الائتمان المتقدّم، ومدير فرع، ومساعد مدير فرع، وشهادة إدارة المخاطر، وشهادة أساسيات الإستثمار، وحصولهم على شهادات مهنية معتمدة.

وقد تم الإحتفاء بالخرّيجين والخرّيجات خلال الحفل الخاص الذي نظّمه المعهد لخريجي العام الأكاديمي 2022/2021، بعد حصولهم على الشهادات.

وتقدّم المدير العام لإدارة الموارد البشرية في KIB، فراس الدارمي، بالتهنئة من موظفي البنك الخرّيجين، قائلاً: «إننا فخورون للغاية بموظّفينا الذين إستكملوا هذه الدورات التدريبية الإحترافية بنجاح، ونرى في هذا دليلاً واضحاً على المستوى المتقدّم من الإنجاز، وتوافر إمكانات عالية لمزيد من التطوّر والنمو، حيث يُجسّد خرّيجونا القيم الجوهرية للبنك، والمتمثّلة بالتميّز والإلتزام. كما نقدّر ثقتهم العالية بالبنك كمؤسسة تحرص على توفير كافة فرص التطوّر المهني الحديثة لهم».

وأضاف الدارمي «نحن في KIB نؤمن بأن الإستثمار في الموظفين يُعتبر من أولويات البنك، وضمن إستراتيجيته الهادفة إلى سدّ الإحتياجات الحالية والمستقبلية من الكفاءات والقوى العاملة المدرّبة والحاصلة على شهادات احترافية متقدمة في مجالات العمل المصرفي، كما نتبنّى رؤية مستقبلية مشرقة للمجموعة الواعدة والمتميّزة من موظفينا المهتمّين بمواصلة ريادتهم وجهودهم لتطوير مهاراتهم الأساسية، وحصد شهادات التميّز والنجاح في حياتهم المهنية، من أجل إثراء العمل المصرفي، كجزء من استراتيجية بناء قادة المستقبل».

وأكد الدارمي «أن قدرة KIB الكبيرة على التوسّع والنمو تعتمد، بشكل أساسي، على العنصر البشري المدرب بكفاءة عالية، إضافة إلى أن البنك يسعى بشكل مستمر ويبذل قصارى جهده من أجل الحفاظ على المستوى المهني العالي والسمعة الطيبة التي يتمتع بها، وذلك من خلال تدريب موظفيه وتطويرهم وتحفيزهم بشكل دائم»، مشيراً إلى «أن ما حقّقه البنك في السنوات الأخيرة من تطوُّر ونموّ، قائم على إيمانه بالمهارات البشرية الكويتية التي تُعتبر الركيزة الأساسية في كل مرحلة من مراحل التقدّم»، مؤكداً «حرص البنك الدائم وإلتزامه تدريب جيل جديد من القادة المصرفيين وتأهيلهم لدخول سوق العمل بقوة وثقة».

وأشاد الدارمي بدور معهد الدراسات المصرفية البارز «في تدريب وتأهيل الطاقات الشبابية الكويتية، عن طريق تزويد القطاع المصرفي ومؤسساته بالدورات التدريبية المطلوبة التي تساعدهم في شغل مناصبهم باحترافية وإتقان»، شاكراً المديرة العامة لمعهد الدراسات المصرفية، رنا النيباري، وفريق المعهد، لجهودهم الكبيرة في تنظيم هذا الإحتفال وتقديم الدعم التدريبي للقطاع المصرفي.

Best Islamic Bank
For 2022

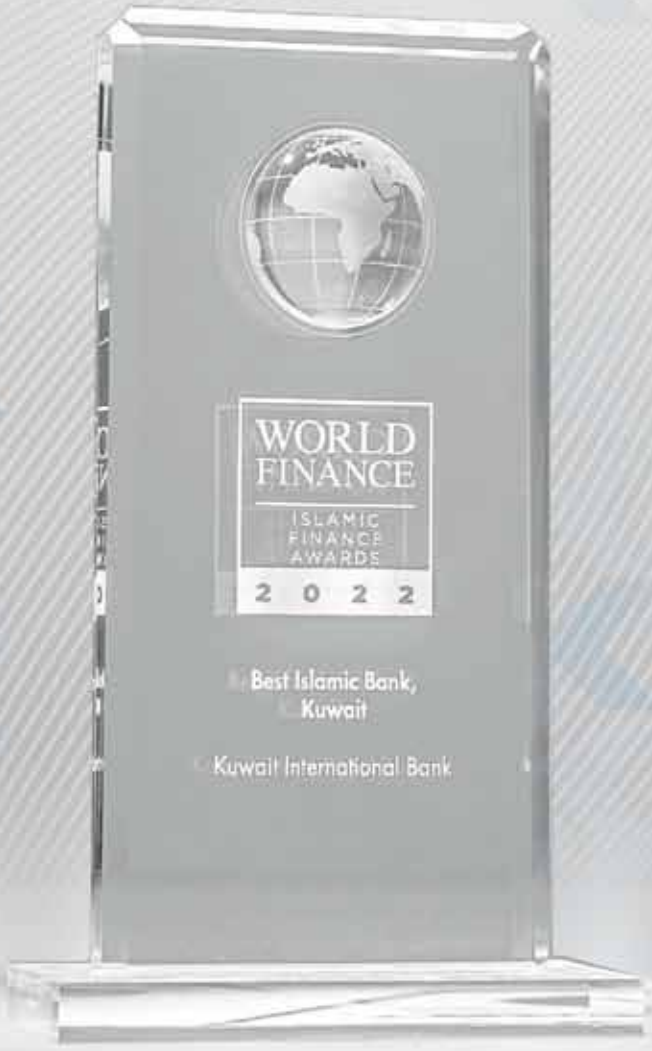

KIBpage kib.com.kw | 1 866 866

KIB
BANK FOR LIFE

«السودان المركزي» يساهم في الإنفراج الكبير على مستوى الأنظمة المصرفية وعدد من المصارف

في إطار المتابعة والإشراف على القطاع المصرفي والتنسيق مع وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي واصل بنك السودان المركزي جهوده التي أسفرت عن إنفراج كبير على مستوى الأنظمة المصرفية بالبنك المركزي وعدد من المصارف، كما شهدت الفترة الماضية حركة دؤوبة من إدارات بعض المصارف لإستئناف نشاطها عبر فروعها بالولايات، مع إستمرار التنسيق العالي والتواصل المكثّف بين البنك ووزارة المالية والتخطيط الإقتصادي لمعالجة المشاكل والمعوّقات التي نتجت عن الظرف الإستثنائي الذي تمر به البلاد والذي تطلب تضافر الجهود لإحكام السياسات تلبية لإحتياجات القطاعات الإقتصادية المختلفة ودفعاً لعجلة الإقتصاد القومي مع الإستدراك المستمر لمستهدفات السياسة النقدية المتمثلة في خفض معدل التضخم وإستقرار سعر الصرف.

مواصلة لما تم خلال الفترة السابقة من إجراءات لإستدامة وإستقرار العمل بالجهاز المصرفي، نورد المجهودات التي بذلها البنك المركزي خلال الأيام الماضية:

1/ ربط عدد (22) مصرفاً بالشبكة بعد أن تكلّلت مساعي تشغيل النظام المصرفي للبنك المركزي بنجاح، وإيقاف العمل بالنظام الورقي بعد أن تم إسترجاع بيانات النظام المصرفي وتشغيل التطبيقات وإطلاق العمل بالنظام في كافة فروع البنك العاملة في الولايات، وتجري المتابعة مع المصارف للوقوف على جاهزيتها لإطلاق نظام المقاصة الإلكترونية بعد إكتمال كافة الترتيبات التقنية والمصرفية.

2/ إكتمال العمل لإطلاق نظام سويفت بعد التأكد من إكتمال الترتيبات المصرفية، حيث تم إجراء الإختبارات اللازمة والتأكد من جاهزيته تقنياً.

3/ عودة عدد من التطبيقات الإلكترونية للمصارف للعمل وهي تطبيق بنك أمدرمان الوطني، بنك الخرطوم، بنك فيصل وبنك النيلين، وتجري متابعة مجهودات المصارف الأخرى التي تعمل بمحوّلات خاصة لعودة عمل تطبيقاتها الإلكترونية.

4/ زيادة عدد فروع المصارف التي عادت للعمل في الولايات غير المتأثرة بالأحداث، حيث بلغ عدد فروع المصارف العاملة خلال هذا الأسبوع (296) فرعاً وما زالت جهود لجنة إدارة الأزمة بالبنك المركزي برئاسة السيد المحافظ ولجان الطوارئ بالمستويات المختلفة مستمرة وصولاً للتشغيل الكامل لجميع فروع المصارف.

5/ في إطار جهود البنك المركزي لوقف التدهور غير المبرّر لسعر العملة الوطنية مقابل العملات الحرة، سيتخذ البنك حزمة من الإجراءات المتعلقة بالإستيراد والتحاويل عبر التطبيقات المصرفية بالتنسيق مع كل من وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي، وزارة التجارة والهيئة العامة للجمارك.

6/ إستئناف التواصل مع المنظمات الدولية التي لديها التزامات مع وحدة التمويل الأصغر مثل تحالف الشمول المالي والأفراكا وغيرها وذلك لمتابعة سير العمل معها.

7/ مواصلة لجان شراء الذهب لأعمالها بفروع البنك المركزي لتنفيذ عمليات شراء لذهب الحكومة وذهب شركات الإمتياز.

سيستمر بنك السودان المركزي في تمليك الرأي العام كافة المعلومات المتعلقة بسياساته الخاصة بالجهاز المصرفي، وبالتنسيق الذي يتم مع الجهات المصرفية والحكومية المختلفة لتذليل كافة العقبات التي تواجه القطاع المصرفي والإقتصاد القومي وصولاً للتشغيل الكامل للجهاز المصرفي.

رئيس جمعية مصارف البحرين عدنان أحمد يوسف لـ «مجلة 24»:

العملة الرقمية ترفع من كفاءة المصارف المركزية

حين إنهار بنك «سيليكون فالي» الأميركي، وما تلاه من تداعيات، سواء تمثّلت في إنهيار بعض البنوك الأخرى أو هبوط وتراجع جميع أسهم القطاع المالي الأميركي، أعاد إلى الأذهان الأزمة المالية العالمية في العام 2008، والتي إندلعت شرارتها عندما إنهار بنك «ليمان براذرز» وما تلاها من إنهيار للمؤسسات المالية الكبرى، مما دفع الكثيرين للتساؤل حول إمكانية تكرار سيناريو هذه الازمة.

ورغم أنها لا تخرج عن كونها أزمة مالية ومصرفية لها تداعياتها على الإقتصادات، وكونها لن تكون بخطورة إنهيار البورصة الأميركية في العام 1929 التي قادت إلى الركود الكبير، كذلك أزمة العام 2008 لوجود العديد من الأدوات المالية والنقدية الجديدة، والتي ستُمكنها من تجنُّب حدوث هذه التداعيات، فإن هشاشة النظام المالي العالمي الحالية، وموقع الأزمة يجعل الإحتمال قائماً، وهو ما دفع صندوق النقد الدولي إلى القول إنه يُراقب عن كثب التطورات والمخاطر المالية المحتملة من إنهيار بنك «سيليكون فالي» وتداعياته على الإقتصاد العالمي.

ورغم أن الأزمة قد خفت، فإن الخوف بأن تمتد بآثارها إلى العديد من القطاعات الإقتصادية الأخرى، وذلك كنتيجة للسلوك الطبيعي للأسواق المالية في مواجهة الصدمات، والذي يتّسم بالإستسلام لحالة الذعر العام، وإتباع سلوك القطيع بشكل غريزي، ومن ثم تفتقد الأسواق قدرتها على التمييز بين الإقتصادات التي تتمتع بعوامل إقتصادية سليمة وقوية، والأخرى التي لا تتمتع بهذه العناصر.

اليوم، وفي ظلّ التطوُّرات الحاصلة على الصعيد العالمي، هل إن أزمة بنك «سيليكون فالي» قد إنتهت؟ وما سببُ إقدام البنوك المركزية الأوروبية والإتحاد الفيدرالي على إصدار عملات رقمية؟ وهل صحيح أن هناك دولاً تُخطّط لمنع إقتصاد «الكاش» في حلول العام 2025؟ وما هي إيجابيات وسلبيات هذا القرارات؟

هذه الأسئلة، طرحتها «مجلة 24» على رئيس جمعية مصارف البحرين الدكتورعدنان أحمد يوسف، فقال: «تعمل نحو 90 % من البنوك المركزية في العالم، على وضع الأسس الواجبة لإصدار عملة رقمية خاصة بها، والتي تُعد نسبة كبيرة وثّقها بنك التسويات الدولية، وإن كانت تتقاطع مع مخاوف واضحة عبّر عنها العديد من البنوك العالمية. بإختصار، يُمكن تصنيف العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية على أنها النسخة الرقمية للعملات التقليدية».

وأضاف يوسف: «يتم تشبيه هذه الفئة من العملات الرقمية بالأموال التي نُودعها في الحسابات البنكية، وفي بطاقات الإئتمان بهدف الشراء الالكتروني. لكن مصدر النوع الأول من هذه الأموال هي البنوك المركزية، بينما مصدر النوع الثاني هي البنوك التجارية، ما يعني أنه في حال إفلاس هذه المؤسسة المالية، قد يخسر العملاء أموالهم».

تابع يوسف: «كذلك يدرس البنك المركزي الأوروبي إصدار عملة رقمية أو «اليورو الرقمي» لحماية إقتصادات دول الكتلة الأوروبية من التوترات السياسية بين الصين والولايات المتحدة التي باتت تعرقل تجارتها الخارجية، ومن مزايا العملات الرقمية أنها تزيد من مستويات الشمول المالي بسبب رفع إمكانية الوصول لنظم الدفع عبر الهواتف المحمولة حتى للفئة من الأشخاص التي ليس لديها حسابات مصرفية. كما تدعم رقمنة الإقتصادات وتشجع الإبتكار في نظام المدفوعات، وترفع كفاءة أنظمة البنوك المركزية بسبب كلفة إصدارها المتدنية نسبياً مقارنة بالنقد المادي».

وعن التحديات، أشار يوسف إلى أنها «قد تؤدي إلى زعزعت إستقرار البنوك، جرّاء إتاحة هذا النوع من العملات إمكانية سحب عدد كبير من المواطنين لودائعهم من البنوك في آنٍ واحد، وتحويلها إلى عملات رقمية، وهو ما يحدث بكثرة خلال الأزمات، وخصوصاً في البلاد الناشئة نظراً إلى عدم إستقرار عملاتها المحلية. كما تزيد من مخاطر الأمن السيبراني».

أما في ما يخص أزمة البنوك الأميركية يضيف يوسف: «أعتقد أن تداعياتها سوف تستمر لفترة طويلة، حيث يُعاني الإقتصاد الأميركي حالياً من كبوة لا يستطيع أن يتكهن بوقت إنتهائها، والجميع ينتظر ما سوف تؤول إليه تلك الأزمة. ولا شك في أن للإقتصاد الأميركي هيمنة كبيرة على غالبية إقتصادات العالم، وتأتي هذه الهيمنة من القوة الإقتصادية والسياسية التي تتمتع بها الولايات المتحدة التي ظلت ولعقود طويلة هي القوة الأكبر في العالم. لذلك، فإن الأزمة الأميركية سوف يكون لها إنعكاساتها على العالم، وخصوصاً تلك التي تعتمد على العملة الدولارية. ونتوقع تنامي نفوذ وتأثير قوى عالمية عديدة أخرى في العالم، لكي يكون لدى دول العالم بدائل عديدة في تنويع تجارتها وإستثماراتها».

منتدى الأعمال الإماراتي - التركي يشهد الإعلان عن إتفاقيتين لتعزيز التعاون في مجال الصادرات وقطاعات التشييد

جانب من الحضور الرسمي خلال إفتتاح أعمال منتدى الأعمال الإماراتي - التركي

إنعقد في العاصمة أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة)، منتدى الأعمال الإماراتي - التركي، الذي شهد الإعلان عن إتفاقيتين لتعزيز التعاون بين الدولتين الصديقتين في مجال الصادرات وقطاعات التشييد والبنية التحتية والطاقة والضيافة، وذلك في حضور كل من الدكتور سلطان أحمد الجابر وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، ومحمد حسن السويدي وزير الإستثمار. وشارك في أعمال المنتدى، الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، والبروفيسور عمر بولات، وزير التجارة التركي، وعبدالله محمد المزروعي، رئيس إتحاد غرف التجارة والصناعة في الدولة، وعبدالله حميد الهاملي، رئيس الجانب الإماراتي لمجلس الأعمال الإماراتي التركي، ونايل أولباك، رئيس مجلس العلاقات الدولية والإقتصادية التركي، وتوفيق أوز، رئيس الجانب التركي لمجلس الأعمال الإماراتي التركي، إلى عدد كبير من المسؤولين وقادة الأعمال ورؤساء وممثلي الشركات في كلا البلدين.

وبحث الجانبان خلال المنتدى، سبل الإرتقاء بالعلاقات الثنائية المميّزة بين الدولتين الصديقتين إلى المرحلة التالية من الشراكة والنمو الإقتصادي المشترك، بالتزامن مع تأهّب البلدين لدخول إتفاقية الشراكة الإقتصادية الشاملة بينهما حيّز التنفيذ مطلع سبتمبر (أيلول) 2023، وهي الإتفاقية التي ستدشن حقبة جديدة من علاقات التعاون البنّاء، وتخلق المزيد من فرص التوسع أمام مجتمعي الأعمال في البلدين، وتوفّر منصّة للتكامل وعقد الشراكات للقطاع الخاص، وتحفيز التدفقات التجارية والإستثمارية بين الجانبين.

وشهد المنتدى، مراسم تبادل إتفاقيتين لتعزيز التعاون والشراكة بين مجتمعي الأعمال في الدولتين، الأولى بين دائرة التنمية الإقتصادية، أبوظبي وإتحاد المصدرين الأتراك، ومثّلهما كل من راشد عبدالكريم البلوشي وكيل دائرة التنمية الإقتصادية أبوظبي، ومصطفى جولتيب رئيس مجلس إدارة الإتحاد. والإتفاقية الثانية بين «ألفا ظبي» الإماراتية و«ليماك» التركية، ومثّلهما حمد سالم العامري العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة «ألفا ظبي»، وإبرو أوزدمير رئيس مجلس إدارة ليماك.

وتستهدف هذه الإتفاقية، إبرام مجموعة من الشراكات التجارية بين الجانبين، وتأسيس المشاريع المشتركة في مجالات مختلفة مثل البناء والتطوير والبنية التحتية والطاقة والضيافة في الدولتين.

وأكد الدكتور ثاني الزيودي «أن العلاقات الإماراتية التركية تشهد نمواً متسارعاً في ضوء الرؤية الإستشرافية والرغبة المشتركة لقيادتي الدولتين في الإرتقاء بهذه العلاقات إلى مستويات جديدة

العلاقات الإماراتية - التركية تشهد نمواً متزايداً

من الشـراكة والنمو المسـتدام لإقتصادهمـا»، موضحاً «أن إجمالي التجارة البينية غير النفطية بلغ نحو 18 مليار دولار في العام 2022 بنمـو 40 % مقارنـة بالعـام 2021 وبزيادة بلغـت 112 % عن العام 2020، لتصبـح تركيا الشـريك الأسـرع نمـواً بين أكبر 10 شـركاء تجاريين لدولـة الإمارات فـي العالم، كمـا زاد الرصيـد الإجمالي للإستثمارات المتبادلة بين الدولتين ليصل إلى 20 مليار دولار».

مـن جانبـه، أكد الدكتور عمر بـولات وزير التجـارة التركي «أن إنعقاد منتدى الأعمال الإماراتي - التركي، ضمن زيارة الرئيس رجب طيـب أردوغان إلـى دولة الإمـارات، يُترجم مدى الإهتمـام بتطوير العلاقات الإقتصادية بين الدولتين، وخصوصاً أنه يُعد منصّة مثالية لإبرام الشـراكات بين مجتمعي الأعمـال والقطـاع الخاص في الدولتين».

وشهد المنتدى عرضاً لأبرز الفرص الإستثمارية الواعدة في الدولـة بالعديد مـن القطاعات الإقتصاديـة، ومنهـا التجـارة والتكنولوجيا والأنشـطة المالية والتأميـن والنقـل والخدمـات اللوجستية والعقارات والتصنيع وغيرهـا، إضافـة إلـى دعـوة الشـركات التركيـة للإسـتفادة مـن الممكنـات التـي تتيحهـا بيئـة الأعمـال والتجـارة فـي الدولـة، والتي تتضمّن السـماح بالتملك الأجنبي للشـركات بنسـبة 100 %، والسياسـات الضريبية المرنة، وتسـهيل إجراءات تأسيس مزاولة الأعمال، ووصول منتجات وسـلع الشـركات العاملة في دولـة الإمارات إلى عدد من الأسـواق الاسـتراتيجية من دون رسـوم جمركيـة أو برسـوم مخفضة، وذلك من خلال الإسـتفادة من مزايا برنامج إتفاقية الشـراكة الإقتصادية الشاملة الذي أبرمت الدولة من خلاله عدداً من الإتفاقيات مع دول ذات أهمية إستراتيجية بارزة على خريطة التجارة الدولية.

علمـاً بـأن دولة الإمـارات، حقّقت نمـواً متزايداً في إسـتقبال الإسـتثمارات الأجنبية المباشرة بزيادة قدرها 10 % لتصل إلى 23 مليار دولار في نهاية العام 2022 مقارنة بالعام 2021.

البنك العربي «أفضل مؤسسة تكاملاً مع معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية» في الأردن

منـحَ إتحاد أسـواق المال العربية بالتعاون مـع مجلة «ذا غلوبال إيكونوميكس» العالمية، البنك العربي جائزة «أفضل مؤسسة تكاملاً مـع معاييـر الحوكمة البيئية والإجتماعية» فـي الأردن للعام 2022. وجـاء هذا التكريم خلال فعاليات المؤتمر السـنوي لإتحاد أسـواق المـال العربيـة الـذي إسـتضافته مؤخراً سـلطنة عُمـان ممثلة في بورصة مسقط.

وقد تـمّ إختيار البنك العربي لهذه الجائزة من قبل لجنة تحكيم مختصة من المجلة، والتي قامت بعملية جمع البيانات وتحليلها ومن ثم تقييم النتائج. وإسـتندت المجلة فـي إختيارها إلى مجموعة من المعايير شـملت: إطار العمل ومعاييـر الحوكمة البيئية والإجتماعية (ESG)، والأداء الرئيسـي لأفضـل ممارسـات الحوكمـة البيئيـة والإجتماعيـة، والمبـادرات التي تـم تطبيقها، ومـدى تحقيق معيار الإستدامة.

ويُعـدُّ فوز البنك العربي بهذه الجائزة إضافة مميّزة إلى سـجلّه الحافـل، حيـث يأتي هـذا التقدير تجسـيداً لقدرة البنـك الريادية على صعيد الإسـتدامة والممارسـات البيئيـة والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ويعكس رؤية البنك وحرصه المتواصل على تطبيق هذه الممارسـات التي تسـهم في تحقيق الأثر الإيجابي والمستدام في المجتمعات التي يتواجد فيها البنك.

يُشار إلى أن البنك العربي كان قد أطلق في أواخر العام الماضي إطـار عمل للتمويل المسـتدام، كأول بنك فـي المملكة يقوم بإطلاق وتبني مثل هذا الإطار، وذلك بهدف دعم توجهات البنك على صعيد الإسـتدامة ودمـج المعايير البيئية والإجتماعيـة والحوكمة (ESG) في أعماله. كما أن البنك العربي كان أول بنك في المملكة، ومن بين أوائل المؤسسات المصرفية في المنطقة التي قامت بإطلاق تقارير إستدامة سنوية وفق المبادئ العالمية والممارسات الفضلى في هذا المجال، مما يُجسِّـد حرص البنك العربي على مواصلة دوره الرائد ونهجه المؤسسي على صعيد التنمية المستدامة.

You can find us on the top of the mountains, across the plains, in rural areas, cities and villages through an expanded network of branches dispersed on all the regions and parts of homeland.

We seek to introduce to our clients and customers all that is new in the banking industry and Libyan technology.

We are your strategic partner for all projects including the infrastructure and mega industrial projects:

We are Your Banking Friend.

المصرف الصديق

مَصْرِفُ الجُمْهُورِيَّة
JUMHOURIA BANK

Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya
E-mail: jum@jbank.ly :بريد إلكتروني
Website: www.jbank.ly :الموقع الالكتروني
Commercial Register 429 السجل التجاري

الإدارة العامة ، شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Phone: +218 21 3334031/35, +218 21 4442541/45 :هاتف
Fax: +218 21 3332505, +218 21 4442476 :فاكس
Swift code: jamblyltxxx :سويفت , P.O. Box: 685-3224 :ص.ب

إهتمام عربي بشراء مصارف لبنانية
خطوة مهمة لن تتحقق قبل إعادة هيكلة القطاع

يجري الحديث مؤخراً عن «طلبات شراء المصارف اللبنانية من قبل المصارف العربية»، وليس مفاجئاً ذلك، بل هذا ما أشار إليه الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح في أحد تصاريحه إلى أن «الإستثمارات العربية في القطاع المصرفي تساهم في إستعادة الثقة». لكن عودة الحديث عنه مجدداً يفتح النقاش عن الشروط المطلوبة لعودة الإستثمارات إلى القطاع المصرفي المنهك بعد نحو 4 سنوات من إندلاع الأزمة المالية والنقدية في لبنان.

من المفيد التذكير، أن القطاع المصرفي في لبنان يُقيم في حالة إنتظار بعد إقرار حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، خطة تعافي للخروج من الأزمة الحالية، وتوقيع إتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي يقضي بإجراء إصلاحات جوهرية في بنية الإقتصاد اللبناني، أبرزها إعادة هيكلة القطاع المصرفي تمهيداً لتوقيع إتفاق نهائي يُمكّن الصندوق من مدّ يد المساعدة للبنان.

سببُ هذا الإنتظار هو شغور في منصب الرئاسة الاولى الذي يتطلّب إنتخاب رئيس ثم تشكيل حكومة جديدة تُكمل ما بدأته الحكومة الحالية، وأن يُقرّ مجلس النواب الجديد كل القوانين والتشريعات التي تسمح بتنفيذ الإصلاحات التي يطالب بها الصندوق، علماً أن أحد أبرز الخلافات بين السياسيين والمصرفيين في لبنان تتمحور حول تسديد الدولة إستحقاقاتها ودفع ديونها، بحيث قامت خطة الحكومة بشطب هذه الديون (60 مليار دولار من ميزانية مصرف لبنان) و60 ملياراً من ميزانية المصارف التجارية بشكل خسائر،

على أن يتم إعطاء المودعين أسهماً في هذه المصارف.

ويُشدّد المصرفيُّون على أن «إعادة هيكلة المصارف يجب أن تحصل بطريقة تُعيد الثقة، لأن تطبيق الخطة كما هي، نتيجتُه لن يعود هناك قطاع مصرفي، وخصوصاً أن صندوق النقد أبلغ جمعية المصارف أنه على المصارف إعادة رسملتها بأموال جديدة، فكيف يُمكن تشجيع المستثمرين على إعادة الإستثمار في لبنان من جديد؟».

جلاءُ الضبابية ضروري

راشد:
هناك رغبة للمصارف العربية والأجنبية بالدخول الى السوق اللبنانية لكن بعد إصلاح كل القطاعات المعنية وليس القطاع المالي والنقدي فقط

الخبير الاقتصادي منير راشد

يشرح الخبير الاقتصادي منير راشد لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أنه «في الوضع الحالي، ليس هناك مصارف لبنانية كبيرة معروضة للبيع، وربما هناك مصارف صغيرة، لكن الأمور لن تتم إلاّ بعد جلاء الضبابية عن القطاع المصرفي في لبنان، وحلّ ملف إلتزامات مصرف لبنان على المصارف»، سائلاً: «هل يُمكن لمصارف عربية أن تشتري مصرفاً لبنانياً مع كل إلتزاماته تجاه المركزي والمودعين، ويتحمّل إلتزامات وودائع الناس؟».

يضيف راشد: «إن كل هذه الأمور لا يُمكن حلها من دون تنفيذ الإصلاحات المطلوبة من لبنان، بعد توقيع الإتفاق المبدئي بينه وبين صندوق النقد، وتنفيذ تقييم لأكبر 14 مصرفاً، والتي تملك الحجم الأكبر من الودائع. وإلى الآن، إن هذا الإجراء لم يحصل، وفي حال تم حلُّ الأزمة يكبر إهتمام المصارف العربية على الدخول الى السوق اللبنانية، لكن ليس في هذا الوضع، أي بعد تنظيم علاقة المصارف مع المركزي وعلاقتهم مع المودعين».

يوضح راشد أن «شراء مصارف من قبل جهات عربية، لا يعني أن عدد المصارف سيزيد، بل ستحل مصارف مكان أخرى، وهذه ستكون خطوة ايجابية، لأنه يُعطي إشارة بأن المستثمرين الأجانب لديهم إهتمام في السوق اللبنانية، لذلك أُشجعُ أن تكون سياساتنا هي دخول الأموال من القطاع الخاص من دون إنتظار تمويل الجهات المؤتمرات والصناديق الدولية».

يرى راشد أن «هناك تخوُّفاً من إصلاحات يطلبها صندوق النقد الدولي، إذ يطلب أن تكون الخسائر من رأسمال المصارف اللبنانية (70 مليار دولار) نسبة منها من المصارف، عندها يُمكن أن يكون هناك رغبة من المستثمرين لشراء مصارف بأسعار منخفضة، على غرار ما حصل مع سندات «اليوروبوند» والتي تمّت بأسعار رخيصة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وبات نصف الدين العام موجوداً في يد هذه الشركات»، لافتاً إلى أنه «في حال تم شطب ديون المصارف يُمكن أن تعطى تراخيص لمصارف جديدة، وهذا مسموح في القانون، ولكن جذب هذه الإستثمارات يحتاج إلى إعادة بناء ثقة ومصداقية في السياسات النقدية والمصرفية والسياسية والسياسة المالية في لبنان، بالإضافة إلى إصلاحات في القضاء وقانون النقد والتسليف».

ويختم راشد: «هناك رغبة للمصارف العربية والأجنبية بالدخول الى السوق اللبنانية، لكن بعد إصلاح جذري في كل القطاعات المعنية بالقطاع المصرفي، وليس القطاع المالي والنقدي فقط».

سلسلة شروط مطلوبة

غبريل:
أيُّ جهة عربية وأجنبية ستهتم بشراء مصارف لبنان سيكون بعد إعادة هيكلة القطاع المصرفي وبدء العملية الإصلاحية

نسيب غبريل
رئيس مركز الأبحاث في بنك بيبلوس

يرى الخبير الإقتصادي ورئيس قسم الابحاث في بنك بيبلوس نسيب غبريل لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أن «الإستثمار العربي والأجنبي، ولا سيما شراء مصارف لبنانية من قبل جهات عربية، يحتاج إلى سلسلة شروط يجب أن تتوافر، أولها أي جهة تريد شراء مصرف،

ستتوقف عن مشكلة أن المصارف اللبنانية حاملة سندات يوروبوند، والحكومة السابقة أي حكومة الرئيس حسان دياب، تعثّرت عن تسديد هذه السندات في آذار (مارس) 2022، وكل إستحقاقات اليوروبوند تعثّرت، وإلى الآن لم تبدأ المفاوضات لتسديد هذه السندات ومصيرها غير معروف».

يضيف غبريل: «إن المصارف تملك 85 مليار دولار ودائع وإستثمارات في مصرف لبنان، مصيرُها غير محدد، وهناك محفظة تسليفات المصارف للقطاع الخاص بلغت 10 مليارات دولار وإلى الآن، من غير الواضح نسبة القروض المتعثّرة منها وغير المتعثّرة. وعلى ميزانية المصارف هناك 95 مليار دولار ودائع، منها 94 ملياراً بالعملات الأجنبية، وعلى أيّ أساس سيتم تقييم أي مصرف في حال إهتمام مصرف ما، في عملية تقييم أصول المصرف وموجوداته».

ويتابع غبريل: «إن مشروع صندوق النقد الدولي، ومشروع الحكومة يقضيان بشطب كل رأسمال المصارف والديون المرؤوسة، وودائع المدراء والمصارف، فعلى أي أساس سيتم تقييم المصارف، وتالياً أي جهة عربية وأجنبية ستهتم بشراء مصارف لبنان؟ فهذا الأمر لن يتم قبل إعادة هيكلة القطاع المصرفي في لبنان وبدء العملية الإصلاحية».

ويلفت غبريل الى أن «صندوق النقد الدولي يفيد أنه يريد شطب رأسمال المصارف والسندات المرؤوسة التي أصدرتها، ويطلب من المساهمين إعادة رسملة للمصارف التي يملكونها، ولكن في تقريره الأخير الذي صدر في حزيران (يونيو) 2023 يفيد بأن تحويل جزء من الودائع إلى أسهم في المصارف، يكون من ضمن خطة صندوق النقد والحكومة»، منبّها الى أن «هذا الأمر يُمكن أن يؤدي إلى تراجع حماسة مستثمرين محتملين جدد في المشاركة في إعادة هيكلة المصارف، وهذا أمر مهم وجوهري ومركزي، وهذا ما يعترف به الصندوق، وهل يعني ذلك أن هذه الخطة ستطيح بكل القطاع المصرفي؟».

- الخطة الإنقاذية التي قدمتها الحكومة اللبنانية لصندوق النقد الدولي، تمهيداً لتوقيع إتفاق معه، تتضمّن تسعة إجراءات مسبّقة، على لبنان تطبيقها والإلتزام بها حتى يمنح الصندوق قرضاً بقيمة 3 مليارات دولار.

- ثمانية من أصل تسعة نقاط لها علاقة مباشرة بالقطاع المصرفي اللبناني، ومنها إقرار الحكومة إستراتيجية لإعادة هيكلة القطاع، وموافقة مجلس النواب على هذه الإستراتيجية، وتكليف شركة دولية مختصة لتقييم أكبر 14 مصرفاً في السوق اللبنانية، وقياس ملاءتها وتمتُّعها بالسيولة اللازمة وتوحيد أسعار صرف الدولار في السوق اللبنانية، وإقرار قانون «الكابيتال الكونترول»، وتحديد الفجوة المالية بين مصرف لبنان والمصارف، والإعتراف بهذه الخسائر وإحتسابها فوراً على المصارف والمودعين.

باسمة عطوي

لبنان في المركز ما قبل الأخير إقليمياً في مؤشّر الجاهزيّة للتحوُّل في الطاقة للعام 2023

أصدر المنتدى الإقتصادي العالمي بالتعاون مع مؤسّسة أكسنتور نسخة العام 2023 من مؤشّر الجاهزيّة للتحوّل في الطاقة «تشجيع التحوّل الفعّال في الطاقة» والذي يهدف إلى قياس أداء أنظمة الطاقة والجاهزيّة للتحوّل في الطاقة في 180 بلداً حول العالم.

وقد علّق التقرير بأنّه خلال العقد الأخير تحسّن مؤشّر التحوّل في الطاقة بنسبة 10 % على صعيد عالمي وذلك نتيجة تطوّر مؤشّر الجاهزيّة للتحوّل بنسبة 19 %، وإرتفاع مؤشّر أداء أنظمة الطاقة بنسبة 6 %. إلّا أنّ التقرير أشار إلى أنّ هذا النموّ قد تباطأ خلال السنوات الثلاث الأخيرة نتيجة الصدمات الجيوسياسيّة والصحيّة والإقتصاديّة المتكرّرة، والتي أثّرت بشكل أكبر على البلدان ذات الدخل المنخفض، مشدّداً على ضرورة الإسراع في التحوّل نحو الطاقة المستدامة.

أمّا عن التصنيف، فقد إحتلّت الدول الإسكاندينيفيّة، المراكز الأربعة الأولى في مؤشّر العام 2023 مع حلول السويد في المرتبة الأولى بنتيجة 78.5 مقسّمة على نتيجة 81.0 لأداء نظام الطاقة و74.8 للجاهزيّة للتحوّل، مسجّلة بذلك تقدّماً بـ 6.47 نقطة مقارنة بالعام 2014.

وقد جاءت الدنمارك في المرتبة الثانية بنتيجة 76.1 (نتيجة 73.7 لأداء نظام الطاقة و79.8 للجاهزيّة للتحوّل وتحسّن بـ 3.68 نقطة مقارنةً بالعام 2014) تبعتها كلّ من النرويج بنتيجة 73.7 (نتيجة 77.3 لأداء نظام الطاقة و68.3 للجاهزيّة للتحوّل وتحسّن بـ 2.99 نقطة مقارنةً بالعام 2014) وفنلندا بنتيجة 72.8 (نتيجة 68.9 لأداء نظام الطاقة و78.6 للجاهزيّة للتحوّل وتحسّن بـ 9.70 نقطة مقارنةً بالعام 2014).

وقد برزت سويسرا كالدولة غير الإسكاندينيفيّة الوحيدة ضمن أفضل 5 دول بنتيجة 72.4 (نتيجة 75.7 لأداء نظام الطاقة و67.4 للجاهزيّة للتحوّل وتحسّن بـ 6.21 نقطة مقارنةً بالعام 2014) .

إقليميّاً، حلّ المغرب في المرتبة الأولى والمرتبة الـ 56 عالميّاً بنتيجة 55.6 (نتيجة 60.7 لأداء نظام الطاقة و48.1 للجاهزيّة للتحوّل، وتحسّن بـ 5.64 نقطة مقارنةً بالعام 2014) متبوعاً من السعوديّة التي إحتلّت المرتبة الـ 57 عالميّاً بنتيجة 55.3 (نتيجة 62.0 لأداء نظام الطاقة و45.3 للجاهزيّة للتحوّل وتحسّن بـ 5.33 نقطة مقارنةً بالعام 2014) وقطر التي إحتلّت المرتبة الـ 59 عالميّاً بنتيجة 55.0 (نتيجة 58.2 لأداء نظام الطاقة و50.2 للجاهزيّة للتحوّل وتحسّن بـ 2.58 نقطة مقارنةً بالعام 2014).

وقد جاء لبنان في المرتبة 112 عالميّاً والـ 12 إقليميّاً مسجّلاً نتيجة 45.2 مقسّمة على نتيجة 50.1 لناحية أداء نظام الطاقة و37.9 لناحية الجاهزيّة للتحوّل ومتحسّناً بـ 2.44 نقطة منذ العام 2014. بالتفاصيل، أشار التقرير إلى أنّ لبنان سجّل أداء سلبياً لناحية كثافة الطاقة وتقدّم بطيء (ضمن نسبة أدنى 33 % من البلدان) لناحية كثافة ثاني أوكسيد الكربون وتقدّم متوسّط (بين نسبة الـ 33 % من البلدان ونسبة الـ 67 %) لناحية الحصّة من الكهرباء والقدرة على إنتاج الطاقة المتجدّدة وتقدّم سريع (أعلى من 67 % من البلدان) لناحية ثاني أوكسيد الكربون للفرد الواحد.

أخبار إقتصادية

إقتصاد مصر ينمو بنسبة 4.2 % خلال 2022 - 2023

قال وزير المالية المصري محمد معيط: «إن بلاده سجّلت معدل نمو حقيقي 4.2 %، وفق النتائج المبدئية للحساب الختامي لموازنة العام المالي الماضي، وينتهي العام المالي في آخر يونيو (حزيران) من كل عام».

وأضاف الوزير معيط، خلال عرضه أداء الموازنة في اجتماع لمجلس الوزراء المصري، «أن العجز الكلي بلغ 6.2 % في العام المالي 2022 – 2023، وذلك من نحو 6.1 % خلال العام المالي السابق». وعزا ذلك إلى عوامل عدة منها «إرتفاع أسعار الفائدة، وتغيُّر سعر الصرف والآثار التضخُّمية»، موضحاً أن «الحفاظ على معدل العجز عند 6.2 %، في ظل المتغيّرات الدولية وما ترتب عليها من تدخلات مُلحّة ومستمرة لإحتواء التداعيات السلبية ومدّ شبكات الحماية الإجتماعية، يُشير إلى قدرة الدولة المصرية على الإدارة الرشيدة للمالية العامة؛ من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة في تعزيز حوكمة منظومة الإيرادات والمصروفات، ومن ثم توجيه الإعتمادات المالية إلى المسارات المحددة وفقاً للأولويات الوطنية».

«المركزي المصري»: 88 % فجوة التمويل في أفريقيا لمواجهة تغيُّر المناخ

كشف محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله، «أنّ نسبة فجوة التمويل في القارة الأفريقية لمواجهة التغيُّر المناخي تصل إلى 88 %. وأوضح عبد الله في كلمة خلال إفتتاح الإجتماعات السنوية لبنك التنمية الأفريقي، في مدينة شرم الشيخ، أنه في العام 2020،

«بلغ حجم التدفقات المالية المحلية والدولية المخصصة لمواجهة تغيُّر المناخ في القارة الأفريقية ما قيمته نحو 30 مليار دولار فقط، وهو ما لا تتجاوز نسبته 12 % من حجم التمويل المطلوب، مما يعكس حجم الفجوة التمويلية التي تواجهها دول القارة في هذا المجال».

... وسدّ عجز الموازنة العامة

وسط جهود الدولة المصرية لسد عجز الموازنة العامة، يتجه البنك المركزي المصري من جديد إلى «أدوات الدين قصيرة الأجل»، وطرح نيابةً عن وزارة المالية «أذون خزانة بقيمة مليار دولار بسعر فائدة قارب الـ5 %». وكشف «المركزي المصري»، أن «أذون الخزانة مقوّمة بالدولار بمدة أجل تُراوح بين 3 أشهر حتى العام (364 يوماً)»، ذاكراً أنه «تلقّى نحو 26 طلباً من بنوك ومؤسسات دولية، بمتوسط فائدة 5 % بقيمة 1.296 مليار دولار، قبل منها 20 طلباً بقيمة 1.066 مليار دولار بمتوسط فائدة 4.9 %». ويشير مراقبون إلى أن «الحكومة المصرية تلجأ إلى أذون الخزانة كأدوات إستدانة بهدف سدّ الفجوة التمويلية وتعزيز الإحتياطي النقدي».

... ويرفع أسعار الفائدة الرئيسية 300 نقطة أساس

أعلن البنك المركزي المصري في بيان، رفع أسعار الفائدة 300 نقطة أساس «لاحتواء الضغوط التضخمية وتحقيق معدلات الفائدة المستهدفة»، وأفاد البنك المركزي «أن لجنة السياسة النقدية التابعة له، حدّدت في إجتماعها سعر الإقراض لليلة واحدة عند 17.25 %، إرتفاعاً من 14.25 %، وسعر الإيداع لليلة واحدة عند 16.25 %، صعوداً من 13.25 %.

التمويل البديل والتكنولوجيا المالية

يعتزم «المركزي المصري» بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة

المالية لإصدار قانون جديد لتنظيم أنشطة التمويل البديل وأنشطة التكنولوجيا المالية المرتبطة بالخدمات المصرفية. وأعلن البنك المركزي في تقرير عن أبرز ملامح القانون، والذي يهدف إلى تنظيم أنشطة التمويل الجماعي القائم على الإقراض وإقراض النظير للنظير وأنشطة الجمعيات الرقمية وأنشطة الادخار الرقمي. ويعكف «المركزي» حالياً على إعداد المسوّدة النهائية من القواعد المنظمة لتقديم خدمات الحوسبة السحابية، ويأتي إصدار هذه القواعد نتيجة التطوُّر المتسارع في مجال التكنولوجيا وزيادة معدّلات إعتماد القطاع المصرفي على التكنولوجيا وما تُسهم به في تحقيق التحوُّل الرقمي.

المدفوعات مع الهند بالجنيه والروبية

أفاد مصدر مسؤول في المركزي المصري، أن الأخير يعمل حالياً مع الهند على تنفيذ مشروع لقبول المدفوعات بين الدولتين بالعملتين المحلية «الجنيه المصري والروبية الهندية»، يُتوقع الإنتهاء منه قريباً. ويهدف المشروع بين مصر والهند بالعملات الوطنية من خلال إستخدام البطاقات الوطنية، إلى تخفيف ضغوط الدولار التي تعانيها مصر بعد خروج 22 مليار دولار إستثمارات أجنبية غير مباشرة في العام الماضي بسبب الحرب الروسية – الأوكرانية.

لماذا تتجه مصر إلى الإرتباط بالروبل الروسي؟

تواترت أحاديث أخيراً حول اعتماد البنك المركزي المصري الروبل الروسي، ضمن قائمة العملات الرئيسية في البنوك المحلية. وتصاعد الكلام بعدما أثنت البرلمانية نورا علي، رئيس لجنة السياحة في مجلس النواب، على القرار. وفي السياق نفسه، جاءت إفادة عضو مجلس إدارة البنك المركزي ورئيس لجنة الخطة والموازنة في مجلس النواب، الدكتور فخري الفقي، كاشفاً «نية مصر» الإتجاه نحو الربط بين نظام «مير» الروسي وبطاقة «ميزة» في نهاية العام الحالي 2023. وقد أوضح فخري أن «الهدف يتلخص في جذب السياحة الروسية إلى مصر، عبر التعامل بالعملة الروسية، ومن ثم تستخدم هذه العملة في عمليات التبادل التجاري بين مصر وروسيا، مما يُحد من الضغط على الدولار».

منح تراخيص البنوك الرقمية في العام المقبل

قال إيهاب نصر، وكيل مساعد محافظ البنك المركزي لنظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات: «إن موافقة البنك المركزي على طلبات الحصول على تراخيص إنشاء بنوك رقمية، لن تتم قبل بداية العام 2024 بعد الإنتهاء من بعض الإجراءات المقرّرة وإصدار الهوية الرقمية (التعرف على العميل إلكترونياً) لفتح حساب دون الحاجة للتوقيع على طلب يدوي داخل فرع».

غرفة القاهرة نظّمت دورات تدريبية

نظّمت غرفة القاهرة التجارية من خلال أكاديمية التجار بالتنسيق مع مودرن أكاديمي «الأكاديمية الحديثة لعلوم الكومبيوتر وتكنولوجيا الإدارة»، برامج تدريبية متخصصة عدة في المحاسبة الدفترية والإلكترونية والتصدير والإستيراد والمهارات السلوكية لسوق العمل، وذلك لطلبة مودرن أكاديمي في تدريبهم الصيفي.

ويستهدف برنامج المحاسبة الدفترية والإلكترونية، فهم أسس ومفاهيم ومبادئ المحاسبة المالية بشكل إحترافي. كما تم تنظيم برنامج متخصص في السبل الحديثة لزيادة حجم الصادرات المصرية، والتعريف بالمُصدّر الحديث، وتأهيل جيل جديد من الشباب يدخل السوق التصديرية بآلياته الحديثة، كذلك الإستيراد وسبله الحديثة.

شريف الصياد: صادرات الصناعات الكهربائية حقّقت نمواً

قال المهندس شريف الصياد رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية في مصر: «إن قطاع الصناعات الكهربائية، أحد أبرز القطاعات الواعدة، إذ شهدت صادرات قطاع الصناعات الكهربائية في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2023، إرتفاعاً بنسبة 47.5 % لتُسجل حوالي 158 مليون دولار، في مقابل 107 ملايين دولار في الفترة نفسها من العام المنصرم، كاشفاً عن إرتفاع صادرات القطاع نفسه بنسبة 8.3 % لتُسجّل 317 مليون دولار في العام 2022 في مقابل 268 مليوناً في العام 2021.

تعزيز الإستثمارات بين الرياض وأنقرة

تُكثّف الرياض وأنقرة تحرُّكاتهما نحو تعزيز الإستثمارات، ونقل صناعة التقنيات الدفاعية والعسكرية؛ إذ وقّعت وزارة الدفاع السعودية مع شركة «بايكار» التركية، مذكرة تفاهم تستحوذ بموجبها الرياض على طائرات مسيَّرة، لرفع جاهزية القوات المسلحة وتعزيز قدرات المملكة. وفي حضور ولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، والرئيس التركي رجب طيب إردوغان، وقّعت الرياض وأنقرة 5 إتفاقيات تعاون في مجالات الإستثمار المباشر والصناعات الدفاعية، والطاقة، والدفاع والإتصالات.

«المركزي السعودي»: العملة الرقمية ستعزز كفاءة المدفوعات عبر الحدود

قال أيمن السياري محافظ البنك المركزي السعودي في جلسة البنية المالية الدولية في إجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين «إن العملة الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) قد تُساهم في تعزيز كفاءة المدفوعات

والمعاملات عبر الحدود»، مشيراً إلى أهمية التعاون الدولي لدراسة إستخداماتها والتحدّيات المتعلقة بها.

قمّة لـ «مستقبل الإستثمار» السعودية

تُنظم «مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار» السعودية «قمة الأولوية – آسيا» في هونغ كونغ يومي 7 و8 ديسمبر (كانون الأول) 2023؛ لمناقشة أهم الأولويات بالنسبة إلى جميع فئات المجتمع في ما يتعلق بموضوعات تشمل المناخ الإجتماعي والإقتصادي والجيوسياسي الذي يتطور بإستمرار. وتهدف القمّة المعتمدة على البيانات، والتي ستستضيف القادة وصنّاع السياسات والرؤساء التنفيذيين والطلاب والمتطوعين والأكاديميين والمستثمرين وغيرهم، إلى وضع خريطة طريق للتغلُّب على أكبر التحدّيات الملحة التي تواجه العالم.

نظام جديد للدفع والتسوية في إفريقيا

تعمل الدول في إفريقيا على نظام جديد للدفع والتسوية في ما بينها، وذلك في محاولة لتخفيف وطأة ضعف عملاتها وشحّ الدولار في هذا الدول .ويستهدف نظامٌ جديدٌ للدفع والتسويةِ في إفريقيا، تسهيلَ المدفوعاتِ عبر الحدودِ بالعملاتِ الوطنية لتخفيفِ الضغطِ على هذه الدول في توفيرِ الدولار في التجارةِ البينية، حيث إنطلق في نوفمبر (تشرين الثاني) 2021 المُموّل من البنكِ الإفريقي للإستيرادِ والتصدير.

صندوق النقد: إرتفاع الدولار يضرُّ بالأسواق الناشئة

أفاد صندوق النقد الدولي، أن إقتصادات الأسواق الناشئة، تحمّلت وطأة إرتفاع الدولار في العام 2022 لأعلى مستوى له في عقدين، وتضرّرت بسبب تخارج رؤوس الأموال وإرتفاع أسعار الواردات وتشديد الأوضاع المالية. وذكر الصندوق أن بحثاً جديداً في تقريره السنوي عن القطاع الخارجي، أظهر أن إرتفاع الدولار العام الماضي، كان له تأثير على الأسواق الناشئة أكبر منه على الإقتصادات المتقدمة الأصغر لأسباب عدة، من بينها أن أسعار الصرف في المجموعة الأخيرة أكثر مرونة.

العالم يحتاج إلى 3 تريليونات دولار «إضافية» سنوياً من أجل المناخ

أفادت لجنة تابعة لمجموعة العشرين في تقرير، أن هناك حاجة إلى إنفاق مبلغ إضافي يصل إلى نحو ثلاثة تريليونات دولار سنوياً حتى العام 2030، وذلك من أجل الإستثمارات الإضافية في العمل المناخي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وكلفت مجموعة العشرين اللجنة المستقلة، التي يرأسها خبيرا الإقتصاد لورانس سمرز وإن.كيه سينغ، لإقتراح إصلاحات لبنوك التنمية متعدّدة الأطراف مع التركيز على زيادة التمويل لأهداف التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ وأمور أخرى.

الخزانة الأميركية والإحتياطي الفيدرالي يحظّران 14 مصرفاً عراقياً من التعاملات بالدولار

حظّرت وزارة الخزانة الأميركية والبنك الإحتياطي الفيدرالي في نيويورك، 14 مصرفاً عراقياً من إجراء معاملات بالدولار الأميركي. جاء ذلك في أعقاب مخاوف من إعادة توجيه العملة الأميركية إلى الأفراد الخاضعين للعقوبات، مما يفيد، ربما إيران. علماً أن العقوبات، التي تتناقض مع الخطوات الأخيرة التي إتخذتها إدارة جو بايدن لتحسين العلاقات مع إيران، هي جزء من محاولة لوقف تدفق عملة الولايات المتحدة إلى إيران وغيرها من الولايات القضائية الخاضعة للعقوبات.

ووفقاً لمسؤولين أميركيين، فإن الإجراءات ترد على الأدلة التي تم الكشف عنها مؤخراً على نشاط غير مشروع إرتكبته المصارف، بما في ذلك الإحتيال وغسيل الأموال. ووفقاً لـ «وول ستريت» جورنال، فقد صرح أحد المسؤولين: «لدينا سبب قوي للإشتباه في أن بعض هذه الأموال المغسولة على الأقل قد ينتهي بها الأمر بالفائدة، إما لمصلحة الأفراد المستهدفين أو الأفراد الذين يمكن إستهدافهم».

ويأتي الحظر، الذي فرضته وزارة الخزانة والإحتياطي الفيدرالي في نيويورك، في إطار حملة شاملة على تحويل العملة الأميركية إلى إيران.

وأعلن «المركزي العراقي» أن الحظر طال مصارف: المستشار الإسلامي للإستثمار والتمويل، والقرطاس الإسلامي للإستثمار والتمويل، والطيف الإسلامي، وإيلاف، وأربيل للإستثمار والتمويل، والبنك الإسلامي الدولي، ومصرف عبر العراق، ومصرف الموصل للتنمية والإستثمار، والراجح، وسومر التجاري، والثقة الدولي الإسلامي، وأور الإسلامي، والعالم الإسلامي للإستثمار والتمويل، وزين العراق الاسلامي للإستثمار والتمويل.

«المركزي العراقي»

من جهة أخرى، قلّل البنك المركزي العراقي، من تأثير العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على بعض المصارف بما يتعلق بعملية تحويل الدولار إلى خارج البلاد، في حين عزا إرتفاع أسعار صرف الدولار مقابل الدينار إلى قيام بعض التجار بالسحب من السوق السوداء.

وأفاد البنك المركزي في بيان، «إنّ منع مصارف عراقية من التعامل بالدولار، جاء على خلفية تدقيق حوالات المصارف للسنة الماضية (2022)، وقبل تطبيق المنصة الإلكترونية، وقبل تشكيل

الحكومة الحالية أيضاً».

وأضاف البيان «أن المصارف المحرومة من التعامل بالدولار، تتمتّع بكامل الحرية في التعامل بالدينار العراقي في مختلف الخدمات ضمن النظام المصرفي العراقي، فضلًا عن حقّها في التعامل الدولي بالعملات الأُخرى غير الدولار»، مشيراً إلى أن «تطبيق المنصة الإلكترونية للتحويل الخارجي يؤمّن سلامة معاملات التحويل ودقّتها من الجوانب كافةً، وفق المعايير والممارسات الدولية، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويشيد البنك الفيدرالي الأمريكي ووزارة الخزانة الأميركية والمؤسسات المالية الدولية بهذا النظام، وهو يحظى بعنايتها، مع تنسيق عالٍ من تلك الأطراف، ومع مدقّق دولي معتمد».

وأوضح «أن ما حقّقه البنك المركزي العراقي من توسيع قنوات التحويل والبنوك المراسلة المعتمدة، يجعل عمليات التحويل متاحة ومؤمّنة»، منوهاً بأنّ «عدد المصارف المحلية التي تقوم بذلك قادرة على تغطية طلبات التحويل كافة، مع قدرة البنك المركزي العراقي على تغطيتها بلا قيود أو سقوف، طالما أنّها تنطوي على عمليات مشروعة، علمًا أنّ المصارف الممنوعة من الدولار لا تشكّل طلباتها سوى 8 % من مجموع التحويلات الخارجية».

وعن إرتفاع سعر الدولار أمام الدينار ذكر البيان «أن ما يُعلَن من سعر صرف في السوق يرتكز على الدولار النقدي الذي يمنحه البنك المركزي العراقي، لتغطية طلبات المواطنين للسفر وغيره، وبسبب حاجة المواطن إلى العملة الوطنية يقوم بعض التجّار وغيرهم بسحب الدولار لأغراض التجارة أو غيرها، بعيداً عن المنصة وبعيداً عن سياقات التحويل الأُصولية، ممّا يؤدي إلى رفع سعر الصرف في السوق السوداء، التي هي ليست سوقاً موازية، ما دام مصدر الدولار البنك المركزي وليس من داخل السوق».

إتفاقية بين بنك الإسكان و«بروجرس سوفت» لتوفير خدمات وحلول إدارة النقد والسيولة للأعمال

وقّع بنك الإسكان الأردن إتفاقية مع شركة «بروجرس سوفت» الأردنية الرائدة في مجال البرمجيات والحلول المالية والمدفوعات الرقمية، بهدف توفير أفضل حلول وخدمات إدارة النقد والسيولة الموجهة لخدمة عملاء البنك من قطاع الأعمال والشركات على إختلاف مجالاتها وأحجامها (Corporate Cash Management)، عبر قنوات البنك الإلكترونية بسهولة وبأعلى درجات الحماية والأمان.

وبموجب الإتفاقية التي وقّعها الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمّار الصفدي، والشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لـ «بروجرس سوفت»، ميشيل وكيلة، في حضور ممثلين عن كلا الطرفين، ستتولى الشركة مهمة تطوير منظومة الحلول والخدمات التي سيتم إطلاقها لضمان إنسيابية أعمال العملاء، وتحسين الكفاءة والإنتاجية لديهم؛ ومنحهم سهولة الوصول وسرعة تنفيذ المعاملات المصرفية والحوالات المالية في كافة أنواعها في أي وقت ومن أي مكان، مع قدر كبير من التحكم.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمّار الصفدي: «يُسعدنا التعاون مجدداً مع «بروجرس سوفت» لتطوير الحلول الرقمية التي تُعزز من خدماتنا الإلكترونية التي نقدمها لعملائنا، وهو ما يتماشى مع أهدافنا الرامية لتطوير بيئتنا التقنية بإستمرار لتعزيز الآفاق أمام قطاع الأعمال والشركات الذي تشهد إحتياجاته نمواً متواصلاً، وإنطلاقاً من حرصنا على مواكبة إحتياجات العملاء وتطوير الخدمات الهادفة إلى دعم عمليات البنك التشغيلية بما يضمن النمو والإستدامة».

محافظ سلطة النقد يزور غرفتي تجارة وصناعة شمال وجنوب الخليل

زار محافظ سلطة النقد الفلسطينية الدكتور فراس ملحم على رأس وفد ضم نائبه محمد مناصرة، ومحمود الشوا مدير عام بنك فلسطين، وجوزف نسناس المدير الإقليمي لبنك القاهرة عمان، وعدداً من التنفيذيين من البنوك، غرفتي تجارة وصناعة شمال وجنوب الخليل.

وكان في إستقبالهم في مقر غرفة شمال الخليل، رئيس الغرفة محمود علان وعدد من أعضاء الغرفة، مؤكدين «أهمية هذه الزيارة في مناقشة القضايا ذات العلاقة بالقطاع الخاص وتطوير العلاقة مع القطاع المصرفي».

وقدم رئيس الغرفة نبذة عن الوضع الإقتصادي في المنطقة وعن الخدمات المصرفية وتوزيع البنوك في شمال الخليل، داعياً إلى مراعاة تقديم الخدمة بما يتلاءم مع التوزيع الجغرافي للمنطقة، كذلك تحدث عن الأنظمة العالمية الحديثة في إدارة العمليات المصرفية والمالية والتي تتجه نحو الرقمنة والأتمتة الإلكترونية داعياً إلى تطبيق هذه الأنظمة بما يتناسب مع الظروف الإستثنائية التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت الإحتلال في ظل عدم وجود عملة وطنية.

«مؤتمر الإقتصاد الإغترابي الثالث» منصة تواصل بين لبنان المقيم والمغترب

ميقاتي: لولا دعم الإنتشار اللبناني لأبناء الوطن لكان وقعُ الأزمة في لبنان أشد إيلاماً وخطورة

من اليمين: رؤوف أبوزكي، الرئيس نجيب ميقاتي، الوزير د. عبدالله بوحبيب وعباس فواز وقوفاً للنشيد الوطني

إفتتح رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، «مؤتمر الإقتصاد الإغترابي الثالث»، الذي نظّمته «مجموعة الإقتصاد والأعمال» بالتعاون مع الوزارات المختصة في لبنان، والهيئات الإقتصادية اللبنانية، والجامعة اللبنانية الثقافية في العالم، ومجالس الأعمال في البلدان العربية والهيئات الإغترابية الأخرى، في العاصمة اللبنانية بيروت، في حضور أكثر من 300 مشارك من لبنان ومن نحو 30 بلداً. وشكّل المؤتمر منصّة لربط لبنان المقيم بالمغترب، حيث أعاد فيه الإغتراب اللبناني تأكيد حيوية دوره في دعم الإقتصاد اللبناني.

وقال الرئيس ميقاتي في كلمة الإفتتاح: إنه «عندما نتحدّث عن الإغتراب في هذا الوقت تحديداً، فإن أول ما يتبادر إلى ذهني هو العلاقة الوثيقة بين المقيمين على أرض الوطن واللبنانيين المنتشرين في كل أصقاع الدنيا»، مشيراً إلى أنه «لولا الدعم الذي يقدمه الإنتشار اللبناني لأبناء الوطن لكان وقعُ الأزمة التي تمر في لبنان أشد إيلاماً وخطورة».

د.بو حبيب

من جهته، قال وزير الخارجية والمغتربين اللبناني عبدالله بو حبيب إن «المغتربين يساهمون دائماً في مساعدة لبنان وشريان الحياة الرئيسي في البلد مصدره أموال الإغتراب في الخارج»، مشيراً إلى أنه «رغم أن المغتربين هم من ضحايا الأزمة الإقتصادية وتلك المرتبطة بالودائع، إلاّ أنهم لا يزالون مستمرين بتحويل الأموال إلى لبنان»، مؤكداً «أن المنتشرين اللبنانيين المتواجدين في الخليج وأفريقيا وأوروبا يشكلون المُعين الأول للإقتصاد اللبناني من دون تجاهل الدور المهم للبنانيين المغتربين في الأميركيتين وأستراليا»، مشدّداً على «ألاّ عودة إلى إنطلاقة للبنان إقتصادياً من دون عودة الثقة وترميم العلاقة مع المنتشرين وأموال المغتربين التي تصل إلى لبنان، هدفها دعم المقيمين على الصمود في أرضهم»، مشيراً إلى «أن الإقتصاد الإغترابي حافلٌ بالطاقات والفرص، والأساس هو في جذب الإستثمارات المربحة لإخراج لبنان من كبوته».

فواز

أما رئيس الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم عباس فواز فقال إنه «لا يخلو بلد في العالم من وجودِ المغتربين اللبنانيين، وهم الذين شكّلوا دائماً «صمّام أمان» للمجتمع في الوطن الأم، لا سيّما في فترات الأزمات، وما ينتج عنها من أوضاع إقتصادية صعبة تضغط على العائلات في لبنان»، موضحاً أنه يجري «العمل على بناء واحد من أهم مصانع الأدوية في منطقة الشرق الأوسط، وهو عبارة عن إستثمار لبناني مع شراكة علمية وخدماتيّة أجنبية، حيث إننا نتعامل مع شركة ألمانية للاستشارات العلمية، وشركات إيطالية لتجهيز المصنع، إضافةً إلى شركة مصرية تشكّل شريكاً إستراتيجياً بالإنتاج، وجرى الإعتماد بشكلٍ أساس على التكنولوجيا الأوروبية الحديثة، وذلك في بلدةِ الغسّانية في جنوب لبنان بإستثمار تبلغ قيمته نحو 50 مليون دولار».

أبو زكي

أما الرئيس التنفيذي في مجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي فقال «إن مؤتمر الإقتصاد الإغترابي بنسخته الثالثة ينعقد في ظروف لبنان

رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي والرئيس التنفيذي لـ «مجموعة الإقتصاد والأعمال» رؤوف أبوزكي يتوسطان المكرّمين في المؤتمر

الصعبة. فقد مر لبنان منذ العام 2019 بأسوأ أزمة مالية أطاحت بعملته، وبجائحة كورونا التي أوقفت عجلات الإقتصاد في لبنان والعالم، وبإنفجار بيروت في آب (أغسطس) 2020 والذي لا تزال تداعياته مستمرة».

تكريم 10 شخصيات

وشهد المؤتمر تكريم 10 شخصيات لبنانية وعربية، تركوا بصمة واضحة في مجال الإستثمار، وهم: حمدي الطباع، رئيس إتحاد رجال الأعمال العرب، وضرار الغانم، رئيس المركز المالي الكويتي، ومحمد الحوت، رئيس شركة طيران الشرق الأوسط، لبنان، ود. عصام رعد، رئيس مؤسسة هوم الطبية الخيرية (HOME)، أميركا، ومحمد شاهين، رئيس مجلس العمل والاستثمار اللبناني، السعودية، ومحمد بشار العبدالله، رئيس تجمع رجال الأعمال اللبنانيين في جدة، السعودية، وسليم الزير، نائب الرئيس والشريك المؤسس، مجموعة روتانا، الإمارات، وفادي الزوقي، القنصل الفخري للبنان في دولة تسمانيا، ورئيس غرفة التجارة والصناعة الاسترالية اللبنانية النيوزيلاندية، أستراليا، وفتح الله فوزي، نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، مصر، وفؤاد حدرج، نائب رئيس جمعية الصداقة المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، مصر.

3 إتفاقيات في الرعاية الصحية

وكان شهد المؤتمر توقيع 3 إتفاقيات في مجال الرعاية الصحية بين المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمار في لبنان وشركات من القطاع الخاص.

يُذكر أن المؤتمر تناول العديد من الموضوعات، أبرزها دور الإغتراب في مواجهة الأزمة الإقتصادية الحالية، إضافة إلى رؤية المغتربين للإصلاح والتعافي الإقتصادي، ودور المرأة اللبنانية في الإغتراب، ومتطلّبات المغتربين للإستثمار في لبنان، وكيفية الإستفادة من تجارب ونجاحات المغتربين لبناء إقتصاد جديد، وكيف يُمكن أن يُسهم المغتربون في إنقاذ قطاع التعليم في لبنان، وكيف يُمكن أن يُساعد المغتربون رواد الأعمال في لبنان والخارج وقصص نجاح إغترابية.

على هامش مؤتمر «الإقتصاد الإغترابي الثالث» وزير الإقتصاد اللبناني السابق سامي حداد: لبنان لم يلتزم شروط صندوق النقد الدولي حتى الآن

على هامش مؤتمر «الإقتصاد الإغترابي الثالث»، قال وزير الإقتصاد اللبناني السابق سامي حداد لمجلة «إتحاد المصارف العربية»: «إن المؤتمر مميّز، وخصوصاً أن المجموعة المنظّمة ممثّلة بشخص رئيسها التنفيذي رؤوف أبو زكي، تتميّز بنشاط وجدّية»، مشيراً إلى «أن المغتربين اللبنانيين يُساهمون على نحو كبير، من خلال تدفق أموالهم، في تنشيط السياحة والإقتصاد في بلدهم الأم»، معتبراً «أن بداية معالجة الأزمة الإقتصادية والمالية في لبنان تبدأ من إلتزام شروط صندوق النقد الدولي، فيما لم تأخذ الدولة اللبنانية بهذه الشروط حتى الآن، وأولها الشروع بالإصلاحات، بل تقوم بعكس ما يطلبه الصندوق»، مشدداً على «أن الثقة هي أساس الإقتصاد، ومن دون ثقة لا يستطيع أحد أن يُدير المؤسسات»، داعياً إلى إنتخاب رئيس جديد للجمهورية، وتأليف الحكومة كخطوة أولى لإنقاذ لبنان وإقتصاده ومؤسساته.

غملوش: ثروة لبنان في مغتربيه

من جهته، أكد السفير العالمي للسلام حسين غملوش في مداخلة له في المؤتمر «أن ثروة لبنان في مغتربيه المنتشرين في أصقاع الأرض، غير أن تلك الثروة لا يُمكن إستثمارها من دون خطة إستراتيجية تضعها الحكومة، تشجع فيها المغتربين على الإستثمار في لبنان».

وإقترح غملوش «أن تعرض المؤسسات الرسمية على المغتربين، مشاريع من خلال إظهار أي مناطق أو مرافق عامة يُمكن أن يستثمر فيها المغترب وفي أي قطاعات»، مشدداً على «ضرورة إهتمام السفارات اللبنانية في الخارج في إستمالة المغتربين إلى لبنان»، داعياً إلى «تشكيل لوبي لبناني تجاري يستطيع أن يعرض مشاريع إستثمارية في لبنان».

الحالة الإقتصادية تتدهور بشكل سريع

البنك الدولي: لبنان يتصدَّر أعلى نسبة تضخُّم في أسعار الغذاء عالمياً

وثّق البنك الدولي في أحدث تقاريره عن الأمن الغذائي في العالم، تسجيل لبنان أعلى نسبة تضخّم إسـميّة في أسعار الغذاء ضمن الترتيـب العالمي، إذ بلغت النسـبة 261 %، في إرتفاع مؤشر غلاء منظومة الغذاء، كنسبة تغيُّر سـنوية للفترة بين نهاية فبراير (شباط) 2023، والشهر ذاته من العام 2022، وبفارق مضاعف عن نتيجـة زيمبابوي التي حلّت في المرتبـة الثانيـة بنسـبة 128 % في مؤشـر تضخُّم أسعار الغذاء.

وفي مـا خصّ نسـبة التضخّـم الحقيقيّ، رصد التقرير إرتفاع التغيّر السـنوي في أسعار الغـذاء فـي لبنان بنسـبة 71 % خلال فترة المقارنـة، تبعته زيمبابوي بنسـبة 40 %، ورواندا بنسـبة 32 %، ومصر بنسبة 30 %. علماً أنّ نسـب التضخّم ترتكز على أحدث الأرقام الفصلية والمحققة في نهاية الفصل الأول من العام الحالي 2023، وضمن جدول يضمُّ البلدان التي أنجزت أرقام نسب تضخّم أسعار الغذاء ونسب التضخّم الإجماليّة.

وفـي تقريـر منفصل عن الفقر، نبّه البنك الدولـي إلى أنّ الحالة الإقتصاديّة في لبنان تتدهور بشكلٍ سريع، حيث إنّ سعر صرف العملة الوطنيـة مقابل الدولار الأميركي يتمّ تداولـه عند نحو 100 ألف ليرة للدولار الواحد، أيّ ما يعكس تراجعاً في سـعر الصرف بنسبة 98 % عمّا كان عليه قبل إندلاع الأزمة في الفصل الأخير من العام 2019.

ولاحظ التقرير أنّ عدم التوصّل إلى حل لمسألة خسائر القطاع المالـي المقـدّرة بنحو 72 مليار دولار، أي أكثر من 3 أضعاف الناتج المحلّي الإجمالي، يعمّق من أثر الأزمة. علماً بأنّ الفقراء كانوا الأكثر تأثراً بالأزمة، بحيث أظهرت إسـتطلاعات ميدانية حديثة إسـتمرار إرتفاع نسـبة الفقر، حيث إن 3 من بين كل 5 أسـر يصنّفون أنفسهم فقـراء أو فقراء جداً، لا سـيما بينهم الذيـن لا يتلقون تحويلات من الخارج. وفي حين تراجعت مستويات البطالة، فإن غالبيّة الأشخاص أصبحوا يعملون في وظائف ذات جودة منخفضة.

مـن جهة أخرى، قَـدَّرَ البنـك الدولي حجم تحويـلات المغتربين الوافـدة إلى لبنان بـ6.4 مليـارات دولار في العام 2022، ليحلّ بذلك لبنان في المركز الثالث إقليميّاً مسـبوقاً فقط من مصر (28.3 مليار دولار) والمغرب (11.2 ملياراً).

وتوقع تقرير البنك الدولي تحت عنوان «موجَز الهجرة والتطوير: التحويلات لا تزال قويّة ولكنّها تتباطأ»، أن «ترتفع تحويلات المغتربين حـول العالم بنسـبة 1.1 % في العام 2023 إلـى 840 مليار دولار من 831 مليـاراً خلال العام 2022، مقارنةً بنسـبة نمـوّ بلغت 5.1 % في العـام 2021 إلـى 791 ملياراً»، مشـيراً إلى «أنّ تحويـلات المغتربين إلـى البلدان المنخفضة والمتوسّـطة الدّخل قد إرتفعت بنسـبة 8 % فـي العـام 2022 لتبلـغ 647 مليـار دولار، من 599 مليـاراً في العام 2021»، لافتاً إلى «أنّ نموّ تحويلات المغتربين إلى البلدان المنخفضة والمتوسّـطة الدّخل حصل، رغم نموّ أبطأ ومسـتويات تضخّم مرتفعة فـي بعض بلـدان منظّمـة التعاون والتنمية في الميـدان الإقتصادي OECD ».

بنك دخان

يحصد 3 جوائز من Meed و Euromoney لعام 2023

dukhanbank.com | 800 8555 | 4410 0888

بنك دخان
DUKHAN BANK

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2023

للعام الثامن على التوالي

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة